



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين
دراسة دلالية وظيفية
(نماذج من السور المكية)

إعداد الطالب
نوح عطاالله الصرايرة

إشراف الدكتور
يوسف القماز

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2007

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نوح عطا الله الصرايرة الموسومة بـ:

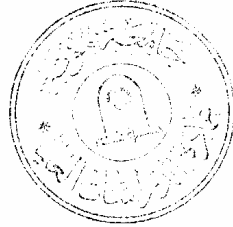
التعريف والتتكبير بين النحويين والبلاغيين (دراسة دلالية وظيفية- نماذج
من السور المكية)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التوقيع	التاريخ	مشرفاً ورئيساً
د. يوسف عواد القماز	2007/5/14	مشرفاً ورئيساً
أ.د. زهير أحمد المنصور	2007/5/14	عضواً
أ.د. سمير محمود الدروبي	2007/5/14	عضواً
أ.د. علي توفيق الحمد	2007/5/14	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL: 03-2372380-99

Ext: 5328-5330

FAX: 03-2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة الكرك - الأردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فراعي: 5328-5330

فاكس: 03/2-375694

البريد الإلكتروني:

الصفحة الإلكترونية

الإهداء

إلى النَّبْعِ الَّذِي رَوَّانِي بِحَنَانٍ
إلى الحِضْنِ الَّذِي ضَمَّنِي بِأَمَانٍ
إلى الكَفِّ الَّذِي مَسَحَ عَلَيَّ أَلَامِي بِسَلَامٍ
وَالِدِيَّ الْعَزِيزَيْنِ، رَفَعَ اللهُ ذِكْرَهُمَا، وَأَعَزَّ قَدْرَهُمَا، وَجَزَاهُمَا عَنِّي كُلَّ خَيْرٍ.
إلى الحَبِيبِ الْقَرِيبِ، مَنْ قَدَرْنَا فَقَدَّرْنَا، أَنْسَتُ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَقَرَّتْ بِـهُ الْعَيْنُ،
العزیز حامد موسی سلامه الطراونه وطفلته الغالية (ونام).
إلى مَنْ عَرَفْتُهُ فَأَلْفَتْهُ أَخًا وَصَدِيقًا، وَصَاحِبًا وَرَفِيقًا، وَجَلِيسًا أَنْيسًا، لَا يُمَلُّ عَلَى
قُرْبِهِ، وَلَا يُنْسَى عَلَى بُعْدِهِ، الصَّدِيقُ خَالِدٌ شَحَادَهُ رَشِيدٌ السَّمِيرَاتُ.
أُهْدِي هَذَا الْعَمَلَ وَفَاءً وَحُبًّا، وَتَقْدِيرًا وَقُرْبًا.

نوح الصرايرة

الشكر والتقدير

يُسْعِدُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ بِخَالصِ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ لِأُسْتَاذِي الْفَاضِلِ الدُّكْتُورِ يَوْسُفِ الْقَمَازِ الَّذِي تَكَبَّدَ عَنَاءَ الإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الرَّسَالَةِ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقَتْ بِي السُّبُلُ، فَكَانَ لِي نَعْمَ الْعَوْنُ وَالْمُرْشَدُ وَالنَّاصِحُ وَالْمُوجِّهُ، فَجَزَاهُ اللهُ عَنِّي كُلَّ خَيْرٍ.

كَمَا أَتَقَدَّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ لِأُسَاتِذَتِي الْفَاضِلِ: الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عَلِيِّ الْحَمْدِ، وَالْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ سَمِيرِ الدُّرُوبِيِّ، وَالْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ زَهِيرِ الْمَنْصُورِ؛ لِتَفَضُّلِهِمْ بِقَبُولِ مُنَاقَشَةِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ وَإِيْدَاءِ مُمَاحِظَاتِهِمْ الْقِيَمَةَ وَتَوْجِيهَاتِهِمْ السَّدِيدَةَ لِتَقْوِيمِ الْمَعْوَجِّ وَتَصْوِيبِ الْخَطَأِ، فَجَزَاهُمْ اللهُ عَنِّي كُلَّ خَيْرٍ.

كَمَا أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ لِأَخِي (عَلِي) لِمَا قَدَّمَهُ لِي مِنْ مُسَاعَدَةٍ فِي طَبَاعَةِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ وَتَنْسِيقِهَا.

نوح الصرايرة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
الملخص باللغة العربية.....	د
الملخص باللغة الإنجليزية.....	هـ
الفصل الأول: التعريف والتكبير عند النحويين.....	1
1.1 المقدمة.....	1
2.1 التعريف والتكبير لغةً واصطلاحاً.....	4
1.2.1 المعرفة لغةً.....	4
2.2.1 النكرة لغةً.....	4
3.2.1 المعرفة اصطلاحاً.....	5
4.2.1 النكرة اصطلاحاً.....	7
3.1 المعايير الدلالية للتعريف والتكبير.....	9
4.1 المعارف.....	12
1.4.1 تحديد المعارف.....	12
2.4.1 رتبة المعارف.....	15
1.2.4.1 الخلاف في رتبة المعارف.....	15
2.2.4.1 رتبة المضاف لمعرفة.....	16
3.2.4.1 تفاوت ما يندرج تحت كل قسم من المعارف.....	17
4.2.4.1 أثر السياق في تفاوت رتب المعارف.....	18
5.2.4.1 ثمرة موضوع تفاوت المعارف.....	18
3.4.1 الضمائر وظائفها ودلالاتها.....	19
4.4.1 العلم وظيفته ودلالاته.....	29
1.4.4.1 أقسام العلم.....	29

30	2.4.4.1 وظائف العلم ودلالاته
32	3.4.4.1 دلالة الكنية
34	4.4.4.1 دلالة اللقب
35	5.4.4.1 عدم دلالة الأعلام على معانيها
36	5.4.1 أسماء الإشارة وظائفها ودلالاتها
36	1.5.4.1 وظائف أسماء الإشارة ودلالاتها
39	2.5.4.1 تناوب أسماء الإشارة وتعاقبها
42	6.4.1 الأسماء الموصولة وظائفها ودلالاتها
51	7.4.1 المعرف بالأداة وظائفه ودلالاته
55	8.4.1 المعرف بالإضافة وظائفه ودلالاته
59	9.4.1 الوظيفة العامة للمعارف
61	5.1 النكرة
61	1.5.1 علامات النكرة
63	2.5.1 مراتب النكرة
66	2.5.1 وظائف النكرة ودلالاتها
71	الفصل الثاني: التعريف والتكثير عند البلاغيين
71	1.2 مدخل
72	2.2 التعريف
73	1.2.2 الضمائر وظائفها ودلالاتها
78	2.2.2 العلم وظائفه ودلالاته
85	3.2.2 أسماء الإشارة وظائفها ودلالاتها
92	4.2.2 الموصول وظائفه ودلالاته
104	5.2.2 المعرف بالأداة وظائفه ودلالاته
108	6.2.2 المعرف بالإضافة وظائفه ودلالاته
115	7.2.2 تعريف المسند
119	3.2 التكثير

- 1.3.2 تتكبير المسند إليه وظائفه ودلالاته..... 120
- 2.3.2 تتكبير المسند وظائفه ودلالاته..... 127
- 3.3.2 موقف المحدثين من آراء البلاغيين في التكبير..... 129
- الفصل الثالث: نماذج دلالية من السور المكية** 134
- 1.3 من سورة الفاتحة..... 134
- 2.3 من سورة الأنعام..... 135
- 3.3 من سورة الأعراف..... 137
- 4.3 من سورة يونس..... 139
- 5.3 من سورة يوسف..... 140
- 6.3 من سورة إبراهيم..... 142
- 7.3 من سورة الحجر..... 143
- 8.3 من سورة النحل..... 144
- 9.3 من سورة الإسراء..... 145
- 10.3 من سورة الكهف..... 145
- 11.3 من سورة مريم..... 147
- 12.3 من سورة طه..... 149
- 13.3 من سورة الأنبياء..... 151
- 14.3 من سورة الفرقان..... 153
- 15.3 من سورة الشعراء..... 154
- 16.3 من سورة النمل..... 155
- 17.3 من سورة القصص..... 156
- 18.3 من سورة العنكبوت..... 156
- 19.3 من سورة الروم..... 157
- 20.3 من سورة فاطر..... 157
- 21.3 من سورة يس..... 158
- 22.3 من سورة ص..... 159
- 23.3 من سورة الزمر..... 159

160	24.3	من سورة غافر
160	25.3	من سورة الشورى
161	26.3	من سورة الزخرف
161	27.3	من سورة الجاثية
162	28.3	من سورة ق
163	29.3	من سورة الطور
163	30.3	من سورة القمر
164	31.3	من سورة الحاقة
164	32.3	من سورة نوح
164	33.3	من سورة المرسلات
165	34.3	من سورة التكويد
166	35.3	من سورة قريش
166	36.3	الخاتمة
169		قائمة المصادر والمراجع

المخلص

التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)

نوح عطاالله الصرايرة
جامعة مؤتة، 2007

تعنى هذه الدراسة بالجانب الوظيفي والدلالي للمعارف والنكرات عند النحويين والبلاغيين، وهي دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى جمع شتات المسألة في دراسة مستقلة للوقوف على دلالات المعارف والنكرات ووظائفها، وجاءت في ثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: يعنى هذا الفصل بالمعارف والنكرات عند النحويين حيث تم تحديد المصطلح وبيان اختلاف النحويين في عدد المعارف ورتبها، ثم تناول المعارف حسب رتبها عند جمهور النحويين مع عرض وظائف كل منها ودلالاتها، ثم تناول النكرات مع بيان وظائفها ودلالاتها في الجملة العربية.

الفصل الثاني: ويعنى بوظائف المعارف والنكرات عند البلاغيين، وتم تناول المعارف على نمط عرضها عند النحويين مع بيان وظائفها ودلالاتها، ثم تناول النكرات ودلالاتها من الناحية البلاغية.

الفصل الثالث: ويتناول نماذج متعددة لدلالات المعارف والنكرات من خلال آيات من بعض السور المكية في القرآن الكريم.

وختمت الدراسة بخاتمة عرض فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

Abstract

Definization and Indefinization between syntacticians and Rhetoricians

A functional, Semantic study The Makki Surats as samples

Nooh Al-sarairah

Mu'tah university, 2007

This study explores aims at studying the semantic and functional aspects of definites and indefinites in the view of syntacticians and Rhetoricians. This study is descriptive and analytic, and it aims at integrating the case in an independent study consisting of three chapters and conclusion:

Chapter one: this chapter deals with the syntacticians' view of definites and indefinites. The term has been defined, and the syntacticians' controversy over the number of definites and their ranks has been presented. The chapter then deals with the definites according to their rank for syntacticians, and it shows their functions and significance. Then the chapter deals with the indefinites and the explanation of their functions and significance in the Arabic sentence.

Chapter two: this chapter concerns the rhetoricians' view of the functions of the definites and the indefinites. Moreover, the same pattern of presenting the definites, their functions and significance for syntacticians has been used. The chapter deals with the indefinites and their significance in rhetoric.

Chapter three: this chapter explores many examples on the significance of definites and indefinites from many Makki Surats.

The study concludes with the major results that the study has reached.

الفصل الأول

التعريف والتنكير عند النحويين

1.1 المقدمة:

الحمدُ لله الواحدِ الأحدِ، الفردِ الصّمدِ، المتّصِفِ بِالْجَلالِ وَالْجَمالِ، والمُنْفَرِدِ بِالْخَلْقِ وَالْكَمالِ، ربِّ العالمينَ، مُنَزَّلِ الْقُرْآنِ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مَبِينٍ، وَصلاةُ رَبِّي وسلامُهُ على أَفصحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ رَسولِهِ مُحَمَّدٍ النُّورِ المُبِينِ، خَيْرِ الوَرَى، وَأَعزَّ مَنْ وارى الثرى، وَأزكى مَنْ صامَ وَصَلَّى، وَبعْدُ:

فمن أساليب اللغة العربية أسلوب التعريف والتنكير، وهو أسلوبٌ عني به النحويون، فلا يكاد يخلو منه مؤلفٌ نحويٌّ قديمٌ أو حديثٌ، وقد تناولوا مُصطلحَ التعريفِ والتنكيرِ، ووضعوا للمعارفِ والنكراتِ ضوابطَ يمتازُ بها كلُّ قسمٍ من الآخرِ، ثم تناولوا أقسامها وعددها على خلافٍ بينهم في ذلك، كما عنوا بوظائفِ المعارفِ ودلالاتها، فذكروا لكلِّ قسمٍ منها الوظائفَ التي وُضِعَ من أجلها، ثم انتقلوا إلى النكراتِ وبيّنوا دلالاتها ووظائفها في الجملة العربية.

ولم تقتصر دراسة هذا الأسلوب على النحويين وإنما عني به البلاغيون أيضاً، فبدأت المسألة عندهم متفرقة لا تعتمد على ضوابطٍ محدّدة، كما نرى عند الزمخشري في تفسيره، وعند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، ثم جاء السكاكي وقنن هذا الأسلوب في مفتاح العلوم، وتبعه البلاغيون في مُصنّفاتهم، وكان تعرّضهم لهذا الأسلوب ضمن علم المعاني في أثناء حديثهم عن أحوال المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه، وأصبح هذا الأسلوب من المسائل المشتركة بين النحويين والبلاغيين.

وقد عني البلاغيون بالجانب الوظيفي والدلالي للمعارف والنكرات، فذكروا أقسامَ المعارفِ وبيّنوا ما يُستخدَمُ له كلُّ قسمٍ وما يدلُّ عليه، ثم تناولوا النكراتِ مُبيّنين وظائفها ودلالاتها فأصابوا حيناً وأخطؤوا آخر، وجاءت المسألة عندهم أقرب إلى الجانبِ النحويِّ منها إلى الجانبِ البلاغيِّ.

وأثناء قراءتي المتكررة في النحو والبلاغة شعرت أن هذه المسألة تحتاج إلى دراسة تقف على دلالات المعارف والنكرات ووظائفها وتجمع بين جانبَيْها: النحويِّ والبلاغيِّ، وكان هذا دافعاً لي لأبحر في لُججِ النحو والبلاغة، فالتقطتُ دُررَ هذه

المسألة، وأجمع شتاتها، وأقرب بعيدها، في دراسة مُستقلّة تُحيطُ بالمسألة عند النحويين والبلاغيين، وتختصُّ بالجانب الوظيفي الدلالي لها.

وثمة دراسات كثيرة سبقت هذه الدراسة، فمعظم ما أُلّف في النحو قديماً ابتداءً بكتاب سيبويه ومقتضب المبرد وما تلاهما تناول هذه المسألة، وكثير من المؤلفات النحوية العامة الحديثة تناولها أيضاً على نمط عرضها عند القدماء.

وكذلك الأمر بالنسبة للبلاغة، فمعظم المؤلفات البلاغية العامة القديمة ابتداءً بمفتاح السكاكي وتلخيص القزويني تناول هذه المسألة، وكثير من المؤلفات البلاغية العامة الحديثة تناولها كما نرى في علوم البلاغة للمراغي، والمنهاج الواضح لحامد عوني، وأساليب بلاغية لأحمد مطلوب، والبلاغة الاصطلاحية لعبده قفيله...

غير أنّ هذه المؤلفات لم تجمع المسألة بجانبها: النحوي والبلاغي، فمن أُلّف في النحو تناول المسألة من الجانب الذي يُهمُّه، ومن أُلّف في البلاغة تناول المسألة من الجانب الذي يخصُّه، كما أنّ هذه الدراسات كانت عامة لم تتناول المسألة بشكل مستقل، ولم تختصَّ بالجانب الوظيفي الدلالي.

وثمة بعض الدراسات التي تناولت التعريف والتكبير بشكل مستقل كما في دراسة غراتشيا غابريشان الموسومة بـ(نظرية أدوات التعريف والتكبير وقضايا النحو العربي)، وترجمها إلى العربية د. جعفر دك الباب، وهي دراسة تُعنى بأدوات التعريف والتكبير ولا تُعنى كثيراً بالوظائف والدلالات، كما أنّها دراسة تقتصر على الجانب النحوي الممزوج بالمنطق والفلسفة.

وكدراسة محمود نحلة الموسومة بـ(التعريف والتكبير بين الدلالة والشكل)، وعُنيت بعلامات المعرفة والنكرة الشكلية والدلالية وأهمها الدلالة العامة وهي الشيوغ والتعيين، فلم تُعنى بالدلالات والوظائف الخاصة لكل قسم من أقسام المعارف، ولم تتطرق إلى الجانب البلاغي، فهي دراسة تقتصر على الجانب النحوي.

وكدراسة محمود عبد الله الموسومة بـ(أثر ظاهرة التعريف والتكبير في السياق اللغوي)، وهي دراسة تقتصر على الجانب النحوي أيضاً، ومع أنّها تناولت المعارف قسماً قسماً إلا أنّها لم تُعنى كثيراً بالوظائف والدلالات الخاصة لكل منها، فتكاد تقتصر على الدلالة العامة وهي الشيوغ والتعيين.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسد هذا النقص، وهي دراسة وصفية تحليلية وليست مقارنة كما قد يبدو من ظاهرها، وإن لم تخل من المقارنة أحياناً، وقد جاءت في ثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويعنى بمسألة التعريف والتكثير عند النحويين، حيث تم تناول كلمتي (المعرفة والنكرة) لغةً واصطلاحاً، وعرض بعد ذلك المعايير الدلالية للتعريف والتكثير، ثم تناول عدد المعارف وربتها على خلاف النحويين في ذلك، كما تطرق لأثر السياق في تفاوت رتبها، ثم تم تحديد المعارف وعرضها بناءً على العدد المنفق عليه بين جمهور النحويين والبلاغيين، وهي ستة أقسام: الضمير والعلم والإشارة والموصول والمعرف بالأداة والمعرف بالإضافة مع بيان وظائف كل قسم من أقسامها ودلالاته، وتناول بعد ذلك النكرات وبيان علاماتها ودلالاتها كما حددها النحويون.

الفصل الثاني: ويعنى بالمسألة عند البلاغيين، حيث بدأ بمدخل يتناول بداية اهتمام البلاغيين بمسألة التعريف والتكثير، ثم تطرق للفائدة العامة للتعريف، وتم بعد ذلك تناول المعارف وبيان وظائفها ودلالاتها كما حددها البلاغيون قسماً قسماً: الضمير والعلم والإشارة...، ثم تناول النكرات ودلالاتها عند البلاغيين مع التعرض لموقف المحدثين من البلاغيين في مسألة التكثير.

الفصل الثالث: ويقدم هذا الفصل نماذج لدلالات التعريف والتكثير في آيات من بعض السور المكية في القرآن الكريم، وذلك من خلال بعض التفسيرات التي تعنى بالجانب البلاغي للقرآن الكريم ككشاف الزمخشري وتفسير الفخر الرازي وتفسير أبي السعود، وذلك للوقوف على جماليات هذا الأسلوب وأسراره في أبلغ كلام وأفصح، وتلا هذه النماذج خاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وفي الختام أسأل الله التوفيق والسداد، إن أصبت فبفضله ومنه، وإن زلت فكل ابن آدم خطاء، رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري...

2.1 التعريف والتنكير لغةً واصطلاحاً:

1.2.1 المعرفة لغةً:

ترجع هذه الكلمة إلى الجذر الثلاثي (عَرَفَ)، يُقال: عَرَفَهُ يَعْرِفُهُ عَرِفَةً وَعَرِفَانًا وَعَرِفَانًا وَمَعْرِفَةً، واعْتَرَفَهُ إِذَا عَلِمَ بِهِ، والعَرِفَانُ: العِلْمُ، ورجلٌ عَرُوفٌ وَعَرُوفَةٌ: عالمٌ بالأُمورِ لا يُنْكِرُ أَحَدًا رَأهَ مَرَّةً، وتَعَارَفَ القَوْمُ إِذَا عَرَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. والمعَارِفُ: جمعٌ مَعْرِفٍ وهو الوجهُ، لأنَّ الإنسانَ يُعْرِفُ بِهِ، ومَعَارِفُ الأَرْضِ: أَوَجُّهُهَا وما عُرِفَ مِنْهَا⁽¹⁾. والمعْرِفَةُ: التَّصَوُّرُ والإدراك⁽²⁾، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ بِسِيمِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: 41].

من خلال ما سبق نرى أنَّ معاني الكلمات المشتقة من الجذر (عَرَفَ) تدورُ حولَ العِلْمِ والإدراكِ، فالمَعْرِفَةُ هي: العِلْمُ بالشَّيْءِ، وهي إحدى مَصَادِرِ الفِعْلِ (عَرَفَ) واسمٌ مَصْدَرٌ للفِعْلِ (عَرَفَ)، اسْتَعْمَلْتَ اسْتَعْمَلَ الأَسْمَاءِ، فَيُقَالُ: هَذَا شَيْءٌ مَعْرِفَةٌ أَيْ مَعْرُوفٌ.

2.2.1 النكرة لغةً:

ترجع هذه الكلمة إلى الجذر الثلاثي (نَكَرَ)، يُقال: نَكَرَ فُلَانٌ يَنْكُرُ نَكَرًا، وَنَكَرًا، وَنَكَارَةً: فِطْنٌ وَجَادَ رَأْيُهُ، فَهُوَ نَكَرٌ وَنُكْرٌ وَنُكْرٌ وَمُنْكَرٌ، وَالجَمْعُ: أَنْكَارٌ وَمَنَّاكِرٌ، وَالنُّكْرُ وَالنَّكَرَاءُ: الدَّهَاءُ وَالفِطْنَةُ، وَالأَمْرُ الشَّدِيدُ الصَّعْبُ.

وَنَكَرَ الشَّيْءَ: غَيَّرَهُ بَحِيثٌ لا يُعْرِفُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ نَكِرُوا لَهَا عَرَشَهَا﴾ [النمل: 41] وَالإِنْكَارُ: الجَحْدُ وَهُوَ خِلاَفُ الإِعْتِرَافِ، يُقال: أَنْكَرْتُ الشَّيْءَ وَنَكَرْتُهُ. وَنَكَرَ الأَمْرَ نَكَيرًا وَأَنْكَرَهُ إِنْكَارًا: جَهَلَهُ، وَالنَّكَرَةُ: إِنْكَارُ الشَّيْءِ وَهي نَقِيضُ المَعْرِفَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا رِءَا أَيْدِيهِمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود: 70]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَنْكَرْتِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتِ مِنْ الحَوَادِثِ إِلا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا⁽³⁾

(1) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري 711هـ. لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 2003، ج9، ص 282-285

(2) السيد الشريف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني 816هـ. التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، دت، ص22

(3) البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس الوائلي 7هـ، يعرف بأعشى قيس والأعشى الكبير، أحد أصحاب المعلقات. ديوانه، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1950، ص101

والنكرة أيضا ما يخرج من الحولاء والخراج من دم وقيح كالصديد، يُقال: أسهل فلان نكرة ودمًا، وليس له فعل مشتق⁽¹⁾.

من خلال ما سبق نرى أن كلمة (نكرة) وردت في اللغة بمعنيين:

أ- ما يخرج من الحولاء من دم وقيح.

ب- الجهل وعدم المعرفة.

وهي مصدرُ الفعل (نكر)، واسمُ مصدرٍ للفعل (نكر) استُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، فَيُقَالُ: هَذَا شَيْءٌ نَكْرَةٌ، أَيْ مَنكُورٌ بِمَعْنَى مَجْهُولٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

3.2.1 المعرفة اصطلاحًا:

لا نجد عند الخليل الفراهيدي حدًا واضحًا للمعرفة، ولكنه عرف النكرة بقوله: (نقيض المعرفة)⁽²⁾، وبناءً على ذلك تكون المعرفة نقيض النكرة، وهذا كلامٌ ظاهريٌ وليس بحدٍّ اصطلاحِيٍّ لأنه أراد المعنى اللغوي.

وكذلك لا نجد عند سيبويه حدًا معينًا للمعرفة فهو يكتفي بتعداد المعارف مُتَبَعًا كُلَّ نَوْعٍ سَبَبَ تَعْرِيفِهِ، فَقَالَ - بَعْدَ الْعَلَمِ مَثَلًا -: (لأنه اسمٌ وَقَعَ عَلَيْهِ يُعْرَفُ بِهِ بِعَيْنِهِ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ)⁽³⁾، وبناءً على ذلك تكون المعرفة عند سيبويه: ما دلَّ على شيءٍ بِعَيْنِهِ مِنَ الْجِنْسِ، وَحَوْلَ هَذَا دَارَتْ حُدُودُ اللَّاحِقِينَ كَمَا سَنَرَى.

ونجد الفراء يستخدم كلمة (موقت) بمعنى مُعَرَّفٍ، فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: (ولا يجوز أن تقول: مررتُ بعبدِ الله غيرِ الظريفِ إلا على التكريرِ، لأنَّ عبدَ الله مُوقَّتٌ (غير) في مذهبِ نكرةٍ غيرِ مُوقَّتةٍ)⁽⁴⁾.

وإذا انتقلنا إلى المبرد نجدُه يضع حدًا صريحًا للمعرفة فهي: (ما وُضِعَ عَلَى شَيْءٍ دُونَ مَا كَانَ مِثْلَهُ)⁽⁵⁾، ويبدو أنه أولُ مَنْ وَضَعَ حَدًّا صَرِيحًا لَهَا خِلَافًا لِمَا ذَهَبَ

(1) ابن منظور، لسان العرب: مادة نكر، ج 5، ص 272 - 274

(2) الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد 175هـ. العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم

السامرائي، دار الشؤون الثقافية - بغداد، 1986، مادة نكر ج 5، ص 355

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي 180هـ. الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد

هارون، دار الجبل - بيروت، ط 1 - 1991، ج 2، ص 5

(4) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 207هـ. معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار،

عالم الكتب - بيروت، ط 2 - 1980، ج 1، ص 7، وينظر أيضا: ج 1، ص 56

(5) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي 285هـ. المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق

عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ط 1966 - 1979، ج 3، ص 186

إليه بَعْضُ الْمُحَدَّثِينَ⁽¹⁾ من أَنَّ الرُّمَّانِي هو أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ لَهَا حَدًّا صَرِيحًا بِقَوْلِهِ:
(الاسْمُ الْمُخْتَصُّ بِشَيْءٍ دُونَ غَيْرِهِ...)⁽²⁾.

وتَوَالَتِ الْحُدُودُ بَعْدَ الْمُبَرَّدِ، وَتَكَادُ تَكُونُ مُتَقَارِبَةً فَهِيَ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي: (مَا خَصَّ
الوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ)⁽³⁾ وَعِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ: (مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ)⁽⁴⁾، وَعِنْدَ الشَّرِيفِ
الْكُوفِيِّ: (مَا لَا يَحْسُنُ دُخُولُ رَبِّ عَلَيْهَا)⁽⁵⁾، وَهُوَ حَدٌّ يَرْجَعُ إِلَى الشَّكْلِ دُونَ الْمَعْنَى
وَلَيْسَ بِالْمَانِعِ، وَعِنْدَ الْأَنْبَارِيِّ: (مَا خَصَّ الْوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ)⁽⁶⁾.

وَنَجْدُ الرَّضِيِّ يَضِيفُ عُنْصُرًا جَدِيدًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ الْإِشَارَةُ إِلَى خَارِجٍ، يَقُولُ:
(وَالْأَصْرَحُ فِي رَسْمِ الْمَعْرِفَةِ أَنْ يُقَالَ: مَا أُشِيرَ بِهِ إِلَى خَارِجٍ مُخْتَصِّ إِشَارَةً
وَضْعِيَّةً)⁽⁷⁾، وَالْمَعْنَى مَا قُصِدَ بِهِ مُخْتَصٌّ خَارِجَ الذَّهْنِ مَطَابِقٌ لِمَا هُوَ فِي الذَّهْنِ.
وَاكَتَفَى بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ⁽⁸⁾ بِذِكْرِ أَقْسَامِهَا دُونَ وَضْعِ حَدِّ لَهَا، وَكَأَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنْ
ذَلِكَ، وَقَدْ اعْتَرَفَ ابْنُ مَالِكٍ بِالْعَجْزِ عَنْ وَضْعِ حَدٍّ لِلْمَعْرِفَةِ، وَدَفَعَ عَنْ رَأْيِهِ مُبَيِّنًا أَنَّ

(1) _ عبد الله، محمود فؤاد محمود. أثر ظاهرة التعريف والتكثير في السياق اللغوي، رسالة ماجستير، جامعة
آل البيت _ 1999، ص 19

(2) _ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي 384 هـ. رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار
الفكر _ عمان، ط 1982، ص 68

(3) _ ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي 392 هـ. اللع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل _
الأردن، ط 2 _ 1990، ص 56

(4) _ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538 هـ. المفصل في صنعة الإعراب،
تحقيق محمد محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار
الكتاب المصري _ القاهرة، ط 1 _ 2001، ص 236

(5) _ الشريف الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد 539 هـ. البيان في شرح اللع، تحقيق ودراسة
علاء الدين حموية، دار عمار _ الأردن، ط 1 _ 2002، ص 322

(6) _ الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577 هـ. أسرار العربية، تحقيق فخر صالح
قدارة، دار الجبل _ بيروت، ط 1993، ص 298

(7) _ الرضي، أبو الحسن رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي 686 هـ. شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق
أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية _ القاهرة، دت، ج 3، ص 314

(8) _ ينظر مثلاً: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري 276 هـ. تلقين المتعلم من النحو، تحقيق جمال
عبدالعاطي مخيمر، مطبعة أبناء وهبه حسان _ القاهرة، ط 1 _ 1989، ص 207؛ وابن السراج، أبو بكر
محمد بن السري بن سهل البغدادي 316 هـ. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة
الرسالة _ بيروت، ط 3 _ 1988، ج 1، ص 149؛ والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي
379 هـ. الواضح في النحو، تحقيق عبد الكريم خليفة، الجامعة الأردنية _ الأردن، دت، ص 120

(مَنْ تَعَرَّضَ لِحَدِّ الْمَعْرِفَةِ عَجَزَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ دُونَ اسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِ) (1).

4.2.1 النكرة اصطلاحاً:

ذكر الخليل أن (النكرة نقيض المعرفة) (2)، وهذا تعريف لغوي وليس حداً اصطلاحياً، أمّا سيبويه فلم يضع حداً لها غير أننا نجد ما يُشير إلى معناها عنده، يقول: (أمّا الألف واللام فَنحو الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ وَالْبَعِيرِ وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفةً لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت: مررت برجل، فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب) (3)، يتضح من ذلك أن النكرة عند سيبويه ما دل على شيء غير معين في جنسه للمخاطب، ونجد الفراء يستخدم تعبير (غير الموقت) (4) بمعنى النكرة، أي غير المحدد.

ووضع ابن قتيبة حداً يرجع إلى الشكل دون المعنى: (ما ليس فيه الألف واللام، أو مما يحسن فيه وقوع ربّ عليه) (5)، وإذا انتقلنا إلى المبرد نجد أكثر دقة في حدّ النكرة، فهي عنده: (ما لم يخصّ الواحد من أمته) (6)، وهو حدّ يرجع إلى المعنى، فكل ما كان شائعاً في جنسه ولا يُرادُ به معين فهو نكرة، وحول هذا المعنى دارت حدودُ اللاحقين، فعند ابن السراج: (كل اسم عمّ اثنين فما زاد) (7)، وعند ابن جنّي: (ما لم تخصّ الواحد من جنسه) (8)، وأمّا الشريف الكوفي فوضع حداً شكلياً:

(1) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله الطائي 672 هـ. شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن

السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر- مصر، ط1 - 1990، ج1، ص115

(2) الفراهيدي، العين، مادة نكر: ج5، ص355

(3) سيبويه، الكتاب: ج2، ص5

(4) الفراء، معاني القرآن: ج1، ص7 و56 و57 و130 و185 و243، واستخدم الزمخشري الكلمة نفسها،

ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538 هـ. الكشاف عن حقائق التنزيل

وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وفي حاشيته كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام

ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري 683 هـ، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث

العربي - بيروت، ط2 - 2001، ج1، ص58

(5) ابن قتيبة، تلقين المتعلم من النحو: ص270

(6) المبرد، المقتضب: ج4، ص276

(7) ابن السراج، الأصول: ج1، ص48

(8) ابن جنّي، اللمع: ص56

(كُلُّ مَا حَسَنَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ رَبٌّ)⁽¹⁾، وَيُضِيفُ الرَّضِيُّ عُنْصَرَ الْإِشَارَةِ لَخَارِجٍ: (مَا لَمْ يُشْرَبْ بِهِ إِلَى خَارِجٍ مُخْتَصٍّ إِشَارَةً وَضَعِيَّةً)⁽²⁾، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ: (كُلُّ اسْمٍ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ بِوَضْعِهِ)⁽³⁾، وَاشْتَرَطَ الْوَضْعَ لِيَشْمَلَ نَحْوَ: الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، لِأَنَّ عَدَمَ الْإِشْتِرَاكِ فِيهِمَا طَارِئٌ، فَقَدْ وَضِعَ هَذَانِ اللَّفْظَانِ لِيَشْمَلَا كُلَّ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ صِفَاتِهِمَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا شَمْسٌ وَاحِدَةٌ وَقَمَرٌ وَاحِدٌ.

وَيُقَارِبُ هَذَا حَدُّ ابْنِ هِشَامٍ: (عِبَارَةٌ عَمَّا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ أَوْ مُقَدَّرٍ)⁽⁴⁾ فَاَلْمَوْجُودُ مَا كَانَ لَهُ أَفْرَادٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الْوَاقِعِ نَحْوَ: رَجُلٍ وَفَرَسٍ وَبَعِيرٍ، وَالْمُقَدَّرُ نَحْوَ: الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لِأَنَّ الشُّبُوحَ فِيهِمَا مُقَدَّرٌ بِالْوَضْعِ كَمَا ذَكَرَ سَابِقًا، أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَانْتَفَى بِتَعَدُّدِ الْمَعَارِفِ ثُمَّ قَالَ: (وَالنَّكْرَةُ مَا سِوَى الْمَعْرِفَةِ)⁽⁵⁾ مُعْتَرِفًا بِالْعَجْزِ عَنْ حَدِّهَا.

وَأَمِيلُ إِلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، فَلَوْ تَأَمَّلْنَا حُدُودَ النَّحَاةِ لَوَجَدْنَاهَا لَيْسَتْ بِالْجَامِعَةِ الْمَانِعَةِ، وَذَلِكَ لِطَبِيعَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَا تَتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ سَعَةٍ وَتَعَدُّدِ لَهَجَاتٍ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا تُضْبَطُ تَمَامًا، لِذَا اضْطَرَبَ النَّحَاةُ وَاصْطَدَمَتْ قَوَاعِدُهُمْ بِالْوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، فَاضْطَرُّوا لِلتَّأَوُّلِ وَالتَّكْلُفِ حِينًا، وَاتَّهَمَ النَّصُوصِ حِينًا آخَرَ، وَمِنْ هُنَا فَقَدْ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَنْ حُدُودِهِمْ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، فَمَنْ حَدَّ النَّكْرَةَ بِدُخُولِ (ال) أَوْ (رُبِّ) فَإِنَّ الْأُولَى تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْلَامِ لِأَزْمَةٍ أَوْ غَيْرِ لِأَزْمَةٍ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَقَبِلَ الْكُوفِيُّونَ بِالْوَاقِعِ، وَتَكَلَّفَ الْبَصْرِيُّونَ وَتَأَوَّلُوا، وَأَمَّا (رُبِّ) فَدَخَلَتْ عَلَى الضَّمْمِ فِي نَحْوِ (رُبَّةٌ رَجُلًا) فَعَدَّهُ النَّحْوِيُّونَ نَكْرَةً، وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَدْخُلُهُ (ال) وَلَا (رُبِّ) وَهُوَ نَكْرَةٌ، نَحْوُ: أَحَدٍ وَدِيَّارٍ وَعَرِيبٍ وَكَتِيعٍ وَمَنْ وَمَا الْإِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ وَالشَّرْطِيَّتَيْنِ وَمَتَى وَكَيْفَ...

وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مَعْرِفَةٌ لَفْظًا نَكْرَةً مَعْنَى كَالْمَعْرِفِ بِأَدَاةِ الْجِنْسِ وَعَلِمَ الْجِنْسِ نَحْوُ: أُسَامَةَ لِلْأَسَدِ وَذُوَالَةَ لِلذَّنْبِ وَتُعَالَةَ لِلتَّعَلَبِ، فَهِيَ تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَعَارِفِ

(1) _ الشَّارِفُ الْكُوفِيُّ، الْبَيَانُ: ص 319

(2) _ الرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ: ج 3، ص 352

(3) _ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، أَبُو الْحَسَنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُرَشِيُّ 688 هـ. الْبَسِيطُ فِي شَرْحِ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ، تَحْقِيقٌ

وَدِرَاسَةٌ عِيَادُ بْنُ عَيْدِ النَّبِيتِيِّ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ - بَيْرُوتَ، ط 6 - 1986، ج 1، ص 300

(4) _ ابْنُ هِشَامٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ 761 هـ. شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ، تَحْقِيقُ يُوسُفَ

هَيُودَ، دَارُ الْفِكْرِ - بَيْرُوتَ، ط 2 - 1998، ص 178

(5) _ ابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ التَّنْهِيلِ: ج 1، ص 115

فَيَبْتَدَأُ بِهَا، وَيَأْتِي مِنْهَا الْحَالُ، وَتُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَلَكِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ فِي الْجِنْسِ، فَكُلُّ أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ أُسَامَةٌ، وَكُلُّ ذَنْبٍ يُقَالُ لَهُ ذُوَالَةٌ، وَكُلُّ ثَعْلَبٍ يُقَالُ لَهُ ثَعَالَةٌ. وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ عَكْسُ ذَلِكَ، نَحْوُ: (عَامَا أَوْلٍ، وَأَوْلٌ مِنْ أَمْسٍ)، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ وَلَكِنَّهَا اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ النَّكَرَاتِ، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْبَابَيْنِ نَحْوُ: وَاحِدٌ أُمَّهُ، وَعَبْدٌ بَطْنُهُ، وَكُلُّ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا رَاتِعَانٍ، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ وَلَا يَتَعَرَّفُ أَبَدًا، نَحْوُ: غَيْرِكِ، وَسَوَاكِ، وَمِثْلِكَ، وَشِبْهِكَ، وَخَذَنِكَ⁽¹⁾... من خلال ذلك يظهرُ صوابُ رأيِ ابنِ مالك، وأرى أنَّ ما وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ من حدودٍ للمعرفةِ والنكرةِ تَبْقَى حَدُودًا تَقْرِيْبِيَّةً تَعْلِيمِيَّةً لَا بُدَّ مِنْهَا لِلْمُتَعَلِّمِ وَالْحَفَاطِ عَلَى اللُّغَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَانِعَةً جَامِعَةً، وَقَدْ قَالَ السِّيُوطِيُّ فَأَحْسَنَ: (وقد أكثرَ النَّاسُ في حدودِهِمَا، وليسَ مِنْهَا حَدٌّ سَالِمٌ)⁽²⁾.

3.1 المعاييرُ الدَّلَالِيَّةُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ:

اعتمدَ النَّحَاةُ عَلَى الْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ بِشَكْلِ أُسَاسِيٍّ فِي الْحُكْمِ عَلَى تَعْرِيفِ الْكَلِمَةِ أَوْ تَنكِيرِهَا، وَيُظْهِرُ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ مَعَايِيرَ دَلَالِيَّةٍ:⁽³⁾

أ - التَّعْيِينُ وَالشُّيُوعُ.

ب - عِلْمُ الْمُخَاطَبِ.

ج - الْإِشَارَةُ لِخَارِجٍ.

أولاً - يُعَدُّ الْمَعْيَارُ الْأَوَّلُ (الشُّيُوعُ وَالتَّعْيِينُ) الْعَنْصَرَ الْأُسَاسِيَّ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ جَمِيعِهِمْ فِي الْحُكْمِ عَلَى تَعْرِيفِ الْكَلِمَةِ أَوْ تَنكِيرِهَا، فَالْمَعْرِفَةُ: مَا دَلَّ عَلَى مُعَيَّنٍ فِي جِنْسِهِ، وَالنُّكْرَةُ: مَا دَلَّ عَلَى شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، وَيَبْرُزُ هُنَا قَضِيَّتَانِ يَبْدُو مِنْ خِلَالِهِمَا اضْطِرَابُ النَّحَاةِ فِي تَحْكِيمِ هَذَا الْمَعْيَارِ:

أ - بَعْضُ الْكَلِمَاتِ تَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ غَيْرِ شَائِعٍ، نَحْوُ: شَمْسٍ وَقَمَرٍ وَهَلَالٍ، وَلَكِنْ النَّحْوِيِّينَ عَدَوْهَا نَكَرَاتٍ، وَلِلخُرُوجِ مِنْ هَذَا الْمَازِقِ فَإِنَّهُمْ يُقَدِّرُونَ الشُّيُوعَ فِي هَذِهِ

(1) _ المبرد، المقتضب: ج4، ص287 - 288؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص322

(2) _ السِّيُوطِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ جَلالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ 911هـ. هَمَعُ الْهُوَامِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، تَحْقِيقٌ وَشَرْحٌ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ وَعَبْدِ الْعَالِ سَالِمِ مَكْرَمٍ، دَارُ الْبَحْوثِ الْعِلْمِيَّةِ - الْكُوَيْتِ، ط 1975، ج1، ص188

(3) _ نَحْلَةُ، مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ. التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالشَّكْلِ، مَكْتَبَةُ زَهْرَاءِ الشَّرْقِ - الْقَاهِرَةِ، ط1999، ص

الكلمات، فيقولون: النكرة ما شاع في جنس موجود أو مُقَدَّر. وَيَبْرُزُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ⁽¹⁾ مُخَالَفًا الْجُمْهُورَ، فِيرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ شَمْسٍ وَالشَّمْسِ، وَقَمَرٍ وَالْقَمَرِ وَهَلَالٍ وَهَلَالٍ، فَإِنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ يُوْهِمُ التَّنْكِيرَ وَالْحَقِيقَةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَكُونُ نَكْرَةً حَتَّى يَعْصَمَ شَيْئِينَ فَأَكْثَرَ مِنْ جِنْسِهِ، وَلَا يُوجَدُ هُنَا شَيْئَانِ لِيَعْمَهُمَا الْأَسْمُ.

وحقيقة الأمر ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني، فكلمتا شمس وقمر معرفتان لأنهما تدلان على معين يعرفه كل شخص، غير أنه يمكن أن نعددهما من المعارف المعنوية النكرات لفظاً لخلوهما من أداة التعريف وللحفاظ على القاعدة النحوية...
ب - من الأسماء ما يدل على شائع في جنسه ولكن النحويين عدوها معارف لا اعتبارات شكلية مخالفة الجانب الدلالي كما نرى في الاسم المُعرَّفِ بأداة الجنس، نحو: الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْإِنْسَانِ...، وأعلام الجنس، نحو: أَسَامَةَ وَأَبِي الْحَارِثِ لِلْأَسَدِ، وَذُوَالَةَ وَأَبِي جَعْدَةَ لِلذَّنْبِ، وَتُعَالَةَ وَأَبِي الْحُصَيْنِ لِلتَّعْلَبِ... فهي تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَعَارِفِ فَتَأْتِي مَبْتَدَأً بِلَا مَسْوُوعٍ، وَيَأْتِي مِنْهَا الْحَالُ، وَتُوصَفُ بِالْمَعَارِفِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ لَا تَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ فِي جِنْسِهِ، وَأَرَى فِي هَذَا كَمَا فِي سَابِقِهِ أَنْ تُدْرَجَ تَحْتَ بَابِ وَاحِدٍ بَيْنَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ.

ثانياً - عِلْمُ الْمُخَاطَبِ: يَأْتِي هَذَا الْمَعْيَارُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ حَيْثُ اِهْتِمَامُ النَّحَاةِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَقْصُودًا عِنْدَهُمْ، فَقَوْلُهُمْ: مَا دَلَّ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، يَرِيدُونَ بِذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُخَاطَبِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا كَانَ مُعَيَّنًا فِي ذَهْنِ الْمُخَاطَبِ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ وَإِلَّا فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَقَدْ التَّفَتَّ سَبِيوِيَهُ إِلَى هَذَا الْمَعْيَارِ فَقَالَ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الضَّمَّائِرِ: (وَإِنَّمَا صَارَ الْإِضْمَارُ مَعْرِفَةً لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُضْمَرُ اسْمًا بَعْدَ مَا تَعَلَّمَ أَنَّ مَنْ يُحَدِّثُ قَدْ عَرَفَ مَنْ تَعْنِي وَمَا تَعْنِي، وَأَنَّكَ تُرِيدُ شَيْئًا يَعْلَمُهُ)⁽²⁾، وَيَقُولُ الْمُبْرَدُ: (وَإِنَّمَا صَارَ الْإِضْمَارُ مَعْرِفَةً لِأَنَّكَ لَا تُضْمَرُ إِلَّا بَعْدَمَا يَعْرِفُهُ السَّامِعُ)⁽³⁾، وَعِنْدَ حَدِيثِ ابْنِ يَعِيشَ عَنِ الْإِشَارَةِ قَالَ: (فَتَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ أَنْ تُخَصَّصَ لِلْمُخَاطَبِ شَخْصًا يَعْرِفُهُ

(1) - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ. أسرار البلاغة، صححه وعلق حواشيه

الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1988، ص 285

(2) - سبيويه، الكتاب: ج2، ص6

(3) - المبرد، المقتضب: ج4، ص280

بحاسة البصر، وسائر المعارف أن تخصص شخصاً يعرفه مخاطب بقلبه⁽¹⁾.
 والتفت الشريف الكوفي إلى ذلك حيث قال: (والقصد بالتعريف إعلام مخاطب
 دون المتكلم؛ لأن المتكلم قد يكون عالماً بما يتكلم به، والمخاطب جاهلاً فيقصد إلى
 إعلامه)⁽²⁾.

من خلال ذلك نرى أن المرجع في التعيين وعدمه يرجع إلى علم المخاطب،
 وهذا يدل على أن مسألة التعريف والتكثير مسألة نسبية تختلف من شخص لآخر،
 فمن عرف الشيء فهو معرفة بالنسبة له وإن كان في عداد النكرات عند النحويين،
 ومن لم يعرفه فهو نكرة بالنسبة له وإن كان من المعارف التي حددها النحويون، فلو
 نظرنا مثلاً إلى قوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾
 [الشعراء: 19]، فهذا القول حكاية لخطاب فرعون لموسى عليه السلام وقد أتى بالموصول (التي)
 ليُبهم الفعلة ويُفخمها، مع أنها معروفة لدى المتكلم (فرعون) والمقصود الرئيسي من
 الخطاب (موسى عليه السلام)، فالموصول معرفة بالنسبة لهما ولكنه نكرة بالنسبة لغيرهما
 ممن حضر الموقف ولم يعلم الفعلة، وإذا نظرنا إلى البيتين الآتيين:

فَلَوْ أَنَّ حَيًّا يَقْبَلُ الْمَالَ فِدْيَةً لَسَقْنَا لَكُمْ سَيْلًا مِنَ الْمَالِ مُفَعَمًا
 وَلَكِنْ أَبِي قَوْمٌ أُصِيبَ أَخُوهُمْ رَضِيَ الْعَارَ وَاخْتَارُوا عَلَى اللَّبَنِ الدَّمَ⁽³⁾
 ذكر المرزوقي⁽⁴⁾ أن الشاعر نكر حياً وقوماً مع أنه يقصد حياً من العرب بعينه
 وقوماً منهم بعينهم، والقوم والحي معروفان عند من عرف القصة، وذلك لغرض
 بلاغي وهو التعريض، ولا يهمننا هذا الغرض هنا وإنما يعيننا أن هاتين الكلمتين
 معرفتان بالنسبة للشاعر والمخاطبين مع أنهما من حيث الشكل نكرتان، وهما كذلك
 في دلالتهما بالنسبة لمن لم يعرف القصة آنذاك من المخاطبين.

(1) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي 643هـ. شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه

وفهارسه إيمل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 - 2001، ج 2، ص 352

(2) الشريف الكوفي، البيان: ص 322

(3) البيتان لنهشل بن حرّبي بن ضمرة التميمي 45هـ، شاعر شريف مخضرم وكان أبوه وجده شاعرين، أسلم

ولم ير النبي ﷺ وصحب علياً رضي الله عنه في حروبه، ابن ميمون، محمد بن المبارك بن محمد البغدادي 589هـ.

منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق سيدة حامد وآخرين، مطبعة دار الكتب - القاهرة، ط 1999

(4) المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن 421هـ. شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين

وعبدالسلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط 1 - 1991، ج 1، ص 216

ومثل ذلك أيضًا إذا سألك شخصٌ: أين كنت؟ فتجيب: كنت مع صديقي، فتعرفَ بالإضافة وقد يكونُ السائلُ لا يعرفُه، فيكونُ معرفةً بالنسبةِ لكَ لأنك تعرفُه، ولكنه نكرةٌ بالنسبةِ للسائلِ لأنه لا يعرفُه.

ثالثًا - الإشارةُ لخارجٍ، لم يُولِ النحاةُ هذا المعيارَ اهتمامًا بالغًا، فلا نجدُهُم يذكرونهُ صراحةً إلا إشاراتٍ عندَ المتأخرين، ويكادُ ينفردُ الرّضيُّ بذكرهِ صراحةً والاهتمامُ به حيثُ عرفَ المعرفةَ بقوله⁽¹⁾: (والأصرحُ في رسمِ المعرفةِ أن يُقالَ: ما أُشيرَ به إلى خارجٍ مُختصٍّ إشارةً وضعيّةً)، والنكرةُ عندهُ: (ما لم يُشَرَّ به إلى خارجٍ مُختصٍّ إشارةً وضعيّةً)، ويقصدُ بالإشارةِ: القصدُ إلى ما ثبتَ في ذهنِ المُخاطَبِ من دلالةِ اللَّفظِ على المدلولِ، ويقصدُ بالخارجِ ما في خارجِ ذهنِ المُخاطَبِ وهو الوجودُ، فالمعرفةُ عندهُ: دلالةُ ما في ذهنِ المُخاطَبِ على موجودٍ مُختصٍّ في الواقعِ، والنكرةُ عكسُ ذلك.

ونجدُ عندَ النحاةِ إشاراتٍ قريبةً ممَّا ذهبَ إليه الرّضيُّ وخاصةً عندَ تفريقهم بينَ ثلاثةِ مُصطلحاتٍ: (عَلَمُ الشَّخْصِ وَعَلَمُ الجِنْسِ واسمِ الجِنْسِ)، فوردَ عندهم ألفاظٌ: (خارجٍ والصدِّقِ على مُتعدِّدٍ و المطابقة)⁽²⁾ وهم يقصدونَ مُطابقتَ ما في ذهنِ المُخاطَبِ لما في الوجودِ.

4.1 المعارف:

1.4.1 عدد المعارف وتحديدُها:

اختلفَ النحويونَ في عددِ المعارفِ وتحديدِها، ويُمكنُ حصرُ آرائهم في الآتي:
أولاً- المعارفُ أربعةٌ وهي: الضَّمائِرُ، والعَلَمُ، والمُعَرَّفُ بالأدَاةِ، والمُضَافُ لإحداها، وصاحبُ هذا الرّأيِ ابنُ قُتَيْبَةَ⁽³⁾، وأظنُّهُ تفرَّدَ به، فلمَ أقفُ عليه عندَ سواه، وهو يُهملُ

(1) - ينظر: ص6 من هذه الدراسة

(2) - الرضي، شرح الكافية: ج3، ص323؛ و الأزهرى، زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر الشافعي 905 هـ. شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1-2000، ج1، ص138؛ والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي 1206 هـ. حاشيته على شرح الأشموني، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1997، ج1، ص199؛ والخضري، الشيخ الأزهرى محمد الشافعي. حاشيته على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح الشيخ محمد البقاعي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر - بيروت، ط1995؛

ج1، ص90

(3) - ابن قتيبة، تلقين المتعلم: ص207

الإشارة والموصولات، ويبدو أنّ إهماله للإشارة يعود لإدراكه أنّ المُشار إليه هو المُعرّف في الحقيقة، وأمّا الموصولات فتابع كثيرًا من النحويين في إهمالها لسبب سيذكر في موضعه.

ثانيًا_ المعارف خمسة بإضافة الإشارة لما سبق، ومن أتباع هذا الرأي: سيبويه⁽¹⁾، والمبرد⁽²⁾، وابن جني⁽³⁾، والحيدرة اليميني⁽⁴⁾...

ثالثًا_ المعارف ستة بإضافة الموصولات لما سبق، ومن أتباع هذا الرأي: الزمخشري⁽⁵⁾، وابن يعيش⁽⁶⁾، وابن هشام⁽⁷⁾، وابن عقيل⁽⁸⁾.

رابعًا_ المعارف سبعة بإضافة المنادى النكرة المقصود، كقولك: يا رجلُ ويا امرأة، ومن أتباع هذا الرأي: ابن الحاجب⁽⁹⁾، وابن مالك⁽¹⁰⁾، والأزهري⁽¹¹⁾...

خامسًا_ ثمانية، وذلك بإضافة ألفاظ التوكيد⁽¹²⁾ (أَجْمَعُ و جَمَعَاءَ وَأَجْمَعُونَ) وتوابعها (أَكْتَعُ وَأَتَبَعُ وَأَبْصَعُ)، فهي لتوكيد المعارف فلا بدّ أن تتبعها في التعريف، و عدّها بعض النحويين⁽¹³⁾ نوعًا من العلم؛ لأنها أسماء أعلام لجُملة أجزاء ما تجري عليه.

سادسًا_ المعارف تسعة، وذلك بإضافة رأي ابن كيسان⁽¹⁴⁾ في أنّ (مَنْ وَمَا)

(1) _ سيبويه، الكتاب: ج2، ص5

(2) _ المبرد، المقتضب: ج4، ص276

(3) _ ابن جني، اللمع: ص56

(4) _ الحيدرة اليميني، علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم 599هـ. كشف المشكل في النحو، تحقيق ودراسة هادي مطر عطية الهلالي، دار عمار - الأردن، ط1 - 2002، ص447

(5) _ الزمخشري، المفصل: ص236

(6) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص348

(7) _ ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص56

(8) _ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبدالرحمن العقبلي الهمداني 769هـ. شرحه على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، مراجعة محمد أسعد

النادري، المكتبة العصرية - بيروت، ط 2004، ج1، ص86

(9) _ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص313

(10) _ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص155

(11) _ الأزهري، شرح التصريح: ص96

(12) _ ابن السراج، الأصول: ج1، ص158؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص227

(13) _ ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيدالله بن أحمد بن عبيد الله القرشي 688هـ. الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق ودراسة علي بن سلطان الحكمي، دن، ط1 - 1985، ص546

(14) _ ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد بصري كوفي عالم بالمذهبيين مع ميل للبصريين وتوفي 299هـ.

الاستفهاميتين معرفتان، وحُجَّتُهُ أَنْ جَوَابَهُمَا يَكُونُ مَعْرِفَةً، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُمَا نَكَرَتَانِ وَلَا حُجَّةَ بَأَنَّ جَوَابَهُمَا مَعْرِفَةٌ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، كَمَا أَنَّهُمَا قَائِمَتَانِ مَقَامَ أَيِّ إِنْسَانٍ وَأَيِّ شَيْءٍ⁽¹⁾.

سَابِعًا - عَشْرَةً، بِإِضَافَةِ (مَا) فِي نَحْوِ: دَقَّقْتُهُ دَقًّا نَعِمًا، وَغَسَلْتُهُ غَسْلًا نَعِمًا⁽²⁾، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ خُرُوفٍ⁽³⁾ وَنَسَبَةُ الرَّضِيِّ⁽⁴⁾ لِسَبِيُوِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: دَقَّقْتُهُ نَعْمَ الدَّقِّ وَغَسَلْتُهُ نَعْمَ الغُسْلِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُمَا نَكَرَتَانِ، وَالتَّقْدِيرُ: دَقَّقْتُهُ دَقًّا نَعْمَ دَقًّا وَغَسَلْتُهُ غَسْلًا نَعْمَ غَسْلًا.

وَنَقَفُ قَلِيلًا عِنْدَ المُنَادَى وَالمَوْصُولِ، فَقَدْ أَهْمَلَ الأَوَّلَ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَأَهْمَلَ الثَّانِي بَعْضُهُمْ، وَيَبْدُو أَنَّ إِهْمَالَهُمَ لِلْمُنَادَى النُّكْرَةَ المَقْصُودِ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ مِنْ قَبِيلِ الإِشَارَةِ وَالْقَصْدِ⁽⁵⁾ فَيَكُونُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بِمَنْزِلَةِ الأَسْمِ النُّكْرَةَ بَعْدَ الإِشَارَةِ، وَيَرَى الرَّضِيُّ⁽⁶⁾ أَنَّ النُّحَاةَ أَهْمَلُوهُ لِأَنَّهُ فَرَعُ المُضْمَرَاتِ، فَإِنَّ تَعْرِفَهُ بِوُقُوعِهِ مَوْجِعَ كَافِ المُخَاطَبِ.

وَأَمَّا المَوْصُولُ فَفِي تَعْرِيفِهِ خِلَافٌ⁽⁷⁾، حَيْثُ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مُعَرَّفٌ بِالأَدَاةِ فِي أَوَّلِهِ، فَيَكُونُ فَرَعًا عَمَّا عُرِّفَ بِالأَدَاةِ، فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ مُنْفَصِلًا، وَيَرَى بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِصِلَتِهِ فَيَكُونُ قَسْمًا قَائِمًا بِذَاتِهِ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ. وَالَّذِي سَنَتَّأَوَّلُهُ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ وَالبَلَاغِيِّينَ وَهِيَ: الضَّمِيرُ، وَالعَلَمُ، وَالإِشَارَةُ، وَالمَوْصُولُ، وَذُو الأَدَاةِ، وَالمُضَافُ لِإِحْدَاهَا.

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص119؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي 745هـ. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2 - 1988، ص42

(2) - ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، ط1 - 1998، ص293؛ والسيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. البهجة المرضية، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1 - 2000، ص90

(3) - هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي إمام في النحو واللغة، له شرح الكتاب وغيره، توفي 609 هـ

(4) - الرضي، شرح الكافية: ج3، ص135

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص116

(6) - الرضي، شرح الكافية: ج3، ص321

(7) - أبو حيان، النكت: ص42؛ والداميني، محمد بن أبي بكر بن عمر 827هـ. تعليق الفرائد على تسهيل

الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بساط - بيروت، ط1 - 1983، ج2، ص180

2.4.1 رتبة المعارف:

1.2.4.1 الخلاف في رتبة المعارف:

أجمع النحويون⁽¹⁾ على أن لفظ الجلالة (الله) وضميره أرفع المعارف رتبة، ثم اختلف في أرفعها بعد ذلك على مذاهب:

الأول - أرفعها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة، وأما المضاف فبحسب ما أضيف إليه، وهو رأي جمهور البصريين⁽²⁾، وقدموا الضمير لأنه لا اشتراك فيه، فلا يضمم إلا بعد أن يفسر، ووليّه العلم لأنه وُضِعَ لمختص لا يُشاركه غيره. إلا أنه ربما يحدث شركة في الاستعمال؛ لذا نقص عن الضمير.

ونقصت الإشارة عن العلم لأنه يوصف بها والصفة لا تكون أخص من الموصوف، وكانت أرفع مما يليها لأنها تتعرف بالإشارة والقصد فتعرفت من جهتين: العين والقلب، ونقص ذو الأداة عن غيره لأنه أبهم المعارف وقريب من النكرة؛ لذا يوصف بها، ومنه ما يستوي فيه التعريف والتكثير.

الثاني - أرفعها العلم ثم الضمير ثم الإشارة، ثم ذو الأداة، والمضاف بحسب ما أضيف إليه، وهو رأي السيرافي⁽³⁾ والكوفيين⁽⁴⁾، وحجتهم أن الضمير يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئاً بعينه، أما العلم فقد وُضِعَ لشيء بعينه واستعمل له.

الثالث - أرفعها الإشارة، ثم الضمير، ثم العلم، ثم ذو الأداة، ثم المضاف، ونسب هذا الرأي لابن السراج⁽⁵⁾، وحجته في تقديم الإشارة أنها تتعرف بشيئين: العين والقلب، وباقي المعارف بالقلب فقط وما يتعرف بشيئين أقوى وأمكن.

الرابع - أرفعها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم الإشارة والمنادى في رتبة واحدة، ثم الموصول، ثم المضاف في

(1) - السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص189؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص159

(2) - الشريف الكوفي، البيان: ص326؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص349

(3) - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577هـ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين

النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة

العصرية - بيروت، ط 1998، ج2، ص708؛ والصبان، حاشية الصبان: ج1، ص159

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص350؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص333

(5) - الشريف الكوفي، البيان: ص326؛ والأنباري، الإنصاف: ج1، ص708

رتبة ما أضيف إليه مُطلقاً، وهو رأي ابن مالك⁽¹⁾ ويقوم على المفاضلة بين الضمائر، وتقديم العلم على ضمير الغائب.

الخامس – أرفعها ذو الأداة⁽²⁾؛ لأنه وُضِعَ له أداة خلافاً لباقي المعارف، وهذا ضعيفٌ جداً، فإنَّ ذا الأداة أدنى المعارف رتبةً لأنه أبهمها.

السادس – في هذا الرأي مفاضلة بين الموصولِ وذو الأداةِ ففي حين قدّم الجمهورُ الموصولَ نجدُ ابنَ كيسان⁽³⁾ يُؤخّره مُحْتَجّاً بأنَّ ذا الأداةِ يُوصَفُ بالموصولِ، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: 91]، والصفة لا تكونُ أخصَّ من الموصوفِ، وأجيبَ بأنَّ الموصولَ في الآيةِ بَدَلٌ أو منصوبٌ على الإضمارِ وليسَ صفةً.

السابع – يُساوي هذا الرأي بين الموصولِ وذو الأداة؛ لأنَّ كليهما مُعرَّفٌ بالأداة، وقيلَ بالعهدِ، ونسبَهُ الرّضِيُّ⁽⁴⁾ لسيبويه والجمهورِ.

الثامن – يتقرّدُ بهذا الرأي ابنُ حزم⁽⁵⁾، فهو يرى أنَّ المعارفَ سواءٌ لا تَقَاوَتَ بينها؛ لأنَّه لا يُقالُ أعرفُ هذا أكثرَ من هذا، وأجيبَ بأنَّ المرادَ بالتَقَاوَتِ هو تَطَرُّقُ الاحتمالِ إلى الشّيءِ⁽⁶⁾.

2.2.4.1 رتبة المضاف لمعرفة:

اختلف النحاة في رتبة المضاف لمعرفة على مذاهب:

أ – أنه في رتبة المضاف إليه إلا ما أضيف إلى ضمير فهو في رتبة العلم⁽⁷⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص116

(2) السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص159

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص118؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(4) الرضي، شرح الكافية: ج2، ص333

(5) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الفارسي الأندلسي صاحب المذهب الظاهري، ومن مؤلفاته: طوق

الحمامة، والدرّة في الاعتقاد، وعمدة الأبرار، توفي 456هـ.

(6) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ. ارتشاف الضرب من لسان العرب،

تحقيق مصطفى أحمد النماس، دم، ط1-1984، ج1، ص459؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(7) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي 669هـ. شرح جمل الزجاجي، تحقيق

وضبط أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2003، ج2، ص81؛ وأبو حيان، النكت:

ص50؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

ب - أنه دون ما أُضيفَ إليه مُطلقًا إلا ما أُضيفَ لذي الأداة⁽¹⁾.

ج - أنه دون ما أُضيفَ إليه مُطلقًا حتى المضافُ لذي الأداة، وهو رأيُ المبرِّد⁽²⁾.

د - أنه في رتبة ما أُضيفَ إليه مُطلقًا حتى ما أُضيفَ لضميرٍ، وهو رأيُ ابنِ خروفٍ وابنِ يعيشٍ وابنِ مالك⁽³⁾، ونسبَهُ الرّضي⁽⁴⁾ لسيبويه والجمهور، وبنى عليه أحكامهُ في الصّفةِ والموصوفِ.

والصّحيحُ خلافَ ما ذهبَ إليه الرّضيُّ فإنَّ سيبويه والمبرِّد⁽⁵⁾ يُجيزانِ وصفَ العَلَمِ بالمُضافِ لضميرٍ، فنقولُ: جاءَ زيدٌ أخوكَ ومررتُ بعمرٍو صديقكَ، على الوصفِ لا على البدليّةِ كما زعمَ الرّضيُّ، يقولُ سيبويه: (واعلمُ أنّ العَلَمَ الخاصَّ من الأسماءِ يُوصَفُ بثلاثةِ أشياء: بالمُضافِ إلى مثله⁽⁶⁾، وبالألِفِ واللامِ، وبالأسماءِ المُبهمةِ، فأما المُضافُ فنحو: مررتُ بزيدٍ أخيكَ...) ⁽⁷⁾، وواضحٌ من خلالِ تمثليهِ ما أردناهُ، فإذا ثبتَ ذلكَ وعرفنا أنّ من مذهبِ سيبويه أنّ الصّفةَ لا تكونُ أخصَّ من الموصوفِ تعيّنَ كونُ المضافِ لضميرٍ أدنى رتبةً من الضميرِ.

3.2.4.1 تفاوت ما يندرج تحت كل قسم من المعارف:

كما أنّ أقسامَ المعارفِ مُتفاوتةٌ فكذلكَ ما يندرجُ تحتَ كلِّ قسمٍ كما يلي:

أ - الضمائرُ: أرفعها رتبةً ما كانَ للمتكلمِ؛ لأنَّهُ يدلُّ على المُرادِ بنفسِهِ وبمواجهةِ مدلولِهِ ولا يصلحُ إلا لمدلولِهِ، ويليه ضميرُ المُخاطَبِ لدلالتهِ على المُرادِ بنفسِهِ وبمواجهةِ مدلولِهِ، ونقصَ عن المتكلمِ لإمكانيةِ وجودِ واحدٍ أو أكثرَ بحضرتكَ فيحدُّثُ لبسٍ، ثم ضميرُ الغائبِ ونقصَ لإمكانيةِ تقدُّمِ مُتعدِّدٍ فيحدُّثُ لبسٍ⁽⁸⁾.

ب - الأعلامُ: أرفعها علمُ المكانِ، ثمَّ علمُ الإنسانِ، ثمَّ علمُ الجنسِ لسائرِ الحيوانِ⁽⁹⁾.

(1) - السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص193

(2) - السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص193؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص282

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص351؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص117

(4) - الرضي، شرح الكافية: ج2، ص335

(5) - المبرد، المقتضب: ج4، ص282

(6) - يقصد المضاف لمثله من سائر المعارف كالضمير والإشارة، وليس مثله في العلمية...

(7) - سيبويه، الكتاب: ج2، ص6و7؛ وينظر المبرد، المقتضب: ج4، ص284

(8) - ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص191

(9) - ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192؛ والصبان، حاشيته:

- ج - الإشارة: أرفعها ما كان للقريب، ثم المتوسط، ثم البعيد⁽¹⁾.
- د - الموصولات: أرفعها ما كان لمعهود معين، ثم للاستغراق، ثم الجنس⁽²⁾.
- هـ - ذو الأداة: أرفعها ما كان للحضور، ثم العهد الشخصي، ثم الجنس⁽³⁾.

4.2.4.1 أثر السياق في تفاوت المعارف:

للسياق أثر واضح في رتبة المعارف وتفاوتها، وقد التفت ابن مالك⁽⁴⁾ إلى ذلك مبيناً أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً في الرتبة لما هو أرفع رتبة منه، وذلك من خلال سياق الحال وسياق النص، كما في المثالين الآتيين:

أ - إذا كان بحضرتك رجلان فقلت: لك درهم، بل لك، فقد يحدث لبس إذا لم يكن ثمة إقبال ومواجهة، فلا يعرفان من المعطوف، ومن المعطوف عليه، خلافاً لقولك: للكبير منكما درهم بل للصغير، أو: للذي سبق منكما درهم... فيكون ذو الأداة و الموصول أرفع رتبة من الضمير.

ب - وربما يكون العلم أرفع من الضمير، وذلك كأن يطرق بابك طارق فنقول: من بالباب؟ فيجيب: أنا زيد، فتعرفه بعلمه لا بضميره. وغالباً ما يكون ذلك في الأعلام المشهورة والأعلام التي لا شركة فيها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ [يوسف: 90].

5.2.4.1 ثمرة موضوع تفاوت المعارف:

لم يكن تطرق النحويين لهذا الموضوع والخلاف فيه عبثاً، وإنما بنوا عليه مجموعة من الأحكام يظهر من خلالها أهمية هذا الموضوع في الوظيفة النحوية، و من هذه الأحكام:

أ - لا تكون الصفة أخص من الموصوف بل أدنى منه رتبة أو مساوية له⁽⁵⁾، فإذا قلت: جاء الرجل الذي أكرمته، فإن الموصول بدل عند الجمهور، لأنه أرفع رتبة من ذي الأداة، أما من جعله أدنى رتبة كابن كيسان، أو ساواه في الرتبة مع

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج2، ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(2) الصبان، حاشيته: ج1، ص159

(3) ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص117؛ وينظر الصبان، حاشيته: ج1، ص159

(5) الحيدرة، كشف المشكل: ص449؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص294

الموصول كالرَضِيّ، فيكونُ عندهم نعتاً.

ب - إذا اجتمع معرفتان غلبَ الأرفعُ رتبةً منهما⁽¹⁾، فتقولُ: أنا وأنتَ وهو ذهبنا، فتُغلبُ ضميرَ المتكلمِ لأنَّهُ أرفعُ رتبةً، ولا يجوزُ: ذهبتما أو ذهبَا، وتقولُ: أنتَ وهو ذهبتما، فتُغلبُ المُخاطَبَ على الغائبِ ولا يجوزُ: ذهبَا، وتقولُ: أنتَ وزيدٌ قُمتُما، ولا تقولُ: قاما، فتُغلبُ الضميرَ على العلمِ لأنَّهُ أرفعُ رتبةً، وتقولُ: زيدٌ الغائبُ وهذا الحاضرُ قاما، ولا تقولُ: قُمتُما، فتُغلبُ العلمَ على الإشارةِ لأنَّهُ أرفعُ رتبةً.

ج - إذا اجتمع معرفتان في بابِ المبتدأ والخبرِ، فالمعلومُ لدى المُخاطَبِ هو المبتدأُ والمجهولُ هو الخبرُ، فإذا علمهُما جميعاً فإنَّ الأرفعَ رتبةً هو المبتدأُ والأقلُّ رتبةً هو الخبرُ، فتقولُ: زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيدٌ، فيكونُ العلمُ هو المبتدأُ في المثالينِ لأنَّهُ الأرفعُ رتبةً⁽²⁾.

د - إذا اجتمع معرفتان في بابِ (كانَ وأخواتها) فالمعلومُ لدى المُخاطَبِ هو الاسمُ والمجهولُ هو الخبرُ، فإذا علمهُما جميعاً جعلتَ الأرفعَ رتبةً هو الاسمُ والأقلُّ هو الخبرُ، وهذا هو الغالبُ، ويجوزُ العكسُ وهو قليلٌ⁽³⁾.

3.4.1 الضمائرُ وظائفُها ودلالاتُها:

تُعَدُّ الضمائرُ نائبةً عن الأسماءِ الظاهرةِ لتؤديَ مجموعةً من الوظائفِ والدلالاتِ في الكلامِ العربيِّ ولعلَّ أهمُّها:

أولاً - الإيجازُ والاختصارُ: يرى النحويون أنَّ الغرضَ الأساسيَّ من وضعِ الضمائرِ هو الإيجازُ⁽⁴⁾ والاختصارُ، يقولُ الحَيَّرَةُ اليمينيُّ ناصباً على هذا الغرضِ: (فالمضمَّرُ

(1) - الحيدرة، كشف المشكل: ص448؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص167

(2) - ابن هشام، مغني اللبيب: ص431

(3) - ابن أبي الربيع، الملخص: ج1، ص212؛ والسمين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي 756هـ. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم -

دمشق، ط1 - 1986، ج3، ص433 و ج4، ص572؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص342

(4) - الشريف الكوفي، البيان: ص352؛ والسهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد 581هـ. نتائج

الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام - القاهرة - ط1984، ص218؛ وابن

يعيش، شرح المفصل: ج2، ص302؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص8؛ و الزركشي، الإمام بدر الدين

محمد بن بهادر بن عبدالله المصري 794هـ. البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،

المكتبة العصرية - بيروت، ط2 - 1972، ج4، ص24؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص227؛

وطاشكُبري زاده، أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل 968هـ. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في

موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1985، ج2، ص385

كُلُّ اسْمٍ كُنِيَ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ لِلِاخْتِصَارِ⁽¹⁾، ويقولُ ابنُ يعِيشَ: (إنَّمَا أُتِيَ بِالْمُضْمَرَاتِ كُلِّهَا لَضَرْبٍ مِنَ الإِيجَازِ... لِأَنَّكَ تَسْتَغْنِي بِالحَرْفِ الوَاحِدِ عَنِ الاسْمِ بِكَمَالِهِ)⁽²⁾ فالضَّمائِرُ تَتَوَّبُ عَنِ الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ لِأَنَّهَا أَوْجِزُ، وَهَذَا الإِيجَازُ يَظْهَرُ فِي عِدَّةِ أُمُورٍ:

أ - أَنَّهَا أَقْلُ حُرُوفًا مِنَ الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ غَالِبًا، فَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ، وَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ، كَمَا نَرَى فِي ضَمَائِرِ الرَّفْعِ المَتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ وَضَمَائِرِ النِّصْبِ المَتَّصِلَةِ...

ب - تُغْنِي الضَّمائِرُ عَنِ إِعَادَةِ الظَّاهِرِ وَتَكَرَّرِهِ، حَيْثُ يَقُومُ الضَّمِيرُ مَقَامَ اسْمٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ وَيَغْنِي عَنِ تَكَرَّرِهَا، وَهَذَا غَايَةُ الإِيجَازِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُهُ، فَهُوَ أَوْجِزٌ مِنْ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَكَذَلِكَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو فَأَكْرَمْتُهُمَا، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو وَمَحَمَّدٌ فَأَكْرَمْتُهُمْ، حَيْثُ أَغْنَى الضَّمِيرُ فِي الجُمْلَةِ الأُولَى عَنِ إِعَادَةِ اسْمَيْنِ ظَاهِرَيْنِ، وَأَغْنَى عَنِ إِعَادَةِ ثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ فِي الجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّيِّمِينَ وَالصَّيِّمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 35] فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي (لَهُمْ) أَغْنَى عَنِ إِعَادَةِ عَشْرِينَ اسْمًا ظَاهِرًا.

ج - الاتِّصَالُ، الضَّمائِرُ قِسْمَانِ: مَتَّصِلَةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ، وَالمَتَّصِلَةُ هِيَ الأَصْلُ لِأَنَّهَا أَوْجِزُ، وَهَذَا الاتِّصَالُ ضَرْبٌ مِنَ الإِيجَازِ؛ لِذَا فَإِنَّهُ لَا يُعَدَّلُ إِلَى المُنْفَصِلِ إِذَا أَمَكْنَ الإِتْيَانُ بِالمَتَّصِلِ⁽³⁾، وَهَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَوْجَدُ فِي الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ.

د - الاسْتِنْتَارُ: تَسْتَنْتَرُ بَعْضُ الضَّمَائِرِ فِي أفعالِهَا وَجُوبًا أَوْ جَوَازًا، نَحْوُ: أَذْهَبُ،

(1) - الحيدرة، كشف المشكل: ص 447

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2 ص 292

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2 ص 315؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 277

ونذهبُ واذهبُ... وهذا الاستتارُ نوعٌ من الغلوِّ في الإيجازِ⁽¹⁾، وهي صفةٌ لا تتوفرُ في الأسماءِ الظاهرةِ.

ثانياً - التَّعْيِينُ ورفعُ الألتباسِ⁽²⁾: بما أنَّ الضَّمائِرَ قسَمٌ من المعارفِ فإنَّه يُؤْتى بها لتعيينِ مدلولها وفصله من جنسه دونَ حدوثِ لبسٍ، يقولُ ابنُ يعيشَ ناصراً على هذه الوظيفةِ: (إنَّما أُتِيَ بالمضمراتِ كُلِّها لضربٍ من الإيجازِ واحترازاً من الإلباسِ)⁽³⁾، ويقولُ الرِّضِيُّ: (اعلمْ أنَّ المقصودَ من وضعِ المضمراتِ رفعُ الألتباسِ، فإنَّ (أنا) و(أنتَ) لا يصلحانِ إلا لمعيَّنينِ، وكذلك ضميرُ الغائبِ نصٌّ في أنَّ المرادَ هو المذكورُ بعينه في نحو: جاءَ زيدٌ وإيَّاهُ ضَرَبْتُ...)⁽⁴⁾.

وإنَّما كانتِ الضَّمائِرُ كذلك؛ لأنَّ ضمائرَ المتكلمِ والمُخاطَبِ تتعيَّنُ بالمشاهدةِ والحضورِ، وضمائرُ الغائبِ يتقدَّمُها مدلولها غالباً؛ لذا عدَّ النحاةُ الضَّمائِرَ أرفعَ المعارفِ رتبةً، فلا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، خلافاً للأسماءِ الظاهرةِ فإنَّها تُوصَفُ، وذلكَ لكثرةِ الاشتراكِ فيها وحدثِ اللبسِ.

والذي تُعيَّنُهُ الضَّمائِرُ إمَّا المتكلمُ وإمَّا المُخاطَبُ وإمَّا الغائبُ، ومن هُنا فإنَّ الضَّمائِرَ ثلاثةُ أقسامٍ: ضمائرُ تكلمٍ، نحو: أنا وأنتَ ونحنُ وإيَّاي... وضمائرُ خطابٍ، نحو: أنتَ وأنتَ وأنتمَا وإيَّاكَ وإيَّاكم... وضمائرُ غيبةٍ، نحو: هو وهي وهما وإيَّاهُ وإيَّاهُما... وتدلُّ هذه الضَّمائِرُ على المفردِ والمثنى والجمعِ والمذكرِ والمؤنثِ في مواقعهِ الإعرابِيَّةِ الثلاثةِ.

وظائفُ ودلالاتُ أُخرى:

ضمنَ الوظائفِ الأساسِيَّةِ السَّابِقَةِ تأتي الضَّمائِرُ لتؤدِّيَ دلالاتٍ ووظائفَ أُخرى: أولاً- الرِّبْطُ في الجملةِ: تأتي الضَّمائِرُ مُؤدِّيَّةً وظيفَةَ الرِّبْطِ في الجملةِ بينَ عُنصرينِ لا بُدَّ من ترابطِهِما، ويكونُ ذلكَ في عدَّةِ مواضعَ:

(1) - ابنُ ابنِ يعيشَ، شرحِ المفصلِ: ج2ص327

(2) - الشريفُ الكوفي، البيان: ص323؛ والسهيلي، نتائجُ الفكر: ص218؛ والعكبري، أبو البقاء عبد الله ابن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ. الباب في عللِ البناءِ والإعرابِ، حققَ الجزءَ الأولَ غازي مختار طليعات، وحقَّقَ الجزءَ الثاني عبد الإله نهبان، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط - 1995، ج1، ص474

وابن يعيشَ، شرحِ المفصلِ: ج2، ص292؛ الرِّضِيُّ، شرحِ الكافية: ج3، ص8

(3) - ابن يعيشَ، شرحِ المفصلِ: ج2، ص292

(4) - الرِّضِيُّ، شرحِ الكافية: ج3، ص8

أ - الجملة الواقعة خبراً⁽¹⁾: تحتاج لضمير يربطها بالمبتدأ لأن الجملة كلام تام مستقل بنفسه، فإذا لم يكن رابط يربطها بالمبتدأ وقعت أجنبيّة عنه، فلا يصح قولك: زيد ذهب غلام، حتى تأتي بالرابط فنقول: زيد ذهب غلامه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا تَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: 5] حيث عاد الضمير من جملة الخبر (لا يخفى عليه) إلى لفظ الجلالة.

ب - جملة الصفة⁽²⁾: تحتاج لرابط يربطها بالموصوف ليحصل اتّصاف الموصوف بمضمون الصفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: 281]، حيث رجع الضمير من جملة الصفة (ترجعون فيه) إلى الموصوف (يومًا)، وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: 92]، وقد يُحذف للعلم به، نحو: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: 48] والتقدير: لا تجزي فيه.

ج - جملة الصلة⁽³⁾: تتضمن جملة الصلة حكمًا يتعلّق بالموصول، فلا بُدّ من رابط يربطها بالموصول؛ لتصح نسبة الحكم إليه، وهذا الرابط هو الضمير، ويطابق الموصول إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل: 18]، إذ رجع الضمير من (ماله) إلى الموصول، وقوله تعالى: ﴿فَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 24] وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7].

د - جملة الحال⁽⁴⁾: تحتاج لرابط يربطها بصاحبها، ويكون الضمير أو الواو أو كلاهما، ويتعين الضمير وحده إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت، نحو: جاء زيد يرفع يديه، وفي سوى هذه الحالة يجوز أيّ منهما أو كلاهما، كقوله تعالى: ﴿الْم تَر إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 243]، وقوله تعالى:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص230؛ والرضي، شرح الكافية: ج1، ص209

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص214؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص475

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص389؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص476

(4) الرضي، شرح الكافية: ج2، ص77؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص595

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ [النساء: 43].

هـ - بدل بعض من كل والاشتمال⁽¹⁾: لا بُدُّ أَنْ يَتَّصِلَ بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ لِيَتِمَّ الرِّبْطُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: 71]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: 217].

و - أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ⁽²⁾: يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَتَّصِلَ بِضَمِيرٍ يَرِبُّهَا بِالْمُؤَكَّدِ وَيُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ (أَجْمَعُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا وَتَوَابَعُهَا)، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُطَابِقَ الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفِرْعَوِيَّهَا، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ، وَالزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ، وَجَاءَتْ هُنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا...

ز - فِي بَابِ الْإِسْتِغْلَالِ⁽³⁾ حَيْثُ تَحْتَوِي الْجُمْلَةُ الْمَفْسَّرَةُ لِضَمِيرِ الْأِسْمِ الْمُسْتِغْلَلِ عَنْهُ عَلَى عَائِدٍ - وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتِغْلَلُ بِهِ - يَرِبُّهَا بِالْأِسْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ

رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: 7]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا تَلَمَّسَتْ﴾ [النحل: 5].

ح - جَوَابِ اسْمِ الشَّرْطِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ⁽⁴⁾، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: 115]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: 160].

ط - مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ⁽⁵⁾، نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَعَمْرُو طَاهِرٌ ثَوْبُهُ، وَالزَّيْدَانِ صَعَبٌ جَانِبُهُمَا، وَالزَّيْدُونَ كَثِيرٌ مَالُهُمْ.
ثَانِيًا - التَّوَكِيدُ⁽⁶⁾:

يُؤْتَى بِالضَّمَائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ لِتُؤَدِيَ وَظِيفَةَ التَّوَكِيدِ، فَيُؤَكَّدُ بِهَا الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَةُ لَفْظِيًّا كَقَوْلِكَ: أَنْتَ أَنْتَ كَرِيمٌ، وَهُوَ هُوَ لَيْئِمٌ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص295؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص478

(2) - ابن هشام، مغني اللبيب: 481؛ والأزهري، شرح التصريح: ج2، ص133-135

(3) - الرضي، شرح الكافية: ج3، ص300؛ وابن هشام، شرح الشذور: ص551

(4) - ابن هشام، مغني اللبيب: ص479

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص113؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص479

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص223؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص357؛ والأزهري، شرح

التصريح: ج2، ص142

فَأَيَّكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَاللَّشْرُ جَالِبٌ⁽¹⁾

كما يُؤْتَى بضمائر الرِّفْعِ الْمُنْفَصِلَةِ لتوكيد الضَّمائِرِ الْمُتَّصِلَةِ مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً، فتقول: قَمْتُ أَنَا، وَذَهَبْتُ أَنْتَ، وَجِئْتُ أَنْتَ، وَانْطَلَقْتُمَا أَنْتُمَا، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ، وَمَرَرْتُ بِهَا هِيَ، وَرَأَيْتُهُنَّ هُنَّ... وَيُسَمَّى سَبِيوِيَهٍ هَذِهِ الضَّمائِرُ وَصَفَاءً، يَقُولُ: (وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ كُلَّهَا تَكُونُ وَصْفًا لِلْمَجْرُورِ وَالْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ الْمُضْمَرِينَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ، وَانْطَلَقْتُ أَنْتَ، وَلَيْسَ وَصْفًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدِ الطَّوِيلِ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِزَيْدِ الطَّوِيلِ، وَلَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَفْسِهِ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ، وَأَتَانِي هُوَ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُهُ هُوَ نَفْسُهُ)⁽²⁾، وَيَقْصِدُ بِالْوَصْفِ التَّوَكِيدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَيُؤْتَى بِهَا أَيْضًا لِلْمَبَالِغَةِ⁽³⁾ فِي التَّوَكِيدِ قَبْلَ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ، نَحْوُ: جَاءَ هُوَ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُهُ هُوَ نَفْسُهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ هُوَ نَفْسُهُ...

ثَالِثًا - تَحْسِينُ الْقَبْحِ: وَذَلِكَ فِي بَابَيْنِ:

أ- التَّوَكِيدِ⁽⁴⁾: يَجُوزُ تَوَكِيدُ الضَّمائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُبَاشِرَةً، وَكَذَلِكَ الْمُتَّصِلَةُ فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ الرِّفْعِ فَيَقْبَحُ تَوَكِيدُهَا بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُبَاشِرَةً وَإِنْ كَانَ جَائِزًا، يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: (إِنَّ تَأْكِيدَ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِمِ مُضْمَرٍ قَبِيحٌ، وَهُوَ جَائِزٌ مَعَ قُبْحِهِ)⁽⁵⁾، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ تَلْيَانٌ الْعَوَامِلَ فِي غَيْرِ تَأْكِيدِ مُبَاشِرَةً فَرَبَّمَا يَحْدُثُ لِبَسِّ، كَقَوْلِكَ: هَذَا خَرَجَتْ نَفْسُهَا، وَضُرِبَتْ عَيْنُهَا، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلًا فِي الْأُولَى وَنَائِبَ فَاعِلٍ فِي الثَّانِيَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ تَوَكِيدًا، وَخُرُوجًا مِنْ هَذَا الْقَبْحِ فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ قَبْلَ النَّفْسِ

(1) - منسوب لفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شيخ بني هاشم في وقته وشاعرهم، وهو أول من لبس السواد على زيد بن علي بن الحسين، وشعره حجة عند سيبويه، توفي 173 هـ. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379 هـ. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط2- 1984، ص53؛ و القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 624 هـ. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1- 1986، ج4، ص76؛ وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب: ج1، ص279

(2) - سيبويه، الكتاب: ج2، ص385

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص224

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص224؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص357؛ وابن عقيل، شرحه:

ج2، ص179؛ والأزهري، شرح التصريح: ج2، ص140

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص224

والعين فيفيدُ المبالغة في التوكيد ويُحَسِّنُ القُبْحَ، كما في قولك: هَذَا خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُهَا
وَضُرِبَتْ هِيَ عَيْنُهَا، وَجُنْتُ أَنَا نَفْسِي، وَذَهَبْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ...

ب - في باب العطف⁽¹⁾: لا يحسنُ عندَ جمهورِ البصريينَ العطفُ على الضميرِ
المرفوعِ المتصلِ مباشرةً، وأجازهُ الكوفيونَ مُطلقاً، وخصَّهُ البصريُّونَ بالشعرِ على
قُبْحِ كقولِ الشاعرِ:

قَلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا⁽²⁾

ومن أجلِ تحسينِ هذا القُبْحِ فلا بُدَّ من فاصلٍ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وغالبًا
ما يكونُ الضميرُ المرفوعُ المنفصلَ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ
وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنبياء: 54]، وقوله تعالى: ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ

فَقَتِيلًا﴾ [المائدة: 24].

رابعًا- التَّهْوِيلُ وَالتَّفْخِيمُ: تأتي بعضُ الضمائرِ تحملُ دلالةَ التَّفْخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ وذلكَ في
مواضعَ خاصَّةٍ وهي:

أ - الضميرُ المُقَدَّمُ على مُفسِّره: الأصلُ في الضميرِ أن يتأخَّرَ عن مُفسِّره، وقد وردَ
في الفصحِ خلافُ ذلكَ، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: 67]،
والأصلُ أوجسَ موسى في نفسه، وفي المثل: (في بيته يُؤتى الحكم)⁽³⁾. وقد يتقدَّمُ
وجوبًا في مواضعَ محصورةٍ وهي⁽⁴⁾:

1- في بابِ نَعَمٍ وَبِئْسَ: حيثُ يعودُ على التَّمييزِ المُتَأخِّرِ نحو: نَعَمَ رَجُلًا عَلِيٌّ،
وكقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: 50]، وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ
الَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَاتِنَا﴾ [الأعراف: 177].

(1) - الأنيابري، الإنصاف: ج2، ص474؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص279

(2) - البيت لعمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة القرشي شاعر أموي مشهور، لم
يكن في قريش أشعر منه، اشتهر بغزله وتشبيبه بنفسه توفي 93هـ. ديوانه، قدم له ووضع هوامشه
وفهارسه فايز محمد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1-1992، ص305

(3) - المثل في الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم 518هـ. مجمع الأمثال، تحقيق محمد محبي
الدين عبد الحميد، دار النصر - بيروت، ط1955، ج2، ص72، رقم742

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص162-163؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص464

2_ في باب (رُبَّ) إذا جُرَّ الضَّميرُ بها كقولِ الشَّاعرِ:

رُبَّه فِتْيَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا⁽¹⁾

3_ الضَّميرُ المُبدَلُ منه مُفسَّرُه، نحو حكايةِ الكسائي: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ)، وهذا غيرُ جائزٍ عندَ سيبويه وأجازَهُ الأَخْفَشُ وابنُ مالكٍ وأبو حيانَ.

4_ الضَّميرُ المُخْبِرُ عنه بمفسَّرِه، نحو: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: 37].

5_ ضميرُ الشَّأنِ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الصمد: 1]، و: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى

الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: 46]، وكقولِ الشَّاعرِ:

وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ وَيُنْقَى بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ⁽²⁾

إنَّ الضَّميرَ في هذه المواضع يحملُ دلالةَ التَّخْخِيمِ والتَّهْوِيلِ فَيُؤْتِي بِهِ مُقَدِّمًا لتعظيمِ مُفسَّرِه فيكونُ بمنزلةِ التَّمهيدِ لذكرِه، يقولُ الرُّضِيُّ: (والسَّبَبُ في مُخَالَفَةِ الوَضْعِ قِصْدُ التَّخْخِيمِ والتَّعْظِيمِ في ذكرِ ذلكِ المُفسَّرِ بأنْ يذكروا أولاً شيئاً مُبْهَمًا، حتَّى تَتَشَوَّقُ نَفْسُ السَّامِعِ إِلَى العَثُورِ عَلَى المُرَادِ بِهِ، ثُمَّ يُفسَّرُوهُ فيكونُ أَوْقَعَ فِي النَفْسِ، وأيضاً يَكونُ ذلكِ المُفسَّرِ مذكوراً مرَّتينِ، بالإجمالِ أولاً، والتفصيلِ ثانياً، فيكونُ أكَدَ)⁽³⁾، إذا فتقدِّمُ الضَّميرِ لَضَرْبِ مِنَ التَّشْوِيقِ والتَّأَكِيدِ.

وقد خصَّ النُّحَوِيُّونَ ضميرَ الشَّأنِ بحديثِ مُسْتَقَلٍّ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَحْمِلُ دِلَالَةَ التَّهْوِيلِ والتَّخْخِيمِ⁽⁴⁾، فَيُؤْتِي بِهِ لتعظيمِ شَأْنِ المُتَحَدِّثِ عَنْهُ، فَإِذَا قُلْتَ هُوَ الأَسَدُ مُقْبَلٌ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: القِصَّةُ أَوْ الشَّأْنُ العَظِيمُ أَنَّ الأَسَدَ مُقْبَلٌ، وَيُرَى الرُّضِيُّ⁽⁵⁾ أَنَّ هَذَا الضَّميرَ إِجَابَةٌ لِسؤالِ مُقَدَّرٍ، فيكونُ راجعاً لِلْمَسْئُولِ عَنْهُ حَقِيقَةً، فَإِذَا قُلْتَ: هُوَ الأَميرُ مُقْبَلٌ، فَكَأَنَّ امْرَأً سَمِعَ صَوْتًا وَجَلْبَةً، فَسَأَلَ: مَا الشَّأْنُ؟ فَأُجِبْتَ: هُوَ الأَميرُ مُقْبَلٌ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مضمونُ الجُمْلَةِ امْرَأً عَظِيمًا يُعْتَنَى بِهِ، فلا يجوزُ مثلاً: هُوَ الذُّبَابُ يَطِيرُ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ.

(1) _ البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني اللبيب: ص466؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص635

(2) _ البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص166؛ والدمامي، تعليق الفرائد: ج2، ص125

(3) _ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص12؛ وينظر الدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص106

(4) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص335؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص163؛ والرضي، شرح

الكافية: ج3، ص69؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص184؛ والدمامي، تعليق الفرائد: ج2، ص121

(5) _ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص69

ب - دلالة ضمير المتكلم ومن معه:

يُستخدَم ضمير المتكلم (نحنُ ونا و إيانا) للمتكلم ومن معه مُثنًى أو مجموعاً، في حالتَي التذكير والتأنيث، وقد ورد استعماله - في الفصحح - للمتكلم المفرد، ويرى النحاة أن ذلك لدلالة لطيفة وهي التعظيم⁽¹⁾، حيث يُعظم المتكلم نفسه، لذا فإن من يستعمله يكون ذا شأن وسلطان يأمر وينهى، أو ذا مكانة ومنزلة، يقول الرضي: (وقد يقول معظم نفسه فعلنا ونحن وإيانا عادةً لنفسه كالجماعة)⁽²⁾.

وقد ورد استعماله كثيراً في القرآن الكريم في كلام الله تعالى عن ذاته جل جلاله، نحو: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، و: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، و: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: 69]، و: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيْطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 5]...، ويسمى الزمخشري⁽³⁾ هذا الضمير: ضمير الواحد المطاع.

وربما يُستخدَم هذا الضمير للمفرد المتكلم دون قصد التعظيم، وذلك كأن يستخدمه كل من لا يباشر العمل بنفسه، فيقول الأمير مثلاً: فعلنا كذا وبنينا كذا، وإنما أعوانه وعماله هم الذين فعلوا في الحقيقة، وكما يقول العالم: نحن نبيّن ونشرح وقلنا كذا، وهو يُعبر عن نفسه وأهل مقالته وإن لم يُشاركوه في ذلك. ويرى بعض الباحثين⁽⁴⁾ المعاصرين أنه حدث تطوّر في دلالة هذا الضمير بحيث أصبح يُستخدَم للمفرد لا لدلالة العظمة، وإنما للتواضع والابتعاد عن الأنانية، وهذا يكثر في كتابة المؤلفين والباحثين حيث يقول أحدهم: ونحن نرى كذا، وقد خلصنا إلى أنه كذا وكذا... ويكون وحده هو الذي قال والذي خلص، ولكنه استخدم

(1) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد 370هـ. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال - بيروت، ط 1985، ص209؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص122؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص16؛ والدمايني، تعليق الفرائد: ج2، ص21؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص208؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص166

(2) الرضي، شرح الكافية: ج3، ص16

(3) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص53 و69

(4) السعران، محمود. اللغة والمجتمع رأي ومنهج، دار المعارف - الإسكندرية، ط2 - 1963، ص162؛

وجبر، محمد عبدالله. الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف - بيروت، ط1-1983، ص206-207

ضميرَ الجمعِ لنوعٍ من التواضعِ وكانَ غيرَهُ شارِكُهُ في ذلكَ.
وقيلَ إنَّ ما وردَ في القرآنِ الكريمِ في حديثِ الله تعالى عن ذاته لا يدلُّ على
العظمةِ؛ لأنَّ الأفعالَ المُتحدِّثَ عنها يَفعَلُها جَلٌّ وعلا بوساطةِ بعضِ ملائكتِهِ أو
أوليائه كالوحي والنَّصرِ والإهلاكِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ
لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، إذ تمَّ بواسطةِ جبريلَ عليه السلام، غيرَ أنَّ هذا لا يتأتَّى في بعضِ
المواضعِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَخُنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: 16]، فَيَتَعَيَّنُ
أنَّ يكونَ الضَّميرُ للتَّعظيمِ⁽¹⁾.

خامساً - أن يقومَ مقامَ اسمِ الإشارةِ:

يرى بعضُ النحويينَ أنَّ الضَّميرَ ينوبُ عن اسمِ الإشارةِ ويجري مجراه، وذلكَ
إذا تقدَّمه مثنى أو جمعٌ، وكانَ هو مُفردًا يحتملُ الرجوعَ على الجميعِ، وحُمِلَ على
ذلكَ في بعضِ الوجوهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاٰخِنِيٓثَ بِالطَّيْبِ وَلَا تَأْكُلُوٓا اٰمۡوَالَهُمْ
إِلَىٰ اٰمۡوَالِكُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ حُوْبًا كَبِيْرًا﴾ [النساء: 2]، فإنَّ الضَّميرَ في (إنه) يُحتملُ أن يكونَ
راجعاً للأكلِ المفهومِ من (تأكلوا) أو التَّبَدُّلِ المفهومِ من (تتبدَّلوا)، ويُحتملُ أن يكونَ
راجعاً إليهما معَ أنَّه مُفردٌ؛ لأنَّه بمعنى اسمِ الإشارةِ⁽²⁾ والتَّقديرُ: إنَّ ذلكَ كانَ...
وحُمِلَ عليه أيضاً قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَوَ اِنَّ لَهُمْ مَّا فِى الْاَرْضِ
جَمِيْعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوْا بِهٖ﴾ [المائدة: 36]، والتَّقديرُ ليفتدوا بذلكَ⁽³⁾ فرَجَعَ إلى
شيئينِ: المعطوفِ (ما في الأرضِ) والمعطوفِ عليه (ومثله)، ونحو قولِ الرَّاجزِ:

(1) - الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي 817هـ - بصائر ذوي التمييز في لطائف

الكتاب العزيز، عبدالعليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ط2000، ج 5، ص28

(2) - أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ - البحر المحييط، دراسة وتحقيق الشيخ

عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوتي

وأحمد النجولي الجمل، قرظه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 2001،

ج3، ص169؛ والسمين: ج3، ص557

(3) - الزمخشري، الكشاف: ج1، ص663؛ وأبو حيان، البحر: ج3، ص486

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِدِّ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ⁽¹⁾

والتقديرُ كأنَّ ذلكَ⁽²⁾، فرجعَ الضَّميرُ المفردُ على متعدِّدٍ قبلَهُ (خطوطٌ وسوادٌ وبلقٌ).
وبعدَ هذا العرضِ لوظائفِ الضميرِ ودلالاتِهِ يتبيَّنُ أنَّ ما يتعلَّقُ منها بدلالةِ
التَّعريفِ هو دلالاتُها على مُعيَّنٍ في جنسِهِ ورفَعُ الالْتِباسِ حيثُ تدلُّ على المُتكلِّمِ في
(ضمائرِ المُتكلِّمِ)، وعلى المُخاطَبِ في (ضمائرِ المُخاطَبِ)، وعلى سَابِقٍ في (ضمائرِ
الغائبِ)، وأمَّا باقيِ الوظائفِ والدلالاتِ فلا علاقةَ لها بالجانبِ الدلاليِّ للتعريفِ.

4.4.1 العَلَمُ وَظِيفَتُهُ وَدِلالاتُهُ:

يختلفُ العَلَمُ عن سائرِ المعارفِ بأنَّهُ يُعيَّنُ مُسمَّاهُ بلا قرينةٍ، فهوَ يكتسبُ
التَّعريفَ بالوضعِ حيثُ يوضعُ ليدلَّ على مُعيَّنٍ في جنسِهِ لا يَشْمَلُ غيرَهُ، فإنَّ حَدَثَ
اشتراكٍ فهوَ طارئٌ لا وُضعيٌّ، وفي ذلكَ يقولُ سيبويه: (فأمَّا العلامَةُ اللّازمةُ، فنحو:
زيدٍ وعمرو، وعبدِ الله، وما أشبههُ، وإنَّما صارَ معرفةً، لأنَّهُ اسمٌ وُضِعَ عليه يُعرَفُ
بهِ بعينه دونَ سائرِ أُمَّتِهِ)⁽³⁾، وسمَّاهُ المُبرِّدُ⁽⁴⁾ الاسمَ الخاصَّ للعلَّةِ السَّابِقَةِ أيضًا.

1.4.4.1 أقسامُهُ: يُقسَمُ العَلَمُ إلى⁽⁵⁾:

أ - اسمٌ ليسَ ببلَقٍ ولا كُنيَّةٍ، نحو: زيدٍ وعمرو، وهندٍ وسعادٍ.
ب - كُنيَّة: وهو ما صُدِّرَ بأبٍ أو أمٍّ، وزادَ بعضُهُم أو ابنٍ أو بنتٍ، وزادَ آخرونَ⁽⁶⁾ أو
أخٍ أو أختٍ أو عمٍّ أو عمَّةٍ أو خالٍ أو خالَةَ، نحو: أبي سعيدٍ وأبي زيدٍ وأمِّ محمدٍ...

(1) _ البيت لرؤية، أبو محمد رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي 145هـ. راجز فصيح مشهور من
مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان أهل اللغة يأخذون عنه، ولما مات قال الخليل: دفنا اللغة
والشعر والفصاحة، مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق
الجديدة - بيروت، ط 1 - 1979، ص 104؛ و الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي
337هـ. مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت - الكويت، ط 2 -
1984، ص 277

(2) _ ينظر حول ذلك: الزمخشري، الكشاف: ج 1، ص 501؛ والزجاجي، مجالس العلماء: ص 277؛ وأبو حيان،
البحر: ج 3، ص 75 و 169 و 390 و ج 4، ص 233 و 285؛ والسمين، الدر المصون: ج 3، ص 175 و 572؛
وابن هشام، مغني اللبيب: 641

(3) _ سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 25

(4) _ المبرد، المقتضب: ج 2، ص 276

(5) _ الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 340؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 1، ص 147-148؛ والأزهري، شرح
التصريح: ج 1، ص 132؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 246

(6) _ الصبان، حاشية الصبان: ج 1، ص 188؛ والخضري، حاشيته: ج 1، ص 84

ج - لقب: وهو ما أشعرَ برِفعةٍ مُسمّاهُ أو ضَعَّه، نحو: زينِ العابدِينِ وخيرِ العارفينِ وبطةٍ وقفةٍ...

2.4.4.1 وظائف العلم ودلالاته:

أولاً - الإيجازُ والاختصارُ:

يأتي العلمُ ليُحدِّدَ مُسمَّاهُ بمُجرَّدِ اللَّفْظِ مُغْنِيًا عن الصِّفَاتِ العديدةِ، يقولُ ابنُ يعيَشَ: (إنَّما أتَى بالأعلامِ للاختصارِ، وتَرَكَ التَّطْوِيلَ، بتعدادِ الصِّفَاتِ، ألا ترى أَنَّهُ لولا العَلْمُ لاحتجتَ إذا أردتَ الإخبارَ عن واحدٍ من الرِّجالِ بعينه أن تُعدِّدَ صفاته، حتَّى يعرفهُ المُخاطَبُ، فأغنى الأعلامُ عن ذلك أجمع⁽¹⁾).

فلو أردتَ أن تخبرَ عن رجلٍ جاءكَ وأنتَ لا تعرفُ اسمَهُ، فستضطرُّ أن تُعدِّدَ صفاته للمخاطَبِ، فنقولُ مثلاً: جاءني رجلٌ طويلٌ نحيلٌ أسودُ الشعرِ أكحلُ العينين... ولو عرفتَ اسمَهُ لأغنى عن ذلك كله.

ثانياً - تحديدهُ المُسمَّى وتمييزُهُ من جنسه:

هذه الوظيفةُ الأساسيّةُ للعلمِ وهي تحديدهُ مُسمَّاهُ وَضَعًا وَفَصْلُهُ من سائرِ جنسه، ويكونُ ذلك في الأعلامِ الشَّخصيّةِ التي وُضِعَتْ لمُحدِّدٍ لا يُشاركُهُ غيرُهُ وَضَعًا، يقولُ المُبرِّدُ: (فمن المعرفةِ الاسمُ الخاصُّ، نحو: زيدٌ وعمرو؛ لأنَّكَ إنَّما سميتَهُ بِهذهِ العلامةِ؛ ليُعرفَ بها من غيرِهِ فإذا قلتَ: جاءني زيدٌ عُلِمَ أَنَّكَ لقيتَ بِهِ واحداً ممَّا كانَ داخلًا في الجنسِ لِيَبانَ من سائرِ ذلكِ الجنسِ)⁽²⁾، وقالَ الشَّريفُ الكوفيُّ: (فأمَّا الأسماءُ الأعلامُ فإنَّما وُضِعَتْ لإبانةِ شخصٍ من شخص...)⁽³⁾. والأعلامُ الشَّخصيّةُ قسمان⁽⁴⁾:

الأولُ - قِسمٌ لأوليِّ العلمِ كالملائكةِ، نحو: جبريلٌ وميكائيلٌ ومالكٌ، والإنسِ، نحو: زيدٌ وعمرو وهندٌ، والجنِّ، نحو: إبليسَ والولهُهانِ⁽⁵⁾، والقبائلِ، نحو: قريشٌ وأسدٌ.

(1) - ابن يعيَشَ، شرح المفضل: ج1، ص93

(2) - المبرد، المقتضب: ج4، ص276

(3) - الشَّريف الكوفي، البيان: ص323؛ وينظر: الحيدرة، كشف المشكل: ص447؛ وابن يعيَشَ، شرح المفضل: ج1، ص93 و109

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص182؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص124

(5) - الولهُهان اسم شيطان يغري المرء بالإسراف بالماء وقد ورد في حديث ضعيف، ينظر: ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن أحمد المقدسي 630هـ. ذم الموسوسين، تحقيق أبي الأشبال حسن ابن

أمين آل مندوه، الفاروق الحديثة- القاهرة، ط 1-1407هـ، ص20

الثاني - ما يُؤلف من غير أولي العلم، كأعلام الأماكن، نحو: مكة وعدن وبغداد، وأعلام الخيل، نحو: لاحق وأعوج، وأعلام الإبل، نحو: شدقم وعليان، وفي المثل: (ودونَ عليانَ خرطُ القتاد)⁽¹⁾، وأعلام الأغنام، نحو: خطّة وهيلة، وفي المثل: (لَعَنَ اللهُ معزىَ خيرها خطّة)⁽²⁾ وغيرها...

وسببُ وضعِ أعلامِ لهذه الأشياءِ أنها مما يُؤلفُ ويُخالطُ، فتحتاجُ للفصلِ والتمييزِ⁽³⁾، ووضعُ العربِ أعلامًا لهذه الحيواناتِ من الخيلِ والإبلِ وغيرها يدلُّ على مدى علاقةِ العربيِّ بحيواناته التي يمتلكها، وأنها احتلتْ عندهُ منزلةَ العاقلِ لأنها جزءٌ من حياته اليومية يفيدُ منها الكثيرَ وربما فضلها على أولاده.

ثالثًا - تعيينُ الماهيةِ معَ شمولِ الجنسِ:

ويكونُ في علمِ الجنسِ وهو: (ما وُضعَ لشيءٍ معيّنٍ في الذهنِ، ملاحظُ الوجودِ فيه)⁽⁴⁾. وذلكَ نحو: أسامةٌ للأسدِ، وذوالةٌ للذئبِ، وثعالةٌ للثعلبِ، فهذه الأسماءُ ونحوها لا تدلُّ على معيّنٍ، وإنما تطلقُ على شائعٍ متعدّدٍ، فكلُّ أسدٍ يقالُ له أسامةٌ، وكلُّ ذئبٍ يُقالُ له ذوالةٌ...، غيرَ أنها تُعاملُ مُعاملةَ المعارفِ فيبتدأُ بها دونَ مسوغٍ آخرَ، وتوصفُ بالمعرفةِ، ويأتي منها الحالُ، وهذا ما دفعَ النحاةَ إلى اعتبارها معارفَ مُغفلينَ الجانبِ الدلاليِّ فتكلّفوا التفريقَ بينَ علمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ، حتّى قالَ المحقّقون⁽⁵⁾ إنّ علمَ الجنسِ ما وُضعَ لتعيينِ الحقيقةِ الذهنيّةِ، فهو موضوعٌ للماهيةِ باعتبارِ حضورها وتشخصها في الذهنِ، فالحضورُ الذهنيُّ شرطٌ فيها، وأمّا اسمُ الجنسِ فهو الموضوعُ للماهيةِ بلا قيدِ حضورِ ذهنيٍّ.

وخروجًا من هذا التكلفِ غيرِ المُقنعِ، فإنني أميلُ إلى ما ذهبَ إليه ابنُ مالك⁽⁶⁾ من

(1) - المثل في الميداني، مجمع الأمثال: ج1، ص269 رقم 1418؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص110، ولاحق اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وأعوج فرس مشهور للعرب في الجاهلية تنسب له الخيول الأعوجية، وشدقم بإعجام الذال وإهمالها اسم فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر، وعليان جمل مشهور كان لكليب بن وائل.

(2) - المثل في الميداني، مجمع الأمثال: ج2، ص180 رقم 3256، وخطة وهيلة عنرا سوء كانتا لبعض العرب

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص111؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج1، ص302

(4) - الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي المكي الشافعي 972هـ. حدود النحو، ضمن (كتابان في

حدود النحو) دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل - الأردن، دت، ص33

(5) - الرضي، شرح الكافية: ج3، ص322؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص141

(6) - ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص170؛ وينظر: الدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص11

أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَعَارِفٌ لَفْظًا نَكَرَاتٌ مَعْنَى، فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْفَرْقِ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِهِ، بَلْ هُوَ مُحَضُّ اعْتِبَارٍ كَمَا قَالَ الْخَضْرِيُّ⁽¹⁾، وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ الرَّضِيُّ، فَقَالَ: (إِذَا كَانَ لَنَا تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ، كَغُرْفَةٍ، وَبَشَرٍ، وَصَحْرَاءَ، وَنَسْبَةٌ لَفْظِيَّةٌ، نَحْوُ: كَرْسِيٍّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ لَنَا تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ، إِمَّا بِاللَّامِ...، وَإِمَّا بِالْعِلْمِيَّةِ...)⁽²⁾.

وَأَمَّا الْفَرْقُ الَّذِي تَكَلَّفَهُ النَّحَاةُ فَمَجْرَدُ خِيَالٍ لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا أَثَرَ؛ لِأَنَّ كِلَا مَنْ الْحُضُورِ الذَّهْنِيِّ وَالصِّدْقِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ مَوْجُودٌ فِي كِلَا الْقَسْمَيْنِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا بِمَجْرَدِ الْخِيَالِ، وَتَبَقِيَ دِلَالَةُ عِلْمِ الْجِنْسِ كَدِلَالَةِ النَّكَرَةِ. وَمَا وُضِعَ لَهُ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْأَعْلَامِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ⁽³⁾:

الأوَّلُ - مَا لَا يُؤَلَّفُ مِنَ الْأَعْيَانِ كَالْوَحُوشِ، وَالْحَشْرَاتِ، وَهُوَ الْغَالِبُ، نَحْوُ: أَسَامَةٌ، وَذُوَالَّةٌ، وَثَعَالَةٌ، وَأَبُو بَرَأَقِشَ لَطَائِرٍ، وَسَبُوءَةٌ لِلْعَقْرَبِ، وَأُمُّ عَامِرٍ لِلضَّبِّعِ.
الثَّانِي - الْمَعَانِي، وَهُوَ قَلِيلٌ، نَحْوُ: بَرَّةٌ لِلْمَبْرَّةِ، وَفَجَارٌ لِلْفُجُورِ، وَخِيَابٌ بِنِ هَيَّابٍ لِلخُسْرَانِ، وَأُمُّ كَيْسَانَ لِلغَدْرِ، وَسَعُوبٌ لِلْمَنِيَّةِ...

الثَّلَاثُ - بَعْضُ الْمَأْلُوفَاتِ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا، نَحْوُ: أَبُو الدَّغْفَاءِ لِلأَحْمَقِ، وَهَيَّانٌ بِنِ بَيَّانٍ وَصَلْمَعَةٌ بِنِ قَلْمَعَةَ لِمَنْ لَا يُعْرَفُ، وَأَبُو الْمَضَاءِ لِلْفَرَسِ، وَأَبُو صَابِرٍ لِلْحِمَارِ...
وَإِنَّمَا كَانَ الْغَالِبُ فِيهَا الْأَجْنَاسَ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا لَا يُؤَلَّفُ وَلَا يُخَالَطُ؛ فَلَا يُحْتَأَجُّ إِلَى مَعْرِفَةِ أَفْرَادِهَا.

3.4.4.1 دِلَالَةُ الْكُنْيَةِ:

تُعَدُّ الْكُنْيَةُ مِنَ الْأُمُورِ الشَّائِعَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَهِيَ أَحَدُ أَقْسَامِ الْأَسْمَاءِ، وَذَكَرَ النَّحَاةُ أَنَّهَا تَأْتِي لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَوَّلًا - التَّعْظِيمُ وَالتَّفْخِيمُ⁽⁴⁾: تَدُلُّ الْكُنْيَةُ عَلَى عِظَمَةِ الْمَكْنِيِّ وَفَخَامَةِ شَأْنِهِ بَعْدَ ذِكْرِ اسْمِهِ، فَإِنَّ بَعْضَ النَّفُوسِ تَأْنَفُ أَنْ تُخَاطَبَ بِاسْمِهَا، وَقَدْ شَاعَتِ الْكُنْيَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ حَتَّى عُدَّتْ مِنْ مَآثِرِهَا وَمَفَاخِرِهَا، وَقِيلَ إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ لغيرِهَا مِنَ الْأُمَمِ، وَيَقُولُ

(1) _ الخضري، حاشيته: ج1، ص89-90

(2) _ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص323

(3) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص111-123؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص149

(4) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص820؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص94؛ والأزهري، شرح

التصريح: ج1، ص132

الزَمَخْشَرِيُّ: (والذي دعاهم إلى التَّكْنِيَةِ الإِجْلَالُ عن التَّصْرِيحِ بِالاسْمِ بِالْكُنْيَةِ عَنْهُ)⁽¹⁾. ويقولُ ابنُ يَعِيشَ: (والْكُنْيَةُ لم تَكُنْ عَلَمًا فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ يَدْعُوا الْإِنْسَانَ بِاسْمِهِ، وَإِذَا وُلِدَ لَهُ وَوُلِدَ لَهُ وَوُلِدَ دُعِيَ بِاسْمِ وَوَلَدِهِ تَوْفِيرًا لَهُ، وَتَفْخِيمًا لِشَأْنِهِ فَيُقَالُ لَهُ: أَبُو فُلَانٍ، وَأُمُّ فُلَانٍ...)⁽²⁾، وَرُوِيَ عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (أَشْبَعُوا الْكُنْيَةَ فَإِنَّهَا مَنبَهَةٌ)⁽³⁾، وَقَالَ أَحَدُهُمْ:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوَأَةَ اللَّقَبَ⁽⁴⁾

ثَانِيًا - التَّفَاوُلُ بِالسَّلَامَةِ⁽⁵⁾: الْأَصْلُ فِي الْكُنْيَةِ أَنْ تَكُونَ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ، وَوَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْنُونَ الصَّغِيرَ الَّذِي لم يَبْلُغْ بَعْدُ أَوْ لم يَتَزَوَّجْ، وَذَلِكَ عَلَى جِهَةِ التَّفَاوُلِ بِالسَّلَامَةِ بَأَن يَعِيشَ حَتَّى يَكْبُرَ وَيُؤَلِّدَ لَهُ، وَكَانُوا أَيْضًا يُكْنُونَ الْعَقِيمَ تَفَاوُلًا بَأَن يُؤَلِّدَ لَهُ، وَمِنْ تَكْنِيَةِ الصَّغِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا حُبَّهُ عَامِرِيَّةً لَهَا كُنْيَةٌ عَمَرُو وَلَيْسَ لَهَا عَمَرُو⁽⁶⁾

أَي أَنَّهَا تُكْنَى أُمَّ عَمَرُو مَعَ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ لم تَلِدْ.

ثَالِثًا - تَعْيِينُ الْمُسَمَّى⁽⁷⁾: هَذِهِ هِيَ الْوَضِيفَةُ الْأَسَاسِيَّةُ لِلْعَلَمِ، وَالْكُنْيَةُ جَارِيَةٌ مَجْرَاهَا، فَقَدْ يُكْنَى الشَّخْصُ وَلَا يُرَادُ بِذَلِكَ التَّعْظِيمُ وَالتَّفْخِيمُ، وَإِنَّمَا يُكْنَى لِمَجْرَدِ مَا يُلَابِسُهُ مِنْ غَيْرِ

(1) - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار،

تحقيق سليم النعيمي، مطبعة العاني - بغداد، ط1982، ج2، ص384

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص94

(3) - ورد الأثر منسوباً لعمر بن الخطاب في الزمخشري، ربيع الأبرار: ج2، ص383؛ وبلا نسبة في الراغب

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل 502 هـ. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء

والبلغاء، مكتبة الحياة - بيروت، د.ت، ج3 ص336

(4) - نسب البيت لبعض الفزاريين في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج2، ص1146؛ و البغدادي، عبدالقادر

ابن عمر 1093هـ. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع فهرسه محمد نبيل طريفي،

إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1998، ج9، ص142

(5) - الرازي، فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن 606 هـ. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار

الفكر - بيروت، ط1990، ج1، ص49؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص94؛ والرضي، شرح

الكافية: ج3، ص340؛ والصبان، حاشيته: ج1 ص187

(6) - البيت لأبي صخر الهذلي عبد الله بن سلمة السهمي شاعر فصيح من شعراء العصر الأموي وكان مولياً

لبنى مروان متعصباً لهم ومدح عبد الملك بن مروان توفي 80هـ. الزمخشري، ربيع الأبرار: ج2، ص

386؛ والبغدادي، خزنة الأدب: ج3، ص245

(7) - الشريف الكوفي، البيان: ص356

الأولاد، فيشتهر بالكنية وتصبح علماً عليه، نحو: أبي لهب لخمرة وجنتيه وتلهب وجهه، فقد ذكر في القرآن الكريم بالكنية لاشتهاره بها فقامت مقام الاسم في التعيين.

4.4.4.1 دلالة النقب:

شاعت الألقاب عند العرب وغيرهم (فقل من المشاهير في الجاهلية والإسلام من ليس له لقب، ولم تزل في الأمم كلها من العرب والعجم تجري في مخاطبات والمكاتبات من غير نكير، غير أنها كانت تطلق على حسب استحقاق الموسومين بها)⁽¹⁾، ويرى النحاة أن الألقاب تدل على:

أولاً- تعظيم المسمى وتفخيمه⁽²⁾، وذلك مستفاداً من دلالة اللفظ وبهذا يفترق عن الكنى إذ التعظيم فيها لا يرجع إلى اللفظ وإنما من عدم التصريح باسم المسمى، ويكون ذلك غالباً في ألقاب الملوك والأمراء ومن لف لفهم كقول الشاعر مفتخراً:

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي أبوهُ مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ⁽³⁾

ولقب أبوه بمزيقيا لأنه كان يلبس كل يوم حلة، فإذا أمسى مزقها حتى لا يلبسها غيره، ونحو: أنف الناقة وهو لقب جعفر بن قريع أبي بطن من سعد بن زيد بن مناة، وكان هذا اللقب ذماً لهم يغضبون منه، حتى قال الحطيئة:

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بَأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا⁽⁴⁾

فأصبح مدحاً يفتخرون به.

ثانياً- ذم المسمى وتحقير شأنه إن كان اللقب يدل على ذلك⁽⁵⁾، ومن أمثلة النحاة: كرز وهو خرج الراعي، وبطة، وقفة، وعائد الكلب، وقد نهى الإسلام عن مثل

(1) _ الزمخشري، ربيع الأبرار: ج2، ص384؛ وينظر: الرازي، التفسير الكبير: ج1، ص149

(2) _ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص339؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص148؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص132؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص246

(3) _ البيت منسوب لأوس بن الصامت البدري أخي عبادة بن الصامت، وهو أول من ظاهر زوجته في الإسلام وتوفي في خلافة عثمان بن عفان ؓ 32هـ. الأزهري، شرح التصريح: ج1، ص133

(4) _ البيت للحطيئة أبي مليكة جروول بن أوس العبسي من مخضرمي الجاهلية والإسلام، وكان هجاء عنيفا حتى هجا أمه وأباه ونفسه توفي 45هـ. ديوانه برواية ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1 - 1987، ص15

(5) _ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص393؛ والأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى 900هـ. شرحه على ألفية ابن مالك، وضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1998، ج1، ص110؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص132

هذه الألقاب التي تُعدُّ من سوء الأدب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِئْسَ الْأَسْمُ
الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: 11].

5.4.4.1 عدم دلالة الأعلام على معانيها:

يرى النحويون⁽¹⁾ أن الأعلام لا تُفيد معنى، فهي لا تدلُّ على معنى لفظها إذ لا يُراعى فيها الاشتقاق والمعنى عند الوضع، فقد يُسمَّى الشخصُ زيدًا وجعفرًا وحمزة...، ولا يعني هذا أن فيه زيادةً أو أنه نهرٌ أو بقلة...، كما أن العلمَ يُطلقُ على الشيء، وضدهُ فيُطلقُ اسمُ زيدٍ مثلاً على الطويلِ والقصيرِ والسَّمينِ والنَّحيلِ والأبيضِ والأسودِ، وقد يُسمَّى الشخصُ كريماً وهو بخيلٌ، أو يُسمَّى شجاعاً وهو جبانٌ، أو محمداً وهو مذمومٌ، أو العباسَ وهو بسامٌ، لذا قال النحاة: العلمُ ما يجوزُ تبديلهُ وتغييره، ولا يلزمُ من ذلك تغييرُ اللغة، فيمكنُ أن تُغيَّرَ اسمُ شخصٍ من زيدٍ إلى عمرو ومن معاويةَ إلى طلحة...، وهكذا.

أقول: ومع التسليم بما ذهب إليه النحاة إلا أنه ربَّما يدلُّ الاسمُ على معناه وذلك قليلٌ، حيث يُسمَّى الشخصُ باسمٍ يُراعى فيه الظروفُ التي مرَّت به أثناء الولادة، أو صفةٌ كانت فيه، أو تفاؤلاً كتسمية النبي ﷺ محمداً ليكون محموداً في الأرضِ والسماءِ، وتسمية جدِّه عبدِ المُطلبِ بشيبةٍ لشعرةٍ بيضاءَ كانت في رأسه عند الولادة، يقول أحدهم:

وَقَلَّمَا أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ فِي اسْمٍ مِنْهُ أَوْ لَقَبٍ⁽²⁾

وقد يُلاحظُ المعنى في الاسمِ ويُستفادُ من ذلك في مدحٍ أو ذمٍّ، وذكرِ النحاة أنه قد يُلمحُ الوصفُ الذي في الاسمِ كما في العباسِ والضحَّاكِ، فإنَّ الأداةَ فيها للمحِ الوصفِ عند بعضِ النحاة.

من خلالِ عرضِ الوظائفِ والدلالاتِ السابقةِ للعلمِ يتبيَّنُ أنَّ ما يتعلَّقُ بالجانبِ الدلاليِّ للتعريفِ منها هو تعيينُ العلمِ لمسمَّاهُ، وأمَّا سائرُ الوظائفِ والدلالاتِ فهي ثانويةٌ ولا علاقةٌ لها بدلالةِ التعريفِ.

(1) _ الشريف الكوفي، البيان: ص323؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص93؛ و السيوطي، أبو الفضل

جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـ. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سالم

مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1 - 1985، ج3، ص81

(2) _ البيت بلا نسبة في الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء: ج3، ص337

5.4.1 أسماء الإشارة:

تُعَدُّ أسماءُ الإشارةِ من المبهمات؛ لأنها لا تدلُّ على شيءٍ في أصلِ وضعِها، ولا تفصلُ شيئاً من شيءٍ، فتستخدَمُ للإنسانِ والحيوانِ والجمادِ... لذا ذكرها كثيرٌ من النحويين⁽¹⁾ تحت مُصطلحِ (المُبهم)، وتكتسبُ التعريفَ من خلالِ السياقِ الذي تردُّ فيه

1.5.4.1 وظائفُ أسماءِ الإشارةِ ودلالاتها:

أولاً- يُؤتى بأسماءِ الإشارةِ لتكونَ وصلةً لخروجِ ما فيه (أداةُ التعريفِ) من العهدِ العلميِّ إلى الحُضوريِّ⁽²⁾؛ لأنَّ الأداةَ تدخلُ للعهدِ كأنَّ تقولَ: بعثُ الفرسَ، تقصدُ الفرسَ الذي يعهدهُ المُخاطبُ، وقد يكونُ الشيءُ بحضرةِ اثنينِ ولا عهدَ بينهما فيه، فإذا أرادَ أحدهما الإخبارَ عنه يقولُ: هذا الشيءُ، فيتوصَّلُ إلى تعريفِ الحاضرِ باسمِ الإشارةِ.

ثانياً- تحديدهُ الشيءِ وتعيينهُ بالعينِ والقلبِ:

تُستخدَمُ أسماءُ الإشارةِ لمحسوسٍ مُشاهدٍ في الأصلِ لتعيينه وتحديدِه في جنسه من جهةِ العينِ ومن جهةِ القلبِ⁽³⁾، وتكونُ على مرتبتينِ على الأرجحِ عندَ ابنِ مالك⁽⁴⁾، وهي: قريبٌ، نحو: ذا وذاك وذي وذو وذانٍ وتانٍ وأولاءٍ، وما جاوزَ القريبَ، نحو: ذاكَ وذلكَ وتيكَ وتلكَ وذانكَ وتانكَ وأولائكَ وأولالك...، والجمهورُ على أنَّها ثلاثُ مراتبٍ⁽⁵⁾: قريبٍ ومتوسِّطٍ وبعيدٍ، فما خلا من اللامِ والكافِ فهو للقريبِ، وما كانا فيه فهو للبعيدِ، وما كان فيه الكافُ وحدها فهو للمتوسِّطِ. وهذه الأسماءُ عامَّةٌ تُستخدَمُ لتعيينِ كُلِّ شيءٍ، وثمةُ أسماءُ يُشارُ بها للمكانِ خاصةً وهي⁽⁶⁾:

(1) _ سيبويه، الكتاب: ج2، ص577؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص277؛ وابن السراج، الأصول: ج2،

ص127؛ والشريف الكوفي، البيان: ص357 - 358

(2) _ الشريف الكوفي، البيان: ص323 - 324؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص248

(3) _ الأنباري، الإنصاف: ج2، ص709؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص352؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص334؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(4) _ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص139 و242؛ وينظر: الدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص310؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص261

(5) _ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص506؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص261 - 262

(6) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص369؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص250؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص130؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص147

أ - هُنا: ويُشارُ بها إلى القريبِ، كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّا هُنَّهَا قَعِدُونَ﴾ [المائدة: 24].

ب - هُنَاكَ وَهُنَاكَ وَتَمَّ...، ويُشارُ بها لما جاوزَ القريبَ، كقولهِ تعالى: ﴿هُنَاكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: 44]، وقولهِ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: 20].

وقد تُستعملُ هُنا وَهُنَاكَ وَهُنَاكَ لِلزَّمانِ⁽¹⁾، وهو الصَّحيحُ حملاً لما وردَ من النُّصوصِ على ظاهرهِ، وبعْدًا عن التَّكْلِيفِ، وخالفَ أبو حيانَ⁽²⁾ وتَأوَّلَ ما وردَ من النُّصوصِ، وممَّا حُمِلَ على الزَّمانِ قولُهُ تعالى: ﴿هُنَاكَ أَبْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: 11]، وقولُ الشَّاعرِ:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ⁽³⁾

ثالثاً- الوصفُ بها⁽⁴⁾:

يُؤتى بالإشارةِ ليُوصفَ بها أربعةٌ من المعارفِ بناءً على قاعدةِ النُّحاةِ في أنَّ الصِّفَةَ لا تكونُ أخصَّ من الموصوفِ، وهي: المُضَافُ لضميرٍ، نحو: مررتُ بصاحبِكَ هذا، والعَلَمُ، نحو: مررتُ بزَيدٍ هذا، والمُضَافُ لعلَمٍ، نحو: مررتُ بصديقِ زَيدٍ هذا، والمُضَافُ لإشارةٍ، نحو: رأيتُ والدَ هذهِ الفتاةِ ذاكَ الكريمِ.

رابعاً- الإشارةُ لغيرِ المحسوسِ وغيرِ المُشاهدِ:

الأصلُ في أسماءِ الإشارةِ أن تكونَ لمحسوسٍ مُشاهدٍ قريبٍ أو بعيدٍ، وقد يُشارُ بها لغيرِ المحسوسِ وغيرِ المُشاهدِ، ويرى النُّحويُّونَ أنَّ ذلكَ لتصغيرِ غيرِ المحسوسِ كالمحسوسِ، وغيرِ المُشاهدِ كالمُشاهدِ⁽⁵⁾، كقولهِ تعالى: ﴿ذَلِكَمُ اللَّهُ

(1)- ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص250؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص87؛ والدماميني، تعليق الفرائد:

ج2، ص347؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص269

(2)- أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص411

(3)- البيت للأفوه الأودي أبو ربيعة صلاة بن عمرو بن مالك شاعر يمني جاهلي كان حكيما وسيدا في قومه

وقائدا في حروبهم لقب بالأفوه لغلظة شفتيه مع بروز أسنانه توفي 54 ق.هـ. ديوانه، شرح وتحقيق

محمد التونجي، دار صادر - بيروت، ط1 - 1998، ص91

(4)- سيبويه، الكتاب: ج1، ص6 - 7؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص282؛ وابن يعيش، شرح المفصل:

ج2، ص247 - 249؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص335-336

(5)- الرضي، شرح الكافية: ج3، ص76؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص309

رَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ ﴿يونس:3﴾، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ ﴿يوسف:37﴾،
وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ ﴿مريم:63﴾.

خامساً- الرِّبْطُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ⁽¹⁾: من الرِّبَاطِ الْمُنْتَقِ عَلَيْهِا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ فِي الْجُمْلَةِ
الْخَبْرِيَةِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، فَإِنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَ الضَّمِيرِ فِي رِبْطِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا بِالْمَبْتَدَأِ
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ﴿الأعراف:26﴾، فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ
يَكُونُ لِبَاسٌ مَبْتَدَأً وَذَلِكَ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ وَخَيْرٌ خَبْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ
وَالرِّبَاطُ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَنَحْوُ: ﴿إِنِ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا﴾ ﴿الإسراء:36﴾، وَنَحْوُ: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ﴿الأعراف:36﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ﴾ ﴿الأعراف:42﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمَ * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى
لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿البقرة:2،1﴾، بِنَاءً عَلَى أَنَّ (الْمَ) مَبْتَدَأٌ، وَذَلِكَ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ خَبْرُهُ الْكِتَابُ،
وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْأَوَّلِ، وَالرِّبَاطُ اسْمُ الْإِشَارَةِ.

سادساً- أَنْ تَأْتِيَ بِمَعْنَى الْمَوْصُولِ⁽²⁾:

أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ أَنْ تَأْتِيَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ بِمَعْنَى الْمَوْصُولِ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ

(1)- السمين، الدر المصون: ج1، ص81؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص473؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى،
تحقيق ح.فاخوري بمؤازرة وفاء الباني، دار الجيل - بيروت، د.ت، ص114؛ وابن عقيل، شرحه:
ج1، ص191

(2)- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي 338هـ- إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي
زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط3 - 1988، ج3، ص36؛ والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري
311هـ- معاني القرآن، شرح وتحقيق عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1 - 1988، ج2، ص102
و177؛ والزمخشري، الكشاف: ج1، ص187 و ج3، ص59؛ والأنباري، الإنصاف: ج2، ص717؛ والعكبري،
أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ- التبيان في إعراب القرآن، نسخة محققة
بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر - بيروت، ط2001، ج1، ص74؛ وابن يعيش، شرح
المفصل: ج1، ص364؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص107؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص477
و ج3، ص241 و ج8، ص23؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص164

وتأولوا شواهد الكوفيّين، وظاهر بعض الشواهد يؤيد الكوفيّين، ومما عدوه من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَىٰ﴾ [طه:17]، والتقدير عندهم ما التي؟، ونحو

قوله تعالى: ﴿هَاتَتْكُمْ هَهُؤَلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: 109]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ

هَهُؤَلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 85]، والتقدير (الذين)، وقول الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ⁽¹⁾
والتقدير عندهم والذي تحملين طليق.

سابعاً - أن تأتي فصلاً⁽²⁾:

أجاز الكوفيون - خلافاً للبصريين - أن تأتي أسماء الإشارة فصلاً بين متلازمين، فتكون كضمير الفصل، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ

ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: 26]، فاسم الإشارة عندهم فصل بين المبتدأ وخبره، ونحو قوله

تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾

[الأنعام: 82]، قيل التقدير: الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم لهم الأمن.

2.5.4.1 تناوب أسماء الإشارة وتعاقبها:

أولاً - قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب، فيشار للقريب بأداة البعيد ويرى النحاة أن ذلك لدلالات بلاغية لطيفة وهي:

أ - لعظمة المشير⁽³⁾ حيث يجعل بُعد المنزلة كبعد المسافة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ

بِيَمِينِكَ يَمْوَسَىٰ﴾ [طه: 17]، وقوله: ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبِ لَا رَبِّ فِيهِ هُدًى

لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وقول الشاعر:

(1) البيت ليزيد بن زياد بن مفرغ بن ربيعة الحميري من أصل يماني من قبيلة يحصب ولد بالبصرة ونشأ بها

وكان يعرف العربية والفارسية توفي 69هـ. ديوانه، جمع وتحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة

الرسالة - بيروت، ط2 - 1982، ص170

(2) أبو حيان، البحر: ج4، ص176 و283؛ والسمين، الدر المصون: ج5، ص23 و288 و290؛ والحموز،

عبدالفتاح أحمد. التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد - الرياض، ط1-1984، ج2، ص1408

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص248؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص82 - 83؛ وأبو حيان،

ارتشاف الضرب: ج1، ص509؛ والسمين، الدر المصون: ج6، ص49

أَقُولُ لَهُ وَالرُّمْحُ يَأْطِرُ مَنَّتَهُ تَأَمَّلْ خُفَافًا إِنِّي أَنَا ذَلِكَا⁽¹⁾

ب - لعظمة المشار إليه⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:

2]، وكقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿قَالَتْ فذَلِكَ الَّذِي لَمْتَنِي فِيهِ﴾

[يوسف: 32]، فأشارت إليه بأداة البعيد مع أنه كان في حضرتها قريباً تعظيماً له ورفعاً لشأنه وإشارة لمكانته عندها.

ج - لضعتيهما أو أحدهما⁽³⁾ كما تقول: ذلك اللعين قال كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أَلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: 2].

ثانياً - قد ينوب ذو القرب عن ذي البعد وذلك لدلالات لطيفة:

أ - لحكاية الحال⁽⁴⁾: كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ

وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: 15]، وقوله تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَتُوْلَاءٍ وَهَتُوْلَاءٍ مِنْ

عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: 20].

ب - تقريباً لحصوله وحضوره⁽⁵⁾ كما تقول: هذه القيامة قامت...

ثالثاً - قد يتعاقب ذو القرب وذو البعد مشاراً بهما إلى ما ولياه⁽⁶⁾، ويُقصد بالتعاقب

أن يكون أحدهما بمعنى الآخر دون أن يحمل دلالة بلاغية، وهذا نوع من التوسّع في

العربية حيث يوضع الشيء موضع الشيء، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ

(1) البيت لخفاف بن ندبة، أبو خراشة خفاف بن عمير بن الحارث السلمي اشتهر بنسبته لأمه ندبة بنت شيطان

وهو من فرسان العرب المعدودين وأحد أغربتها أسلم وشهد فتح مكة وحنين والطائف توفي 20هـ.

ديوانه، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف - بغداد، ط1967، ص64

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص248؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص82؛ وأبو حيان، ارتشاف

الضرب: ج1، ص509؛ والسمين، الدر المصون: ج6، ص49

(3) السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص267

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص248؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص509؛ والدمامي، تعليق

الفرائد: ج2، ص444؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص267

(5) الرضي، شرح الكافية: ج3، ص83

(6) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص249؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص81-82؛ وابن أبي الربيع،

البيوط: ج1، ص309 وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص510؛ والدمامي، تعليق الفرائد:

ج2، ص342؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص146؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص267

الآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴿آل عمران: 58﴾، فالإشارة بالبعيد إلى ما سبق ذكره من قصة عيسى عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿آل عمران: 62﴾، إشارة إلى القصة نفسها، فاستعمال البعيد مرةً والقريب أخرى للشيء في موضع واحد يدل على أنهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿فَأَثَبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 85]، فأشار بذلك إلى ما سبق ذكره من جزاء المحسنين، وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الطَّرْفِ أترابٌ ﴿ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: 52، 53]، حيث أشار بهذا إلى ما سبق ذكره من جزاء المؤمنين.

وقيل إن قوله تعالى⁽¹⁾: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، بمعنى هذا الكتاب، وجاز الإشارة بالبعيد للمذكور عن قريب؛ لأن القول المسموع حين ينتهي يُصْبِحُ في حُكْمِ الغائب، وهذا التعاقب مذهب ابن مالك وغيره، وخالف السهيلي⁽²⁾ وجعل ما ذكر من النيابة السابقة والتي تكون دلالة بلاغية. ويظهر لي أن هذه الدلالات التي يذكرها النحويون والبلاغيون مُستفادَةٌ من السياق، فإن أسماء الإشارة لا تحمل دلالة على العظمة أو التحقير في ذاتها، وما جاء من ذلك فهو مُستفادٌ من السياق حيث تتلون هذه الأسماء بهذه الدلالات، ويدل على ذلك أنها بقسميها ما يُشار به للقريب وما يُشار به للبعيد يدل على التحقير والتعظيم، ويكون في كليهما دلالة على الشيء وضده، ويمكن أن تسأل مثلاً: لماذا دل اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ ءَاهْتِكُمْ وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [الأنبياء: 36]، على التحقير في حين دل اسم الإشارة نفسه على التعظيم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِّلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9] والكلمة هي هي فلم اختلفت الدلالة في الموضوعين؟ ولئن سألت النحويين والبلاغيين

(1) _ الزجاج، معاني القرآن: ج1، ص66؛ والعكبري، التبيان: ج1، ص20

(2) _ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص510؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص267

عن دلالة أولئك في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ *
 وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾
 [المؤمنون: 102، 103]، سيقولون: الأولى للتعظيم والثانية للتحقير، ثم سلّمهم: لم دلت
 الأولى على التعظيم والثانية على التحقير؟ فإنهم لا يملكون جواباً سوى أن السياق
 هو الذي اقتضى ذلك.

وبعد هذا العرض لوظائف أسماء الإشارة ودلالاتها يتبين أن ما يتعلّق بالجانب
 الدلاليّ للتعريف منها هو دلالاتها على معيّن في جنسه وما يتعلّق بذلك من صلاحيتها
 لوصف المعارف، وأمّا سائر الوظائف والدلالات فهي ثانوية لا علاقة لها بالجانب
 الدلاليّ للتعريف.

6.4.1 الأسماء الموصولة ووظائفها ودلالاتها:

تعدّ الأسماء الموصولة من المبهّمات، وذكرها بعض النحويّين مع أسماء
 الإشارة تحت مصطلح (المبهّم)⁽¹⁾، يقول ابن يعيش: (واعلم أن الموصولات ضربٌ
 من المبهّمات، وإنّما كانت مبهّمةً لوقوعها على كلّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ
 وغيرهما، كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كلّ شيءٍ)⁽²⁾، فهي
 عامّة في أصلٍ وضعها لا تفصل شيئاً من شيءٍ لذا سمّيت مبهّمةً، وتسمّى أيضاً
 (الأسماء النواقص)⁽³⁾ لأنها ناقصة في ذاتها لا يتم معناها إلا بصلة.
 وبما أنّها مبهّمة فهي تكتسب التعريف من خلال السياق الذي ترد فيه، واختلف
 النحويّون في جهة تعريفها على قولين:

1 - أنّها معرفة بالأداة⁽⁴⁾ في أولها، وزعم الزجاجي⁽⁵⁾ الإجماع عليه ونسبه لسيبويه

(1) - سيبويه، الكتاب: ج3، ص411؛ والمبرد، المقتضب: ج3، ص197؛ وابن السراج، الأصول: ج2، ص262؛

وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص372؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص313؛ وينظر بركات،

إبراهيم إبراهيم، الإبهام والمبهّمات في النحو العربي، دار الوفاء - المنصورة، ط 1987، ص51

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص372

(3) - النحاس، إعراب القرآن: ج3، ص36؛ والأنباري، أسرار العربية: ص327؛ والسهيلي، نتائج الفكر:

ص187؛ والعكبري، اللباب: ج2، ص115؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص388

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص374؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص80

(5) - الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر

- دمشق، ط 2 - 1985، ص48

والفراء، وتكون الأداة عندهم مُقَدَّرَةً في (ما ومن وذو...).

2 - أنها مُعْرِفَةٌ بِالصِّلَةِ⁽¹⁾ حيثُ وُضِعَتْ لتكونَ معارفَ بصلتها، وهذا رأيُ الجمهورِ

خلافًا لزعمِ الزَّجَاجِيِّ، ويظهرُ لي صحَّتُهُ من وجوه:

أ - أنَّ هذه الأسماءَ لا يتعيَّنُ معناها إلا بصلتها.

ب - أنَّ الأداةَ فيها لازمةٌ، وأداةُ التَّعْرِيفِ لا تكونُ لازمةً.

ج - أنَّ من الموصولاتِ ما هو خالٍ من الأداةِ، نحو: مَنْ، وما، وأيِّ، وذو... ولا

داعيَ لتقديرِ الأداةِ فيها، أخذًا بالظَّاهرِ.

الوظائفُ والدلالاتُ:

تأتي الموصولاتُ لتؤدِّيَ مجموعةً من الوظائفِ والدلالاتِ في الجملةِ كما ذَكَرَ

النَّحْوِيُّونَ، وهي:

أولاً- أن تكونَ وصلةً لوصفِ المعارفِ بالجمَلِ⁽²⁾:

يرى النُّحاةُ أنَّ الغرضَ الأساسيَّ من وضعِ الموصولاتِ هو التَّمَكُّنُ من وصفِ

المعارفِ بالجمَلِ، وذلكَ أنَّ النكراتِ تُوصَفُ بالجمَلِ فأرادوا أن تكونَ المعارفُ مثلها

ولم يتمكنوا من ذلكَ لأنَّ الجمَلِ نكراتٌ، والمعارفُ لا تُوصَفُ بالنكراتِ، فإذا قلتَ:

جاءَ زيدٌ أبوه قائمٌ على الوصفِ لَمَّا ارتَبَطَ الكلامُ؛ لأنَّ كلاً منهما مُسْتَقِلٌّ قائمٌ بنفسه،

فجاءوا باسمٍ مُبْهَمٍ معرفةً لا يتمُّ معناه إلا بصلةٍ فوصلوه بالجمَلِ ليتمَّ وصفُ المعرفةِ

بها فقالوا: جاءَ زيدٌ الذي قامَ أبوه، وذهبتُ هُنْدُ التي جاءتُ أمها...

ثانياً- للدلالةِ على معهودٍ مُعيَّنٍ، وهو الغالبُ فيها، ويُشترطُ حينها أن تكونَ صلتها

معروفةً؛ لأنَّ وَضَعَ الموصولِ على أن يُطْلَقَ على ما يعتقَدُ المتكلِّمُ أنَّ المُخاطَبَ

يعرفُهُ محكومًا عليه بحُكْمٍ معلومٍ⁽³⁾، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ

عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 37]، فالخطابُ هُنَا للنبيِّ ﷺ والمقصودُ من الموصولِ

(1) - العكبري، اللباب: ج2، ص115؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص374

(2) - ابن السراج، الأصول: ج2، ص261؛ والأنباري، أسرار العربية: ص327؛ والسهيلى، نتائج الفكر:

ص177؛ والعكبري، اللباب: ج2، ص113؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص375؛ والسمين، الدر

المصون: ج1، ص157

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص393؛ وابن مالك: ج1، ص187؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص89؛

وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص524؛ والدمايني، تعليق الفرائد: ج2، ص181

شخصٌ معروفٌ عندهُ وهو زيدُ بنُ حارثةَ ﷺ، ونحو قولِ الشاعرِ:
ألا أيُّها القلبُ الذي قادَهُ الهوى أفاقٌ لا أقرُّ اللهَ عينَكَ من قلبٍ (1)

فالموصولُ هنا يُرادُ بهِ معهودٌ، وهو المذكورُ سابقاً (القلبُ).

ثالثاً — أن يُرادَ بهِ الجنسُ فتوافقهُ صلتهُ (2)، وذلكَ نحو قولهِ تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ

كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِينَ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: 171]، فلا يُقصدُ

بالَّذي مُعيَّنٌ، وكقولِ الشاعرِ:

فأسعى لِكِي أُنبي ويهدمُ صالحِي ولَيْسَ الَّذي يبني كَمَنْ شأنُهُ الهدمُ (3)

فلا يُقصدُ بالَّذي ومن مُعيَّنٌ.

وهذه الوظيفةُ مخالفةٌ لدلالةِ المعارفِ لأنَّ المعارفَ تدلُّ على مُعيَّنٍ والموصولُ في هذه الحالةِ لا يدلُّ على مُعيَّنٍ، والذي أراه أنَّ الموصولَ هنا نكرةٌ وقد جاءَ على أصلهِ في الإبهامِ وعدمِ التَّعيينِ، وهذا يدلُّ على أنَّ الموصولَ يتعرَّفُ من خلالِ صلتهِ ومن خلالِ سياقِ المقامِ الَّذي يردُّ فيه، ويُمكنُ أن يُصنَّفَ ضمنَ المعارفِ اللَّفظيَّةِ النَّكراتِ معنَى ويُدرَجَ في بابِ واحدٍ بينَ المعارفِ والنَّكراتِ.

رابعاً — التَّخيمُ والتَّهويلُ (4)، قد يُؤتى بالموصولِ ليُدلَّ على التَّخيمِ وهو التَّعظيمُ، أو التَّهويلِ وهو التَّخويفُ، فتنبهُمُ حينها صلتهُ ليتحقَّقَ المرادُ، ومن التَّخيمِ قولهُ تعالى:

﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: 10]، وقولهُ تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَىٰ السِّدْرَةَ مَا

(1) البيت لمجنون لبنى، قيس بن ذريح بن سنة الكناني شاعر أموي من العشاق المتيمين اشتهر بحب لبنى بنت

الجباب الكعبية توفي 68هـ. ديوانه، اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المسطاوي، دار المعرفة — بيروت،

ط 1 — 2003، ص 59

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 187؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص 524؛ والدمامي، تعليق

الفرائد: ج 2، ص 181؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 295؛ والصبان، حاشيته: ج 1، ص 235؛

والخضري: حاشيته: ج 1، ص 104

(3) البيت لمعن بن أوس بن نصر المزني شاعر فحل من مخزومي الجاهلية والإسلام رحل إلى الشام

والبصرة وكان معاوية بن أبي سفيان ﷺ يفضلهُ ويقول هو وكعب بن زهير أشعر أهل الإسلام، كف بصره

آخر عمره وتوفي 64هـ. البغدادي، خزانة الأدب: ج 7، ص 244

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 188؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص 524؛ والدمامي، تعليق

الفرائد: ج 2، ص 182؛ والأشموني، شرحه: ج 1، ص 148؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 295؛

والصبان، حاشيته: ج 1، ص 235؛ والخضري، حاشيته: ج 1، ص 105

يَعْنَى ﴿ [النجم: 16]، وقول الشاعر:

وَكُنْتَ مَتَى أُرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ
وَقَوْلُ الْآخِرِ:

فَإِنْ اسْتَطَعَّ أَغْلَبُ وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى
فَمِثْلُ الَّذِي لَاقَيْتُ يُغْلَبُ صَاحِبُهُ⁽²⁾
فإن الموصولات في هذه الأمثلة لا يرادُ بها مُعَيَّنٌ؛ لذا أُبْهِمَتْ صَلَاتُهَا لِتَبْقَى عَامَّةً
لِيَتَصَوَّرَ المرءُ ما يَتَصَوَّرُهُ فِي خِيَالِهِ مِنْ عِظَمَةٍ أَوْ تَهْوِيلٍ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِدَلَالَةِ
التَّعْرِيفِ لِأَنَّ المَعَارِفَ تَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ المَوْصُولَ فِي هَذِهِ الحَالَةِ
نَكْرَةٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَنَّفَ ضَمْنَ المَعَارِفِ اللَّفْظِيَّةِ النِّكَرَاتِ مَعْنَى.

وبعد ذكر الوظائف الأساسية السابقة لا بُد من ذكر الموصولات بنوعها مع بيان ما تقوم به من وظائف وما تحملها من دلالات:
أولاً- الموصولات الخاصة، وهي الأساس في الموصولات، ولا تكون إلا موصولة وهي:

1- الذي: ويكون للمفرد المذكر العالم⁽³⁾، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾
[النيل: 18]، والمفرد العالم المنزّه عن الذكورة والأنوثة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ
لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُرُ﴾ [الزمر: 74]، وللمفرد المذكر غير العالم، كقوله تعالى: ﴿إِلَى
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: 1].

ومن استعمالات الذي أن يراد به الجمع⁽⁴⁾، فيُغْنِي عن الذين وذلك في غير تخصيص كثيرًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِمْ أُولَئِكَ

(1) _ البيتان بلا نسبة في الأنباري، الإنصاف: 2، ص804؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص188

(2) _ البيت لابن ميادة أبو شرحبيل الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني المري واشتهر بنسبته لأمه ميادة وهو شاعر رقيق هجاء من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية توفي 149هـ. ديوانه، جمع وتحقيق حنا

جميل حداد، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط2، 1982، ص73

(3) _ السهيلي، نتائج الفكر: ص183؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص135؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج

1، ص525؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص180

(4) _ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص191-192؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص526؛ والسمين،

الدر المصون: ج1، ص156؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص285

هُمُ الْمَتَّقُونَ ﴿[الزمر: 33]، فالَّذِي فِي الْآيَةِ لَفْظُهُ مُفْرَدٌ، وَمَعْنَاهُ جَمْعٌ حَيْثُ أُرِيدَ الْجِنْسُ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى الْجَزَاءِ؛ لِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ إِشَارَةُ الْجَمْعِ أَوْلَيْكَ وَضَمِيرُ الْجَمْعِ هُمْ، وَقِيلَ هُوَ صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ: وَالْفَرِيقُ أَوْ وَالْجَمْعُ الَّذِي... وَقِيلَ هُوَ لِمُفْرَدٍ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمَّا كَانَ الْمُرَادُ هُوَ وَأَتْبَاعُهُ اعْتَبِرَ ذَلِكَ فَجُمِعَ الَّذِي بَعْدَهُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَّا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: 17]، فَالْمَوْصُولُ مُفْرَدٌ وَيُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ لِذَا قَالَ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ بِضَمِيرِ الْجَمْعِ.

2_ الَّتِي⁽¹⁾: وَتَكُونُ لِلْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ الْعَالِمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: 1]، وَغَيْرِ الْعَالِمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [يس: 63].

3_ الَّتِي⁽²⁾: لِلْمَذْكَرِ الْمُؤَنَّثِ الْعَالِمِ وَغَيْرِ الْعَالِمِ رَفْعًا، وَاللَّذِينَ نَصَبًا وَجَرًّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ فَعَاذُوهُمَا﴾ [النساء: 16].

4_ الَّتِي⁽³⁾: لِلْمُؤَنَّثِ الْمُؤَنَّثِ الْعَالِمِ وَغَيْرِهِ رَفْعًا، وَاللَّتَيْنِ نَصَبًا وَجَرًّا.

5_ الَّتِي⁽⁴⁾: رَفْعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا، وَلَهَا اسْتِعْمَالَانِ:

أ - جَمْعُ الْمَذْكَرِ الْعَالِمِ خَاصَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿[المؤمنون: 1، 2، 3].

ب - جَمْعُ الْمَذْكَرِ غَيْرِ الْعَالِمِ الْمُؤَنَّثِ مُنْزَلًا مِنْزِلَةَ الْعَالِمِ، وَوَرَدَ كَثِيرًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

(1) _ السهيلي، نتائج الفكر: ص183؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص135؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج

1، ص525؛ والدمايني، تعليق الفرائد: ج2، ص180

(2) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص376؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص191

(3) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص376؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص135

(4) _ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري311هـ. إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار

الكتب العلمية - بيروت، ط3 - 1986، ج3، ص903؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص192-194؛

والسمين، الدر المصون: ج1، ص67؛ والأشموني، شرحه: ج1، ص130؛ والأزهري، شرح التصريح:

ج1، ص153؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص285

كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ نَصَرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: 197]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا﴾ [الحج: 73]، وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: 40] وغيرها، فاستعمل الموصول في ما لا يعلم وهي الأصنام، وسوغ هذا الاستعمال أن الأصنام نزلت منزلة العالم حينما عبدها المشركون ودعواها واعتقدوا فيها الضر والنفع.

6_ الألى⁽¹⁾: ويُمدُّ فيقال: الألاء، وهو اسم جمع يُستخدَم للمذكر كثيراً، كقول الشاعر:
رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونِي
على حدَّانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ⁽²⁾
وقد يُستخدَم للمؤنث قليلاً، كقول الشاعر:

وَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غُورَ تِهَامَةَ
فَكُلُّ كَعَابٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا⁽³⁾

7_ اللاتي ولعاتها⁽⁴⁾: لاتي، واللات، واللائي، واللاء، واللواتي... وتُستخدَم لجمع الإناث العالمات وغيرهن، قال تعالى: ﴿إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّاتِيَّ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهَا لَن يَكُونُوا مَوَدَّةَ لِلْغَايِبِينَ﴾ [المجادلة: 2].
ثانياً_ الموصولات المُشتركة، وهي أسماء عامة تُستخدَم في باب الموصولات وأبواب أخرى وهي:

1_ مَنْ: تُستخدَم للمفرد العالم المنزه عن الذكورة والأنوثة، وللمفرد المذكر والمؤنث العالمين ومثناهما وجمعهما⁽⁵⁾، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 17]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ [الشمس: 9]، وقد تقع

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص193؛ والرضي، ج3، ص105؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص286

(2) البيت لبعض بني فقحس في البغدادي، خزانة الأدب: ج3، ص30؛ ولمرة بن عداء الفقعسي في الشنقيطي،
الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين 1331هـ. الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال

سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ط1981، ج1، ص260

(3) البيت لعمارة بن راشد في ابن منظور، لسان العرب: ج12، ص531 مادة فصم؛ وبلا نسبة في ابن مالك،
شرح التسهيل: ج1، ص193 برواية أفصما بدل أفصما وفتاة بدل كعاب.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص195؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص287

(5) سيبويه، الكتاب: ج4، ص288؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص380؛ وابن مالك، شرح التسهيل:

ج1، ص216؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص138؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص156

على غير العالم بشرطين:

أ- أن يُنزلَ غيرُ العالمِ منزلةَ العالمِ⁽¹⁾، وذلكَ بأن يُنسبَ لغيرِ العالمِ ما لا يكونُ إلا للعالمِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ﴾ [الأحقاف: 5]، فإنه لما نسبَ إلى الأصنامِ الدعاءَ نُزلتْ منزلةَ العالمِ فصَحَّ إطلاقُ مَنْ عليها، وكقولِ الشاعرِ:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرَنْ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ⁽²⁾
فإنه لما نادى القطا نزله منزلة مَنْ يَعْلَمُ فساغَ المجيءُ بمنّ.

ب- أن يُجامعَ العالمِ⁽³⁾، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: 41]، فإن لفظة مَنْ هُنا شاملةٌ للعالمِ وغيرِ العالمِ، وكقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: 45]، فالذي يمشي على بطنه والذي يمشي على أربعٍ كلاهما ليس بعالمٍ، وعبرَ عنه بمنّ التي للعالمِ وذلكَ تغليباً لأنَّ غيرَ العالمِ اختلطَ معَ العالمِ في كلمةٍ قارنتْ مَنْ وهي دابّةٌ فصَحَّ ذلكَ.

والتفتَ بعضُ النحاةِ إلى جانبِ المُشاكلةِ، فذهبوا إلى أنَّه قد يُؤتى بمنّ لغيرِ العالمِ إذا وردتْ معَ مَنْ أُخرى للعالمِ مُشاكلةً لها، وممّا حُمِلَ على ذلكَ قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ تَخْلُقُ كَمَنْ لَّا تَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 17]، فإذا كانَ المقصودُ بمنّ

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص216؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص546؛ والسمين، الدر

المصون: ج9، ص661؛ والداميني، تعليق الفرائد: ج2، ص249

(2) ينسب البيتان للعباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي شاعر غزل رقيق وكان شعره كله غزلاً قال فيه البحترى: أغزل الناس، نشأ ببغداد وتوفي بها 192 هـ. ديوانه، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1 - 1993، ص150؛ وينسبان لمجنون ليلى قيس بن الملوح بن مزاحم العامري شاعر غزل من أهل نجد ومن المتيمين أحب ليلى بنت سعد التي نشأ معها في صغره ولما كبرت حبها أبوها عنه وهام على وجهه إلى أن توفي 68 هـ. ديوانه، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، دار الفكر لعربي - بيروت، ط1 - 1994، ص88

(3) المبرد، المقتضب: ج2، ص51؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص381؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج

1، ص217؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص288

الثَّانِيَةِ الْأَصْنَامَ فَإِنَّ مُسَوِّغَ الْمَجِيءِ بِمَنْ لَهَا هُوَ مُشَاكَلَةٌ مِّنَ الْأُولَى وَالْمَقْصُودُ بِهَا الْعَالَمُ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبُو حَيَّانٍ⁽¹⁾، وَحَمَلَ الْعُكْبَرِيُّ⁽²⁾ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ... مُشَاكَلَةٌ لِمَنْ الَّتِي قَبْلَهَا (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ))، وَقَدْ أَجَازَ قَطْرُبُ⁽³⁾ أَنْ تَأْتِيَ مِّنْ لِّغَيْرِ الْعَالِمِ دُونَ شُرُوطٍ، فَتَكُونُ مِّنْ فِي النُّصُوصِ السَّابِقَةِ عَلَى أَصْلِهَا عِنْدَهُ فِي اسْتِعْمَالِهَا لِلْعَالِمِ وَغَيْرِهِ.

2_ مَا: وَتُسْتَعْمَلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى:

أ_ غَيْرِ الْعَالِمِ اتِّفَاقًا وَهُوَ الْغَالِبُ فِيهَا⁽⁴⁾، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ [الواقعة: 63]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 3].

ب_ أَحَادِ الْعَالِمِ قَلِيلًا، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ دُرُسْتُوَيْهِ، وَمَكِّي الْقَيْسِيِّ، وَابْنِ خُرُوفٍ⁽⁵⁾، وَرَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁶⁾، وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ سَبِيؤِيهِ كَانَ يَرَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَصَّ مَنْ بِالْعَالِمِ، ثُمَّ قَالَ: (وَمَا مِثْلُهَا إِلَّا أَنَّهُ مُبْهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ)⁽⁷⁾، فَيَكُونُ مُرَادُهُ بِالْمُبْهَمَةِ الْوَاقِعَةَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَامًّا يَشْمَلُ الْعَالِمَ وَغَيْرَهُ، وَمِنْ مَجِيئِهَا لِلْعَالِمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 22]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: 2]، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (سُبْحَانَ مَا سَخَرَكُنَّا لَنَا) وَ(سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ

(1) _ الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ج2، ص560؛ وَأَبُو حَيَّانٍ، الْبَحْرُ: ج5، ص467

(2) _ الْعُكْبَرِيُّ، التَّبْيَانُ: ج2، ص253

(3) _ ابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج1، ص216؛ وَالرُّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ: ج3، ص138، وَقَطْرِبُ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ

الْمُسْتَنِيرِ كَانَ عَالِمًا ثَقَّةً أَخَذَ النُّحُوَّ عَنْ سَبِيؤِيهِ وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ: الْأَضْدَادُ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ تَوْفِي 206هـ.

(4) _ الْمَبْرِدُ، الْمَقْتَضِبُ: ج2، ص49 و51؛ وَابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ج2، ص380؛ وَابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ

التَّسْهِيلِ: ج1، ص217؛ وَالرُّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ: ج3، ص138؛ وَابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُهُ: ج1، ص140

(5) _ أَبُو حَيَّانٍ، ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ج1، ص547؛ وَالسِّيُوطِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ج1، ص315، وَابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ هُوَ

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مَرْزَبَانَ الْفَارِسِيِّ قَرَأَ عَلَى الْمَبْرِدِ وَبَرَعَ لَهُ الْإِرْشَادُ فِي النُّحُوِّ وَالْأَضْدَادِ

وَغَرِيبِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا، تَوْفِي: 347هـ. وَمَكِّي الْقَيْسِيُّ هُوَ حَمُوشُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْتَارِ الْقَبْرَوَانِيِّ الْأَصْلُ

كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِتِّقَانِ لِعُلُومِ الْقُرْآنِ وَلَهُ إِعْرَابُ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ وَالتَّبَصُّرَةُ وَغَيْرِهَا، تَوْفِي 355هـ.

(6) _ ابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج1، ص217

(7) _ سَبِيؤِيهِ، الْكِتَابُ: ج4، ص228

بحمده)، ففي هذه المواضع أُطْلِقَتْ (ما) على العالم.

ج- أن تقع على العالم مجامعاً غير العالم فيغلب غير العالم⁽¹⁾، كقوله تعالى: ﴿سَبَّحْ

لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: 1]، و: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ

مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يُسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: 49]،

فإنَّ (ما) في الآيتين عامَّةٌ تشملُ العالمَ وغيره.

د- أن تقع على المبهمة أمره⁽²⁾ كمن رأى شبحاً فلم يتبينه فيقول: أَرَأَيْتَ مَا رَأَيْتُ؟ أو

أن يعلم إنسانيته ولكن لا يعلم هل هو ذكرٌ أم أنثى، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿إِذْ

قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]، لأنها لم

تكن تعلم هل هي ذكرٌ أم أنثى.

هـ - أن تقع على صفات العالم⁽³⁾، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿فَأَنكحُوا مَا طَابَ

لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3]، قيل المراد هنا الصفة المشتقة مما بعدها أي الطيب،

وقيل هي للنوع أي النوع الطيب، وقيل حسن وقوعها أن النساء ناقصات عقل

فأجرين مجرى غير العالم⁽⁴⁾، وخروجاً من كل هذه التأويلات فإنني أميل إلى أن

(ما) تستخدم للعالم قليلاً، وذلك حملاً للنصوص على ظاهرها.

3- ذو الطائفة⁽⁵⁾: وهي بصيغة واحدة للمفرد المذكر وفروعها العالم وغيره، ومنها

قول الشاعر:

فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مَنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا⁽⁶⁾

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص217؛ وابن أبي الربيع، الملخص: ج1، ص191؛ والسمين، الدر

المصون: ج7، ص234؛ والأشموني، شرحه: ج1، ص135

(2) العكبري، التبيان: ج1، ص206؛ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص217؛ والرضي، شرح الكافية: ج1،

ص547؛ والسمين، الدر المصون: ج3، ص132

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص547؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص157

(4) العكبري، التبيان: ج1، ص256؛ وأبو حيان، البحر: ج3، ص170؛ والسمين، الدر المصون: ج3، ص561

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص384؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص199

(6) البيت لمنظور بن سحيم بن نوفل الأسدي الفقعسي شاعر مخضرم أدرك الإسلام وسكن الكوفة وهو من

شعراء حماسة أبي تمام مجهول المولد والوفاة. ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص385

ومن استخدامها للمؤنث قول الشاعر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ⁽¹⁾

4_ أي⁽²⁾: تأتي اسماً موصولاً، وتُستعمل للمفرد المذكر العالم وفروع ذلك، وتحمل

دلالة التبعض، فهي بعض ما أُضيفت إليه، ومن استخدامها للمذكر:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ⁽³⁾

وبعد عرض هذه الوظائف والدلالات التي يُؤتى بالموصول من أجلها يتبين

أن ما يتعلّق بالجانب الدلالي للتعريف هو دلالتها على مُعيّن في جنسه وصلاحيتها

لوصف المعارف، وما سوى ذلك فلا علاقة له بالجانب الدلالي للتعريف بل منها ما

يُخالف التعريف كدلالته على الجنس وعلى التّفخيم.

7.4.1 المُعرّف بالأداة وظائفه ودلالاته:

يرى جمهور النحاة أنّ أداة التعريف (ال) تدخل الاسم النكرة لتؤدي وظيفتين

رئيسيتين وهما: تعريف العهد وتعريف الجنس، وكلّ منهما يتفرّع:

أولاً - العهدية وتأتي للوظائف الآتية:

أ- تعريف العهد الذكري⁽⁴⁾، وذلك بأن يتقدّمها مصحوبها نكرة، ثمّ يُعاد مُتصلاً بها

كقولك: اشتريت فرساً وبعثت الفرس، فالأداة للتنبية على أنّ مصحوبها هو المذكور

سابقاً، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ

فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً ﴿ [المزمل: 15، 16]،

وقوله تعالى: ﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ

كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴿ [النور: 35]، حيث وردت الكلمتان: مصباحٌ وزجاجةٌ نكرتين أولاً،

(1) البيت لسنان بن فحل الطائي شاعر إسلامي من شعراء الدولة مروانية، الأنباري، الإنصاف:

ج1، ص384؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص161؛ والغدادي، خزنة الأدب: ج6، ص35

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص381 و426؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص281؛ وأبو حيان،

ارتشاف الضرب، ارتشاف الضرب: ج1، ص530؛

(3) البيت لغسان بن ولة أحد من تؤخذ عنهم اللغة، في الأنباري، الإنصاف: ج2، ص715؛ والأزهري، شرح

التصريح: ج1، ص157، وقيل لرجل من بني غسان، البغدادي، خزنة الأدب، ج6، ص60 - 61

(4) ابن السراج، الأصول: ج2، ص150؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص493؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج

1، ص275؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص320

ثُمَّ اتَّصَلْنَا بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ.

ب- تعريف العهد الحضوري⁽¹⁾، وذلك بأن يكون مصحوبها حاضراً مُبْصِراً كأن ترى شخصاً يُسَدِّدُ سَهْمًا فتقول: (القرطاس) إذا كان مُشَاهِداً، وكأن تقول لآخر: انظر إلى هذا الرَّجُلِ الْمُقْبِلِ، ومنه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]، إشارة إلى يوم حاضِرٍ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وهو يَوْمُ عَرَفَةَ عَلَى الصَّحِيحِ، وقد نَزَلَتْ الْآيَةُ عَشِيَّةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ⁽²⁾.

وتأتي الأداة لتعريف الحضور غالباً بعد الإشارة، نحو: هذا الرَّجُلُ، وبعد أي في النداء نحو: يا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وزاد ابنُ عَصْفُورٍ بعدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ وفي اسم الزَّمانِ الحاضرِ نحوَ (الآن) ولا تكون للحضورِ في غيرها عنده، وردَّ ذلك ابنُ هِشَامٍ⁽³⁾ وذكرَ أَنَّ اللَّيْلَ بعدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ، نحو: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ، ليست للحضورِ المقصودِ أثناء التكلُّمِ وهو المرادُ هُنَا، وأمَّا في الآن فهي زائدة على الأصحِّ، وأمَّا حصرها في المواضع التي ذكرها ابنُ عَصْفُورٍ فغيرُ صحيحٍ لأنَّكَ تقولُ لآخر: لا تَشْتَمِ الرَّجُلَ، إذا كان حاضراً مُشَاهِداً فتكون للحضورِ.

ج- تعريف العهد الذهني (العلمي)⁽⁴⁾:

وفي هذه الحالة لا يكون مصحوب الأداة مذكوراً سابقاً ولا حاضراً حساً، ولكن معلوماً عند المتكلِّمِ والمُخاطَبِ بِسَبْقِ مَعْرِفَةٍ، كأن يكون بينك وبين صديق عهدٌ في كتاب ما فتقول له: أقرأت الكتاب؟ تريد الكتاب الذي يعرفه...، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: 40]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 18]، فالخطابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْغَارُ

(1) - الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار 377 هـ. المسائل الحليبات، تحقيق حسن هنداوي، دار

القلم - دمشق، ط1 - 1985، ص 231؛ والشريف الكوفي، البيان: ص324؛ والحيدرة، كشف المشكل:

ص451؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص257

(2) - ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر القرشي 774 هـ. تفسير القرآن العظيم، قدم له عبد القادر

الأرناؤوط، مكتبة دار الفيحاء - دمشق، ط2 - 1998، ج2، ص19-21، ومن نظر لانقضاء ذلك اليوم

جعلها للعهد الذهني، وهو رأي ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص257

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب: ص62؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص275-276

(4) - الزجاجي، اللامات: ص43؛ والشريف الكوفي، البيان: ص324؛ والحيدرة، كشف المشكل: ص451؛

وابن يعيش، شرح المفصل: ج5، ص138

وَالشَّجَرَةُ مَعْرُوفَانِ عِنْدَهُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ جَاءَهُ أَلْعَمَى﴾ [عبس: 2]، فإِذْخُلْ

الأداة على الأعمى إشارة إلى سَبَقِ العِلْمِ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانياً- الجنسية، وتأتي لثلاث وظائف:

أ- استغراق أفراد الجنس⁽¹⁾: تأتي الأداة في هذه الحالة لاستغراق جميع أفراد الجنس

فلا تَخْصُّ واحداً بَعِينِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: 19]، وَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، وَالْمَقْصُودُ كُلُّ إِنْسَانٍ خُلِقَ هَلُوعًا وَكُلُّ

إِنْسَانٍ خُلِقَ ضَعِيفًا، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: 73] أَيْ كُلُّ غَيْبٍ

وَكُلُّ شَهَادَةٍ، وَلِهَذَا النُّوعَ عِلَامَاتٌ يُعْرَفُ بِهَا:

1 - أَنْ يَصِحَّ دُخُولُ (كُلِّ) بَدَلِ الأداة حَقِيقَةً، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ...)

مَعْنَاهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ هَلُوعًا عَلَى وَجْهِ الحَقِيقَةِ، وَقَوْلُكَ الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنَ الكَافِرِ أَيْ

كُلُّ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ...

2 - أَنْ يَصِحَّ الاستثناءُ مِنْ مَصْحُوبِهَا، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾

إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ [العصر: 3، 2].

4 - أَنْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِالجَمْعِ، كَحِكَايَةِ الأَخْفَشِ (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ وَالدَّرْهَمُ

البِیضُ).

ب - استغراق خصائص الجنس⁽²⁾ كقولك: زَيْدٌ الرَّجُلُ، تَرِيدُ أَنَّهُ الكَامِلُ فِي الرَّجُولَةِ

الجَامِعِ لِأَوْصَافِهَا وَالمُشْتَمِلِ عَلَى خِصَائِصِهَا، وَعِلَامَتُهَا أَنْ يَصِحَّ دُخُولُ (كُلِّ) بَدَلِ

الأداة مجازاً، نَحْوَ: مُحَمَّدٌ المُسْلِمُ خُلِقًا أَيْ كُلُّ مُسْلِمٍ فِي الخُلُقِ الرَّفِيعِ، وَحُمِلَ عَلَى

ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، أَيْ

ذَلِكَ كُلُّ الكُتُبِ، وَهَذَا يَكُونُ لِلْمَبَالِغَةِ فِي المَدْحِ أَوْ الذَّمِّ.

(1) ابن السراج، الأصول: ج2، ص150؛ والزجاجي، اللامات: ص44؛ وابن مالك، شرح التسهيل:

ج1، ص258؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص315

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص285؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص62؛ والدمايني، تعليق الفرائد:

ج2، ص356؛ والأشموني، شرحه: ج1، ص169؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص275؛ والخضري،

حاشيته: ج1، ص117

ج - لبيانِ الماهيةِ وتُسمى أيضاً الحقيقةُ والطبيعة⁽¹⁾:

وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقةً ولا مجازاً، ولا يُستثنى من مصحوبها، وإنما تكونُ لبيانِ الحقيقةِ من حيثُ هي كقولك: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، أي جنسُ الرَّجَالِ من حيثُ هو خَيْرٌ من جنسِ الْمَرْأَةِ من حيثُ هو، ولا تريدُ أَنْ كُلَّ رَجُلٍ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ، فكم من امرأةٍ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ، ونحوَ قولهِ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]، أي جَعَلْنَا مِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الْمَعْرُوفَةِ لَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ اسْمُهُ مَاءً، وكقولهِ تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبَّابُ﴾ [يوسف: 13]، ونحو: لَا أَلْبَسُ الثِّيَابَ، وَلَا أَنْزُوجُ النِّسَاءَ، وَلَا أَشْتَرِي اللَّحْمَ، وَأَكَلْتُ الْخُبْزَ، وَشَرِبْتُ الْمَاءَ...

وقيدَ كثيرٌ من النُّحَاةِ هَذَا النَّوْعَ بِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي ذَهَنِ الْمُخَاطَبِ مِنْ حَقِيقَةِ هَذَا الشَّيْءِ، فَقَوْلُكَ: كُلُّ التَّمْرِ وَالْبَسِ الثِّيَابَ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي ذَهَنِ الْمُخَاطَبِ مِنْ حَقِيقَةِ التَّمْرِ وَحَقِيقَةِ الثِّيَابِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ النَّكْرَةِ أَنَّ الثَّانِي إِشَارَةٌ إِلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ دُونَ اعْتِبَارِ حُضُورِهِ فِي الذَّهْنِ، فَالْحُضُورُ الذَّهْنِيُّ شَرْطٌ⁽²⁾، وَهُوَ كَلَامُ النُّحَاةِ نَفْسُهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ وَعَلَمِ الْجِنْسِ، وَهُوَ مَحْضُ خِيَالٍ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْفَصْلُ بَيْنَ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَبَيْنَ حُضُورِهِ الذَّهْنِيِّ، وَالْإِسْمُ مُجَرَّدًا مِنَ الْأَدَاةِ يَدُلُّ عَلَى الْحُضُورِ الذَّهْنِيِّ؛ فَلَا أَثَرَ لِهَذِهِ الْأَدَاةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ، وَذَكَرَ الرَّضِيُّ⁽³⁾ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا يَظْهَرُ فِي أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ النَّكْرَةِ مُجَرَّدًا مِنَ الْأَدَاةِ يَدُلُّ عَلَى بَعْضٍ مَجْهُولٍ مِنْ جُمْلَةٍ، فَقَوْلُكَ: اشْتَرَيْتُمْ تَمْرًا، أَيْ بَعْضَ التَّمْرِ، وَأَمَّا الْمَتَّصِلُ بِالْأَدَاةِ فَيَدُلُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ مُجَرَّدًا مِنَ الْبَعْضِيَّةِ حَتَّى تَقُومَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ كَقَوْلِكَ: اشْتَرَيْتُمْ اللَّحْمَ، وَكُلُّ التَّمْرِ، وَاشْرَبِ الْمَاءَ، إِذْ يُسْتَحَالُ شِرَاءُ كُلِّ اللَّحْمِ... فَقَرِينَةُ الشِّرَاءِ وَالشُّرْبِ وَالْأَكْلِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ.

ومصحوبُ ذِي الْأَدَاةِ الْجِنْسِيَّةِ فِي حَقِيقَتِهِ نَكْرَةٌ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَهُوَ

(1) - الفارسي، المسائل الحليبات: ص230؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج5، ص138؛ والرضي، شرح

الكافية: ج3، ص315؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص62؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص362

(2) - الرضي، شرح الكافية: ج3، ص315؛ والأشموني، شرحه: ج1، ص167؛ والأزهري، شرح التصريح: ج

1، ص181؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر: ج3، ص90

(3) - الرضي، شرح الكافية: ج3، ص315-318

حدُّ المعرفة، ولكنَّهُ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَعْرِفَةِ، فَيُبْتَدَأُ بِهِ، وَيُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَيَأْتِي صَاحِبَ حَالٍ، فَهُوَ كَعَلَمِ الْجِنْسِ لَذَا أَجَازَ النَّحَاةُ أَنْ تَكُونَ جَمَلَةٌ (يَسْبُئِي) صِفَةً لـ(اللَّئِيمِ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُئِي فَمَضَيْتُ نَمَّتْ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي (1)

وكذلك القول في جملة (نَسْلَخُ) من قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَلِيلٌ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: 37]، والذي أراه أن يُجْعَلَ هذا القسم من باب المعارف اللفظية ويُدرَج تحت باب واحد بين المعرفة والنكرة مع علم الجنس، وجعله من المعارف اللفظية هو مذهب ابن مالك (2) والمختار عند الرضوي (3).

د- الوصف بمصحوبها: تنقل أداة التعريف الاسم من حالة التثنية إلى التعريف المعنوي أو اللفظي، وفي كلتا الحالتين ينطبق عليه أحكام المعارف ومنها صلاحيتها لوصف المعارف جميعها (4) لأنه أدناها رتبة.

وبعد عرض وظائف المُعرِّفِ بالأداة ودلالاته يتبين أن ما يتعلّق بالجانب الدلاليّ للتعريف هو دلالاته على معهودٍ مُعيّنٍ إمّا مذكور سابق، وإمّا حاضر، وإمّا معلوم عقلا، وما يتصل بذلك من صلاحيتها لوصف المعارف، وأمّا سائر ذلك فلا علاقة له بالجانب الدلاليّ للتعريف.

8.4.1 المُعرِّفُ بِالإِضَافَةِ:

الإضافة نوعان: لفظية وهي إضافة الوصف المشابه للمضارع إلى معموله، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرو غداً وقائلٌ شعرٍ الآن، وهذا النوع لا يكتسب فيه المضاف تعريفاً أو تخصيصاً.

(1) _ البيت لشمر بن عمرو الحنفي أحد شعراء بني حنيفة باليمامة وقيل هو من قتل المنذر بن ماء السماء غيلة

سنة 564هـ. وهو مجهول المولد والوفاة. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك

216هـ. الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، ط7

— 1993، ص126

(2) _ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص116

(3) _ الرضوي، شرح الكافية: ج3، ص315

(4) _ يستثنى من ذلك الضمير لأنه لا يوصف والموصول لعدم ثبوت دليل قطعي على وصفه الرضوي، شرح

الكافية: ج2، ص335 وينظر في الوصف بالأداة: سيبويه، الكتاب: ج2، ص6-7؛ وابن يعيش، شرح

المفصل: ج2، ص247-249؛ والرضوي، شرح الكافية: ج2، ص335-336

والنوع الثاني: الإضافة المحضة (المعنوية)، وهي التي يكتسب فيها الاسم تعريفاً أو تخصيصاً مما أضيف إليه، وهي نوعان: إضافة نكرة لنكرة فيكتسب الاسم تخصيصاً، وإضافة نكرة لمعرفة وهو ما سنتناوله، لأنه هو النوع المتعلق بالمعارف.

وفي الإضافة يؤثر كل من الاسمين بالآخر لوظائف ودلالات متعددة سنتناولها، وأشير إلى أن أغلبها مشترك بين المضاف لمعرفة والمضاف لنكرة، وأهم هذه الآثار:

أولاً - يقوم المضاف بعمل الجر حيث يجر المضاف إليه مع أنه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل حتى تشابه الفعل، والفعل لاحظ له في الجر، إلا أنه لما حذف الجار في هذه الإضافة أقيم المضاف مقامه وعمل عمله، بناءً على مذهب الجمهور⁽¹⁾، لأن المضاف يباشر الضمير في نحو: أخوك وصديقي ورفيقه...، ولا يباشر الضمير إلا العامل فيه.

ثانياً - التخفيف: ينتج عن الإضافة الإيجاز والاختصار وذلك من وجوه:

1 - حذف الجار: فإن قولك: كتاب محمد أخف على اللسان وأوجز من قولك: كتاب محمد، وقولك: خاتم الذهب معي أوجز من خاتم من ذهب معي.

2 - حذف التثنية من المفرد⁽²⁾، والنون من المثني وجمع المذكر السالم، فقولك: غلام زيد، وغلاما زيد، ومعلمو زيد، أخف على اللسان من غلام لزيد، وغلامان لزيد، ومعلمون لزيد.

3 - حذف أداة التعريف من المضاف⁽³⁾، فلا يجوز أن تقول: الغلام زيد حاضر، والكتاب محمد مفيد، فالتقل فيهما واضح لذا لا تجتمع أداة التعريف مع الإضافة.

ثالثاً - تعريف المضاف⁽⁴⁾: يكتسب المضاف مما أضيف إليه التعريف، ويصبح

(1) الشريفة الكوفي، البيان: ص266؛ والأنباري، أسرار العربية: ص250؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص388

(2) المبرد، المقتضب: ج4، ص143؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص387؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب: ص

430؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص673

(3) المبرد، المقتضب: ج4، ص143؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص45؛ والرضي، شرح الكافية: ج2،

ص239

(4) سيويه، الكتاب: ج2، ص6؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص277؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص126؛

وابن مالك، شرح التسهيل: ج3، ص226؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص34-45

معرفةً كباقي المعارف فَيَبْتَدَأُ بِهِ، وَيُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَيَأْتِي صَاحِبَ حَالٍ... فَتَقُولُ: صاحبُ زيدٍ كريمٌ، وصاحبُ زيدٍ الكريمُ جاءَ، وجاءَ صاحبُ زيدٍ ضاحكًا...
رابعًا - وصفُ المعارفِ: يكتسبُ المُضَافُ إلى معرفةِ التَّعْرِيفِ فيصِبُ مُهَيَّبًا لأداءِ وظيفةٍ جديدةٍ وهي وصفُ المعارفِ⁽¹⁾ كما في قولك: مررتُ بزَيدٍ صاحبِك، وجاءَ العالمُ مؤلِّفُ الكتابِ...
خامسًا - تذكيرُ المؤنَّثِ:

يكتسبُ المؤنَّثُ التَّذْكَيرَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُذْكَرِ، وَحَمَلَ النِّحَاةَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضَ الشَّوَاهِدِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا⁽²⁾
حيثُ أُخْبِرَ عَنِ الْمَوْنَّثِ (إِنَارَةَ) بِالْمُذْكَرِ (مَكْسُوفٌ)؛ لِأَنَّ الْمَوْنَّثَ اكْتَسَبَ التَّذْكَيرَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ⁽³⁾ وَهُوَ (الْعَقْلُ)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُوُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي⁽⁴⁾
اكتسبَ الْمَوْنَّثُ (رُؤْيَةَ) التَّذْكَيرَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (الْفِكْرِ)؛ لِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِالْمُذْكَرِ (مُعِينٌ). وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56]، حيثُ أُخْبِرَ عَنِ الْمَوْنَّثِ (رَحْمَةً) بِالْمُذْكَرِ (قَرِيبٌ) لِأَنَّ الْمَوْنَّثَ اكْتَسَبَ التَّذْكَيرَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ⁽⁵⁾.

سادسًا - تَأْنِيثُ الْمُذْكَرِ:

يكتسبُ الْمُضَافُ الْمُذْكَرُ التَّأْنِيثَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَوْنَّثِ بِشَرَطِ

(1) - سيبويه، الكتاب: ج2، ص6-8؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص281-285؛ وابن يعيش، شرح المفصل:

ج2، ص247-249؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص333-336

(2) - البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج3، ص238؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص688؛

والبغدادي، خزنة الأدب: ج4، ص213 وج5، ص104

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب: ص483؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص688

(4) - البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج3، ص238؛ و ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن

محمد بن عبد الله بن مالك الطائي 686هـ. شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون

السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 2000، ص277؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج4، ص280

(5) - العكبري، التبيان: ج1، ص428؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج3، ص238؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص

483؛ وابن الناظم، شرحه: ص277؛ و ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761

هـ. مسألة الحكمة في تذكير قريب، تحقيق عبدالفتاح الحموز، دار عمار - الأردن، ط1-1985، ص40

كونِ المضافِ بعضَ المضافِ إليه أو كبعضه مع صحّة الاستغناء بالمُضافِ إليه عن المضافِ⁽¹⁾، نحو: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه، أُنتِ الفَعْلُ معِ الفاعِلِ المُذَكَّرِ (بعض) لأنَّهُ اكتسبَ التَّأْنِيثَ ممَّا أُضِيفَ إليه، وكروايةِ سيبويه عن العربِ (اجتمعتْ أهلُ اليمامة)⁽²⁾ و قولِ الشَّاعرِ:

فَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارِ⁽³⁾

فأعادَ ضميراً مؤنثاً من الخبرِ (شَغَفَنَ) على المبتدأِ المُذَكَّرِ (حُبُّ) لأنَّهُ اكتسبَ التَّأْنِيثَ ممَّا أُضِيفَ إليه⁽⁴⁾، ومثله قولُ الرَّاجِزِ:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَعْضِي⁽⁵⁾

حيثُ أعادَ ضميراً مؤنثاً إلى المُذَكَّرِ (طُول) لأنَّهُ اكتسبَ التَّأْنِيثَ من المضافِ إليه (الليالي)، وحُمِلَ على ذلكِ في بعضِ الوجوهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: 103]، فأعادَ ضميراً مؤنثاً (منها) على (شفا) المُذَكَّرِ؛ لأنَّهُ اكتسبَ التَّأْنِيثَ من الحفرةِ المُضافِ إليها، ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ للنَّارِ، فلا شاهدَ حينئذٍ⁽⁶⁾.

ومن الوجوهِ المُحتمَلةِ في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ

النَّظِيرِينَ﴾ [البقرة: 69]، أن يكونَ فاقِعٌ صفةً للبقرَةِ، ولونٌ مبتدأٌ خبرُهُ تَسُرُّ، وساغَ الإخبارُ بالمؤنثِ عن المُذَكَّرِ لأنَّهُ اكتسبَ التَّأْنِيثَ من الضميرِ المُضافِ إليه⁽⁷⁾.

سابعاً - الدلالةُ على معاني بعضِ حروفِ الجرِّ:

(1) - ابن هشام، مغني اللبيب: ص484

(2) - سيبويه، الكتاب: ج1، ص53

(3) - البيت منسوب لقيس بن الملوح في البغدادي، خزانة الأدب: ج4، ص212، وليس في ديوانه

(4) - الرضي، شرح الكافية: ج2، ص246

(5) - البيت للعجاج أبو الشعثاء عبد الله بن ربيعة بن لبيد السعدي التميمي شاعر مخضرم أدرك الإسلام وأسلم وهو راجز مجيد عاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك فأصابه الفالج وأُقيد إلى أن توفي 90 هـ. ديوانه برواية وشرح الأصمعي، تحقيق سعدي ضناوي، دار صادر - بيروت، ط1 - 1997، ص403 برواية أخذن بعضي وتركن بعضي؛ والرواية المذكورة في سيبويه، الكتاب: ج1، ص52

(6) - أبو حيان، البحر: ج3، ص22؛ والسمين، الدر المصون: ج3، ص337؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص484

(7) - الزجاج، إعراب القرآن: ج3، ص813؛ والعكبري، التبيان: ج1، ص65

أ - أن تدلَّ على الملكِ والاختصاصِ حقيقةً أو مجازاً⁽¹⁾، فتكونُ بمعنى اللام، نحو: كتابُ محمد، وغلَامُ زيد، وسورُ الحديقة، واقتصرَ الزَّجَّاجُ و أبو حَيَّان⁽²⁾ على هذا المعنى، وتأوَّلَ أبو حَيَّانَ نحو: ثوب الخزِّ بثوبٍ مُستحقٍّ للخزِّ.

ب - بيانُ الجنسِ فتكونُ بمعنى منْ بكثرةٍ عندَ أكثرِ النُّحاةِ⁽³⁾، نحو: ثوب الخزِّ، وخاتم الحديد، وباب الخشب، والتَّقْدِيرُ ثوبٌ من الخزِّ، وخاتم من الحديد، وباب من الخشب، وضابطها أن يكونَ الأوَّلُ بعضَ الثاني، فالثوبُ بعضُ الخزِّ والخاتمُ بعضُ الحديد، وأن يصحَّ الإخبارُ عن الأوَّلِ بالثاني فتقول: الثوبُ خزٌّ والخاتمُ حديدٌ...

ج - الظرفيَّةُ حيثُ تكونُ بمعنى (في) عندَ بعضِ النُّحاةِ⁽⁴⁾، وصحَّحَهُ ابنُ مالكٍ فقال: (وهي ثابتةٌ في الكلامِ الفصيحِ بالنقلِ الصَّحيحِ)⁽⁵⁾، وهو ما أميلُ إليه أخذًا بظاهرِ النُّصوصِ وابتعادًا عن التأوُّلِ والتكلفِ، ومن ذلكَ قوله تعالى: ﴿تَرُبُّصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: 226]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: 33]، ونحوَ شهيدِ

الذَّارِ، وقتيلِ كربلاءَ، والتَّقْدِيرُ: ترُبُّصٌ في أربعةِ أَشْهُرٍ، ومكرٌ في الليلِ والنَّهارِ... وبعدَ عرضِ هذهِ الوظائفِ يتبيَّنُ أنَّ ما يَتَعَلَّقُ بالجانبِ الدَّلاليِّ للتعريفِ هو اكتسابُ المُضَافِ التعريفِ من المُضَافِ إليه، وما يَتَّصِلُ بذلكَ من جَعْلِهِ مُهَيِّئًا لأداءِ وظائفِ المعارفِ حيثُ يُبْتَدَأُ بِهِ وَيَأْتِي صاحبَ حالٍ وتوصَفُ بِهِ المعارفُ. وما سوى ذلكَ من وظائفٍ ودلالاتٍ فلا علاقةَ لها بالجانبِ الدَّلاليِّ للتعريفِ كما أنها مُشْتَرَكَةٌ بينَ المُضَافِ لمعرفةٍ والمُضَافِ لِنكرةٍ.

9.4.1 الوظيفةُ العامَّةُ للمعارفِ:

بعدَ تعريفِ المعارفِ وتحديدِها وعرضِ وظائفِها ودلالاتِها يتبيَّنُ أنَّ للمعارفِ وظيفةً دلاليةً عامَّةً مُشْتَرَكَةٌ بينها وهي دلالتها على مُعَيَّنٍ في جنسِهِ، فالضَّميرُ والعَلَمُ والإشارةُ والموصولُ والمُعَرَّفُ بالأداةِ والمُعَرَّفُ بالإضافةِ تشتركُ في هذهِ الدَّلالةِ

(1) _ المبرد، المقتضب: ج4، ص143؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص388؛ وابن يعيش، شرح المفصل:

ج4، ص126؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص238

(2) _ الأزهرى، شرح التصريح: ج1، ص675-676

(3) _ الأنباري، أسرار العربية: ص251؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص388؛ وابن يعيش، شرح المفصل:

ج4، ص126؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص42

(4) _ وابن الناظم، شرحه: ص272؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص42؛ السيوطي، همع الهوامع: ج4، ص267

(5) _ ابن مالك، شرح التسهيل: ج3، ص222

ومن أجلها عُدَّتْ معارف، وهذه الدلالة تُهَيِّئُ الأسماءَ لأداءِ وظائفَ نحويةٍ مُتَعَدِّدَةٍ في الجملة حيث تأتي المعارفُ في مواقعٍ لا تصلحُ لها النكرة، ومن هذه المواقع:

أ. الابتداءُ بها، فقد ذهبَ جمهورُ النحويين إلى أن الأصلَ في المبتدأ أن يكونَ معرفةً⁽¹⁾ وذلك لعلَّةٍ تتصلُّ بالجانبِ الدلاليِّ للتعريفِ فإنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه ومُخْبِرٌ عنه فلا بُدَّ أن يكونَ معلومًا لدى المُخاطَبِ لأنَّهُ لا فائدةَ من الحُكْمِ على المجهولِ، لذا لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرةِ إلا بمسوِّغاتٍ تجعلُ الابتداءَ بها مُفيدًا.

ب. وصفُ المعارفِ، يَشْتَرِطُ النحويونَ التَّطابُقَ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ من حيثِ التعريفِ والتَّكثيرِ، فلا تُوصَفُ المعرفةُ إلا بمعرفةٍ؛ لأنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ كالشيءٍ الواحدِ، والتَّعريفُ والتَّكثيرُ ضِدَّانِ فلا يجوزُ أن يجتمعا⁽²⁾.

ج. صاحبُ الحالِ، يَشْتَرِطُ النحويونَ في صاحبِ الحالِ أن يكونَ معرفةً⁽³⁾ نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، وأقبلَ الرَّجُلُ مُبتَسِمًا، ويُعلَّلونَ ذلكَ بأمورٍ:

1 - لأنَّ الحالَ بمعنى الخبرِ والأصلُ في المُخْبِرِ عنه أن يكونَ معرفةً لأنَّهُ لا فائدةَ في الإخبارِ عن المجهولِ⁽⁴⁾، وهذه العلةُ ترجعُ إلى الجانبِ الدلاليِّ للتعريفِ.

2 - لأنَّ النكرةَ أحوَجُ إلى وصفٍ يُبيِّنُها من حالٍ تُقَيِّدُ الحَدَثَ المنسوبَ لها، وأمَّا المعرفةُ فإنَّهُ لَمَّا تَعَيَّنَ المقصودُ بها دونَ الحَاجَةِ لوصفٍ صحَّ مجيءُ الحالِ لتقْييدِ الحَدَثِ المنسوبِ لها⁽⁵⁾.

3 - تَجَنُّبًا لِلْبَسِّ حَتَّى لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الحالَ صِفَةٌ إذا كانَ صاحبُها منصوبًا ثُمَّ حُمِلَ غيرُ المنصوبِ على المنصوبِ⁽⁶⁾.

وقد يأتي صاحبُ الحالِ نكرةً بمسوِّغاتٍ، ووردَ في الفصيحِ نكرةٌ بلا مُسوِّغٍ⁽⁷⁾.

د. عطفُ البيانِ، يرى جمهورُ البصريينَ أنَّ عطفَ البيانِ يكونُ في المعارفِ دونَ

(1) - العكبري، اللباب: ج1، ص130؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص224

(2) - سيبويه، الكتاب: ج2، ص6؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص329؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص197

(3) - الرضي، شرح الكافية: ج2، ص55؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص584

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص17؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص584

(5) - الرضي، شرح الكافية: ج2، ص61

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص18

(7) - سيبويه، الكتاب: ج2، ص112؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص581؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص588

النَّكْرَاتِ⁽¹⁾، نحو: رضيَ اللهُ عنِ الفاروقِ عُمَرَ، وجاءَ أبو سَهْلٍ مُحَمَّدٌ، وَيُعَلَّلُونَ ذَلِكَ بِعِلَّةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ، وَهِيَ أَنَّ الْغَايَةَ مِنْ عَطْفِ الْبَيَانِ إِضَاحُ الْأَسْمِ الْمَتَّبِعِ، وَالنَّكْرَةُ لَا يُبَيَّنُ بِهَا غَيْرُهَا لِأَنَّهَا مَجْهُولَةٌ وَلَا يُبَيَّنُ مَجْهُولٌ بِمَجْهُولٍ⁽²⁾.

وَخَالَفَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ⁽³⁾ فَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الْبَيَانِ فِي النَّكْرَاتِ وَاحْتِجُّوا بِأَنَّ بَعْضَ النَّكْرَاتِ أَوْضَحُ مِنْ بَعْضٍ وَأَخْصُ، فَلَا بَأْسَ مِنْ بَيَانِ غَيْرِ الْوَاضِحِ بِالْأَوْضَحِ، وَحَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: 95]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ وَرَّأَيْهِ جَهَنَّمَ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: 16] فَطَعَامُ مَسَاكِينٍ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى كَفَارَةٍ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَصَدِيدٌ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى مَاءٍ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَعُدُّونَ ذَلِكَ بَدَلًا.

5.1 النكرة:

1.5.1 علامات النكرة:

حَدَّدَ النُّحَاةُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى كَوْنِ الْكَلِمَةِ نَكْرَةً، وَهِيَ عِلَامَاتٌ مُتَنَوِّعَةٌ، مِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى الدَّلَالَةِ وَالْوِظْفِيَّةِ، وَمِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى الشَّكْلِ: أَوْلَا- التَّنْوِينُ⁽⁴⁾، نَحْو: كِتَابٌ، وَبَابٌ، وَرَجُلٌ، وَفَرَسٌ، وَبَعِيرٌ، وَلَا يَدْخُلُ التَّنْوِينُ مَا كَانَ مَعْرِفَةً إِلَّا الْأَعْلَامَ، وَإِنَّمَا دَخَلَهَا مَعَ أَنَّهُ دَلِيلُ التَّكْثِيرِ لِأُمُورٍ: أ- أَنَّهَا مَعَارِفٌ فِي الْمَعْنَى، وَلَفْظُهَا لَفْظُ النَّكْرَاتِ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِالْوَضْعِ⁽⁵⁾. ب- لِدُخُولِ مَعْنَى التَّكْثِيرِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا عُرْضَةٌ لِلشُّيُوعِ؛ لِذَا فَهِيَ تُنْتَهَى وَتُجْمَعُ وَتُضَافُ وَقَدْ يَدْخُلُهَا (ال) وَ(رُبَّ)، فَلَمَّا كَانَتْ عُرْضَةً لِلتَّكْثِيرِ جَازَ دُخُولُ التَّنْوِينِ عَلَيْهَا⁽⁶⁾.

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص273؛ والأزهري، شرح التصريح: ج2، ص148

(2) - الأزهري، شرح التصريح: ج2، ص148؛ والصبان، حاشيته: ج3، ص127

(3) - الأزهري، شرح التصريح: ج2، ص148

(4) - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي 392هـ. الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية

- بيروت، ط 2 - 2003، ج2، ص447 و299؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص76 و78 و473 و490؛

والسيوطي، الأشباه والنظائر: ج3، ص73؛ ومصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة

والنشر - القاهرة، ط1959، ص143 و165 و175

(5) - ابن جني، الخصائص: ج2، ص299؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص77

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص143-138؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص180

ج - أن التتوين يدخل هذه الأعلام للمح الأصل أو الوصف؛ لأنها غالبًا ما تكون منقولة عن صفات، وهو رأي إبراهيم مصطفى من المعاصرين⁽¹⁾.

وقد صرح أكثر النحاة⁽²⁾ بأن التتوين يدل على التثنية في الأعلام المبنية، نحو: مررت بسبويه وسبويه آخر، وفي أسماء الأفعال، نحو: صه، أمرًا بالسكوت عن حديث معين، وصه أمرًا بالسكوت عن أي حديث، ومه ومه، وإيه وإيه، وكذلك في أسماء الأصوات والحكايات والزجر، نحو: غاق وغاق للغراب...

ثانيًا - قبول أداة التعريف⁽³⁾، واعتراض بأن من النكرات ما لا يقبل الأداة، نحو: من وما استفهاميتين وشرطيتين، وكيف، وأين، وأحد، وعريب، وكتيع⁽⁴⁾...

ثالثًا - دخول (رُبَّ)⁽⁵⁾، فهي تختص بالنكرات ومن هنا حكم على من بالتثنية في قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ⁽⁶⁾

واعترض بأنها لا تدخل جميع النكرات، نحو: متى، وكيف، وأحد، وديار... رابعًا - دخول كم الاستفهامية، نحو: كم رجلا جاء؟ وكم الخبرية، نحو: كم شهيد في سبيل الله⁽⁷⁾.

خامسًا - دخول لا النافية للجنس⁽⁸⁾، حيث يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: لا

(1) - مصطفى، إحياء النحو: ص178

(2) - المبرد، المقتضب: ج3، ص181-183؛ وابن السراج، الأصول: ج2، ص131؛ و الزجاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط3 - 1979، ص98-99؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص47؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص22

(3) - ابن السراج، الأصول: ج2، ص148؛ والشريف الكوفي، البيان: ص319؛ والأنباري، أسرار العربية: ص298؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص473؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص94

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص117؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص188

(5) - سبويه، الكتاب: ج2، ص108؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص139؛ والفارسي، المسائل الحلييات: ص244

(6) - البيت لسويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام وكان يسكن بادية العراق وسجن بالكوفة لمهاجراته أحد بني يشكر، عده ابن سلام في طبقة عنزة، وتوفي 60هـ. ديوانه، جمع وتحقيق شاکر عاشور، مراجعة محمد جبار المعبيد، دار الطباعة الحديثة - العراق، ط1 - 1972، ص30؛ والضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى 168هـ. المفضليات، تحقيق عمر

فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1 - 1998، ص187

(7) - ابن جني، اللمع: ص82

(8) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص263؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص311

رجل جالسٌ ولا امرأة حاضرةً.

سادساً - دخولُ لا العاملةِ عملَ ليس⁽¹⁾، فإنه يُشترطُ في اسمِها وخبرِها التَّكثيرُ خلافاً لبعضِهم نحو: لا رجلٌ جالساً ولا امرأةٌ قائمةً.

سابعاً - دخولُ من الاستغراقية⁽²⁾: وهي حرفٌ جرٌّ زائدٌ يدخلُ على مبتدأٍ أو فاعلٍ أو مفعولٍ فقط، في سياقٍ غيرٍ موجبٍ خلافاً للأخفشِ والكوفيين، ولا يكونُ مدخولها إلا نكرةً خلافاً للأخفش⁽³⁾، وذلكَ نحو: هل من رجلٍ جالسٍ؟ وما رأيتُ من أحدٍ.

ثامناً - صلاحيةُ النَّصبِ على الحال⁽⁴⁾، نحو: جاءَ مُحَمَّدٌ ضاحكاً.

تاسعاً - صلاحيةُ النَّصبِ على التَّمييزِ، نحو⁽⁵⁾: تصبَّبَ الرَّجُلُ عَرَقاً.

عاشراً - أن تُثنى وتُجمعَ دونَ إدخالِ (ال)، فما لا يصحُّ تنكيرُهُ لا تصحُّ تثنيتهُ⁽⁶⁾.

حادي عشر - أن تقبلَ الإضافةَ، فما لا يصحُّ تنكيرُهُ لا تصحُّ إضافتهُ⁽⁷⁾.

2.5.1 مراتبُ النكرة:

تتفاوتُ النَّكراتُ في درجَةِ التَّكثيرِ، فبعضُها أنكرٌ من بعضٍ، والبحثُ في هذا

الموضوعِ قسمان: قسمٌ غيرٌ مفيدٍ، وقسمٌ مفيدٌ:

أ - القسمُ غيرُ المفيدِ: وهو قولُ النحاةِ: أنكرُ النَّكراتِ شيءٌ، فجسمٌ، فحيوانٌ، فإنسانٌ، فرجلٌ⁽⁸⁾، وزادَ بعضُهُم قبلَ جسمٍ موجوداً فمحدثاً⁽⁹⁾، وضابطُ ذلكَ أنَّ الشَّيءَ كلِّما كانَ عامّاً كانَ أنكرٌ، فإذا دخلَ غيرُها تحتَها ولم تدخلْ تحتَ غيرها كانتَ أنكرُ النَّكراتِ، فإنْ دخلتْ تحتَ غيرِها ودخلَ غيرُها تحتَها، فهي بالإضافةِ إلى ما يدخلُ تحتَها أعمُّ، وبالإضافةِ إلى ما تدخلُ تحتَهُ أخصُّ، فشيءٌ أعمُّ من موجودٍ، وموجودٌ أخصُّ؛ لأنَّ كلَّ موجودٍ شيءٌ، وليسَ كلُّ شيءٍ موجوداً؛ لأنَّ شيئاً تطلقُ على الموجودِ والمعدومِ،

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص269؛ والسيوطي، الأشباه: ج3، ص74

(2) - المبرد، المقتضب: ج4، ص137-138؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص263

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب: ص318

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص17؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص55؛ وأبو حيان، النكت: ص99

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص36؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص601

(6) - ابن السراج، الأصول: ج1، ص148؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص375

(7) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص137؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج2، ص884 و895

(8) - المبرد، المقتضب: ج3، ص186؛ والحيدرة، كشف المشكل: ص448

(9) - ابن جني، اللمع: ص56؛ والشريف الكوفي، البيان: ص321

وموجودٌ أعمُّ من مُحدَثٍ، ومُحدَثٌ أخصُّ، فكلُّ مُحدَثٍ موجودٌ، وليس كلُّ موجودٍ مُحدَثًا؛ لأنَّ اللهَ تعالى قديمٌ ليس مُحدَثًا، ومُحدَثٌ أعمُّ من جسمٍ، وجسمٌ أخصُّ، فكلُّ جسمٍ مُحدَثٌ، وليس كلُّ مُحدَثٍ جسمًا؛ لأنَّ المعنويات ليستُ أجسامًا، وجسمٌ أعمُّ من حيوانٍ، وحيوانٌ أخصُّ، فكلُّ حيوانٍ جسمٌ، وليس كلُّ جسمٍ حيوانًا؛ لأنَّ الجماداتِ أجسامٌ وليستُ حيَّةً، وحيوانٌ أعمُّ من إنسانٍ، وإنسانٌ أخصُّ، فكلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وليس كلُّ حيوانٍ إنسانًا؛ لأنَّ السَّبَاعَ والطَّيُورَ وما شابهها حيواناتٌ وليستُ إنسانًا، وإنسانٌ أعمُّ من رجلٍ، ورجلٌ أخصُّ، فكلُّ رجلٍ إنسانٌ، وليس كلُّ إنسانٍ رجلًا؛ لأنَّ الإنسانَ يشملُ الرِّجَالُ والنِّسَاءَ.

وزاد بعضهم على التقسيماتِ السَّابِقَةِ، فَذَكَرَ أَنَّ أَنْكَرَ النَّكَرَاتِ شَيْءٌ، فمُتَحَيِّرٌ، فنامٍ، فحيوانٌ، فماشٍ، فذو رجلين، فإنسانٌ، فرجلٌ⁽¹⁾، وهكذا...، وهي تقسيماتٌ لا يَظْهَرُ لها فائدةٌ في الاستعمالِ اللُّغويِّ كما يبدو لي.

ب - القسمُ المفيدُ:

وهو تقسيمُ النَّكَرَةِ إلى نَكَرَةٍ مَحْضَةٍ، ونَكَرَةٍ غَيْرِ مَحْضَةٍ، على النَّحْوِ الآتِي:

1 - النَّكَرَةُ المَحْضَةُ، وهي غيرُ المَخْصَصَةِ، كقولك: رجلٌ و فرسٌ و ناقةٌ و ثوبٌ...، وهذه النَّكَرَاتُ لا يُبْتَدَأُ بها، ولا يأتي منها الحال⁽²⁾، وتكونُ الجُمْلُ وأشباهها بعدها صفات⁽³⁾.

2 - النَّكَرَةُ غيرُ المَحْضَةِ، وهي نَكَرَةٌ مَخْصَصَةٌ، تُقَارِبُ المعرفةَ ولكنها لا تَتَعَرَّفُ، وتَتَخَصَّصُ بِأُمُورٍ:

أولاً- الوصف⁽⁴⁾، نحو: رجلٌ كريمٌ، فالنَّكَرَةُ هنا أخصُّ من رَجُلٍ وحدها، لأنَّ رجلاً تشملُ جميعَ الرِّجَالِ مهما كانتُ صفاتهم، أمَّا رجلٌ كريمٌ فهي تَخْصُّ الرِّجَالَ الموصوفينَ بالكرمِ فقط، ولكنها ليستُ كالمعرفةِ لأنها تشملُ كلَّ الرِّجَالِ الموصوفينَ بالكرمِ ولا تخصُّ واحداً بعينه.

(1) - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني 1094هـ. الكليات، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع

ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1 - 1992، ص896

(2) - ينظر: ص60 من هذه الدراسة.

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب: ص410 و423؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص154

(4) - الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص295

ثانياً – الإضافة⁽¹⁾، نحو: ثوب خزٌ، وكتاب نحوٌ، وصديق لصٌّ.
 ثالثاً – العطف عليها⁽²⁾، نحو: مررتُ برجلٍ وابنه، فرَجُلٌ هُنَا تَدُلُّ عَلَى رَجُلٍ يُرَافِقُهُ ابْنُهُ، فهي لا تشملُ جميعَ الرِّجَالِ، ولا تَخْصُ رجلاً بعينه تعرفُهُ.
 وهذه النَّكَرَاتُ تُقَارِبُ المَعَارِفَ؛ لذا تجري عليها بعضُ أحكامِ المعرفة، فَيُبْتَدَأُ بها⁽³⁾، ويأتي منها الحال⁽⁴⁾، ويجوزُ أن تكونَ الجُمْلُ وأشباؤها بعدها صفاتٍ أو أحوالاً⁽⁵⁾.

ومن النَّكَرَاتِ ما لا يَتَعَرَّفُ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ، كالألفاظِ المُوغَلَّةِ في الإبهامِ، نحو: غَيْرِكَ، وَسِوَاكَ، وَمِثْلِكَ، وَشِبْهِكَ، وَخَدْنِكَ، وَتَرِبِكَ، وَصِنُوكَ، وَضَرْبِكَ، وَكِفْوِكَ، وَنِدْكَ، وَنَحْوِكَ، فهي لا تَتَعَرَّفُ؛ لأنها مُوغَلَّةٌ في الإبهامِ، فإذا قُلْتَ: جَاءَ رَجُلٌ غَيْرُكَ، فَكُلُّ ما عَدَاكَ فَهُوَ غَيْرُكَ، وَقِيلَ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ ضِدِّيْنِ صَارَتْ مَعْرِفَةً، كَقَوْلِكَ: الحِرْكَ غَيْرُ السُّكُونِ⁽⁶⁾.

وَأَمَّا مِثْلُكَ وَما شَابَهَهَا فَلَمْ تَتَعَرَّفْ لِعَدَمِ انْحِصَارِ الشَّبَهِ، وَلِتَعَدُّدِ وُجُوهِهِ، فَلَوْ قُلْتَ: جَاءَ رَجُلٌ مِثْلُكَ، لاحتَمَلَ أن يكونَ مِثْلُكَ في الطُّولِ أو اللَّوْنِ أو الكَرَمِ أو الشَّجَاعَةِ وهكذا، فإذا اشتهرَ شَخْصٌ بِمِشَابَهَتِكَ في صِفَةٍ ما حَتَّى يُعْرَفَ بِها جازَ أن تكونَ مَعْرِفَةً، فيُقَالُ: جَاءَ مِثْلُكَ، أي الَّذِي عُرِفَ بِمِشَابَهَتِكَ في هذه الصِّفَةِ، وهذا رأيُ ابنِ السَّرَّاجِ⁽⁷⁾.

وقيلَ إنَّ الَّذِي مَنَعَ تَعَرُّفَهُنَّ أَنَّها عَلَى نِيَّةِ الانْفِصَالِ؛ لأنها بمعنى اسمِ الفاعِلِ، فغيرُ بمعنى مُغَايِرٍ، ومثلُ بمعنى مُمَاتِلٍ، وهكذا، ونُسِبَ هذا الرَّأْيُ لِلْمُبَرِّدِ⁽⁸⁾، واختاره أبو حيان⁽⁹⁾...

(1) – ابن هشام، شرح قطر الندى: ص260؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص43

(2) – الحيدرة، كشف المشكل: ص451

(3) – الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص204

(4) – الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص577 و578

(5) – ابن هشام، مغني اللبيب: ص410 و423؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص154

(6) – ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص43؛ الرضي، شرح الكافية: ج2، ص240

(7) – ابن السراج، الأصول: ج1، ص153؛ وينظر: الأزهرى، شرح التصريح: ج1، ص678

(8) – ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص43؛ والأزهرى، شرح التصريح: ج1، ص678

(9) – أبو حيان، النكت: ص118؛ والأزهرى، شرح التصريح: ج1، ص678

ويبدو لي أن المبرّد جعل كلا السببين السابقين علة لعدم تعرّف هذه الألفاظ، ويظهر هذا من خلال قوله: (فإن قال قائل: كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة. هلا كان كقولك: مررتُ بعبدِ الله أخيك؟ فالجوابُ في ذلك: أن الأخوة مخطورة، وقولك (متلك) مبهمٌ مطلق. يجوزُ أن يكونَ مثلكَ في أنكما رجلان، أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشابهتُما به، فالتقديرُ في ذلك التتوين، كأنه يقول: مررتُ برجلٍ شبيهِ بك، وبرجلٍ مثلِ لك (1)، وقال في موضعٍ آخر: (فأما مررتُ برجلٍ غيرك، فلا يكونُ إلا نكرة؛ لأنه مُبهمٌ في الناسِ أجمعين) (2)، من خلال ذلك يظهرُ أن الإبهامَ وتقديرَ الانفصالِ هما علة عدم تعرّف هذه الألفاظ عند المبرّد. ومما لا يتعرّف بالإضافة إلى معرفة: حسبك، وشرعك، وهذك، وكافيك، وكفيك، وناهيك، ونهيك، وكلها بمعنى، حسبك، فتقول: جاء رجلٌ حسبك من رجل، ومررتُ برجلٍ كافيك من رجل، ورأيتُ رجلاً هذك من رجل...، ولم تتعرّف هذه الألفاظ؛ لأنها على نيّة الانفصال؛ لأنها بمعنى الفعل يكفي (3).

3.5.1 وظائف النكرة ودلالاتها:

أولاً- تدلُّ النكرة على شائع في جنسه (4)، فهي لا تُعين شيئاً، ولا تفصل شيئاً من أمته، وإنما حقيقتها كون الشيء شائعاً في أمته وبعضاً مجهولاً من جملة، فإذا قلت: جاءني رجل، فأنت تعني أن واحداً من هذا الجنس أتاك، وهو مجهول بالنسبة للمخاطب.

ثانياً- الفصل بين الأجناس، يقول ابن يعيش: (والنكرة هي الأصل، فهي سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحدٍ منه مثل اسم سائر أمته، وضعه الواضع للفصل بين الأجناس) (5)، فإن الغرض من المعرفة فصل أفراد الجنس الواحد وتمييزها من بعضها، أمّا النكرة فالغرض منها الفصل بين الأجناس كاملة دون أفرادها، فهي لا

(1) _ المبرّد، المقتضب: ج4، ص 287، وينظر أيضاً: ج4، ص289

(2) _ المبرّد، المقتضب: ج4، ص288

(3) _ المبرّد، المقتضب: ج4، ص288؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص242

(4) _ المبرّد، المقتضب: ج4، ص276؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص351؛ والشريف الكوفي، البيان:

ص319؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص315

(5) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص351

تُخصُّ فردًا من أُمَّتِهِ، ولكن تُمَيِّزُ جِنْسًا من آخَرَ، فإذا قُلْتَ: أسد، فإنه اسمُ جنسٍ لهذا النوعِ يَشْمَلُ كُلَّ أفراده، ولكن يُمَيِّزُهُ من جنسِ الذئبِ والفَرَسِ و... وهكذا قولك حصان، ورجل، وامرأة....

ثالثًا- الدلالة على القليل والكثير: تأتي النكرة لتفيد التقليل أو التكثر خلافًا للمعرفة فلا يصح فيها ذلك لدلالاتها على معين⁽¹⁾، أمَّا النكرة فتدلُّ على شائعٍ متعدّدٍ في جنسه، قد يكون قليلًا وقد يكون كثيرًا، لذا اختصت (رُبَّ) بالدخول عليها؛ لأنها تفيّد التكثر والتقليل⁽²⁾، وكذلك كم الخبرية لأنها تفيّد التكثر⁽³⁾، ومن دلالاتها على التكثر بدخول رُبَّ عليها قول الشاعر:

فِيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ
بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمْتَالِ⁽⁴⁾

وقول الشاعر:

أَرْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْفَذَالُ فَإِنَّهُ
رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهِيْضَلِ⁽⁵⁾

ووجه الدلالة على الكثرة أن الشعارين يفتخران، ولا بد أن يكون فخرهما بشيء فعلاه كثيرًا، إذ لا معنى للفخر بالقليل، ومن دلالاتها على التقليل قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَادٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ⁽⁶⁾

يقصدُ بالأولِ آدمَ عليه السلام، وبالثاني عيسى عليه السلام، ومن الدلالة على التكثر بكم:

كَمْ مَلُوكٍ بَادَ مَلِكُهُمْ
وَنَعِيمٍ سُوْقَةَ بَادُوا⁽⁷⁾

(1) _ المبرد، المقتضب: ج4، ص289؛ والشريف الكوفي، البيان: ص319-320؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص483

(2) _ هذا ما صححه ابن هشام، مغني اللبيب: ص142، وإليه أميل أخذا بظاهر الشواهد

(3) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص483؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص143

(4) _ البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي أشهر شعراء العرب في الجاهلية على الإطلاق وهو أول من وقف على الأطلال واستوقف الرفيق وبكى واستبكى في شعره ويلقب بذئ القروح والملك الضليل لأنه ضيع ملك أباه توفي 80 ق.هـ. ديوانه وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري 275هـ، دراسة وتحقيق أنور أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ - الإمارات، ط1-2000، ج1، ص314

(5) _ البيت لأبي كبير الهذلي عامر بن الحليس بن السهلي شاعر فحل من شعراء حماسة أبي تمام قيل أدرك الإسلام وأسلم مجهول المولد والوفاة. البغدادي، خزنة الأدب: ج9، ص536

(6) _ لرجل من أزد السراة في البغدادي، خزنة الأدب: ج2، ص337؛ وله أو لعمر الجنب في الشنقيطي، الدرر اللوامع: ج1، ص174

(7) _ البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني اللبيب: ص190؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع: ج4، ص47

رابعاً- أن تدُلُّ على الوَحْدَةِ أو الاستغراقِ:

يرى النحويون أَنَّ النكرة إذا كانت في سياقٍ مُوجِبٍ⁽¹⁾، فإنَّها تدُلُّ على الوَحْدَةِ كقولك جاء رجلٌ، و ذهبَت امرأةٌ، وأنتَ تقصدُ واحداً من هذا الجنسِ، وقد تدُلُّ على الاستغراقِ مجازاً كثيراً إذا كانت مُبتدأً نحو: دينارٌ خيرٌ من درهمٍ، ورجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، وقليلًا في غيره نحو: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: 5].

وإذا كانت في سياقٍ غيرِ مُوجِبٍ فهي تفيذُ الاستغراقَ غالباً، نحو: ما جاءني رجلٌ ولا رأيتُ امرأةً، وتحتملُ عدمَ الاستغراقِ قليلاً لذا يصحُّ: ما جاء رجلٌ بل رجلاً، وتكونُ للاستغراقِ فقط في حالتين:

1- إذا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ من⁽²⁾، فهو لتوكيدِ الاستغراقِ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: 3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: 59].

2- إذا كانت من الألفاظِ المُلازمةِ للنفي⁽³⁾، نحو: أحدٍ، وديارٍ، وعريبٍ، وكتيعٍ، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: 26]، وقولِ الشاعر:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ
لَيْسَ أَيَّامِي وَإِيَّاكَ
لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا
وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا⁽⁴⁾

خامساً- جعلُ الاسمِ صالحاً للتثنية والجمع:

يرى النحويون⁽⁵⁾ أَنَّ الاسمَ لا يُثنى ولا يُجمعُ حتى يبتكرَ؛ لأنَّ التثنية والجمع تدلان على أَنَّ الشَّيءَ شائعٌ في جنسه، والمعرفة لا تكونُ شائعةً بل محدَّدةً مُعيَّنةً؛ لذا

(1)- الرضي، شرح الكافية: ج3، ص352؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص318؛ والقوجوي، محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصطفى الحنفي 951هـ. حاشيته على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1- 1999، ج8، ص523
(2)- المبرد، المقنَّب: ج4، ص137-138؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص318
(3)- ابن هشام، مغني اللبيب: ص319
(4)- البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص79 وسبق ترجمة الشاعر ص25
(5)- ابن السراج، الأصول: ج1، ص148؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص375؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص332-333

فإنَّ العَلمَ عِندَ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ يُقَدَّرُ فِيهِ الشُّبُوحُ، فَإِذَا قُلْتِ: عُمَرُ، فَإِنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فَإِذَا تَنَبَّأْتَ قُلْتِ: عُمَرَانِ، فَيَتَكَرَّرُ وَيُثَبِّتُ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ إِدْخَالِ (ال) لِأَنَّ التَّعْرِيفَ زَالَ عَنْهُ بِالتَّنْثِيَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ جَبْرِهِ.

سادساً- أن تقع موقعا لا يصلح للمعرفة، نحو:

أ. الحال فإنه يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّكْثِيرُ⁽¹⁾ نحو: جاء زيدٌ مُبْتَسِمًا، وانطلق الرجلُ مُسْرِعًا، ويُعَلَّلُ النَّحْوِيُّونَ ذَلِكَ بِأُمُورٍ:

1- لأنَّ الحالَ خَبْرٌ ثَانٍ فِي المَعْنَى، وَأَصْلُ الخَبْرِ التَّكْثِيرُ لِتَمِّمِ الفَائِدَةَ بِهِ، وَهَذِهِ العِلَّةُ تَرْجِعُ إِلَى الجَانِبِ الدَّلَالِيِّ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ⁽²⁾.

2 - لأنها تُشْبِهُ التَّمْيِيزَ فِي رَفْعِ الإِبْهَامِ فَحُمِلَتْ عَلَيْهِ⁽³⁾.

3 - لأنَّ صَاحِبَهَا مَعْرِفَةٌ، فَلَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً لَتَوَهَّمَنَّ أَنَّهَا صِفَةٌ فِي حَالَةِ النَّصْبِ⁽⁴⁾.

وقد أجازَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ أَنْ تَأْتِيَ الحَالُ مَعْرِفَةً⁽⁵⁾، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا جَاءَ مِنَ النُّصُوصِ عَلَى التَّكْثِيرِ.

ب. التَّمْيِيزُ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْثِيرُ عِندَ جَمْهُورِ البَصْرِيِّينَ⁽⁶⁾ خِلافًا لِلْكَوْفِيِّينَ⁽⁷⁾، نَحْوُ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَتَصَبَّبَ الرَّجُلُ عَرَقًا، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كَمِ الخَبْرِيَّةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَعَلَّلَ النَّحْوِيُّونَ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ أحيانًا وَاحِدًا فِي مَعْنَى الجَمْعِ، نَحْوُ: عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَالْمَعْنَى دِرَاهِمٌ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى مُتَعَدِّدٍ وَالتَّعَدُّدُ يَصْلُحُ لَهُ النِّكَرَةُ لِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّقْلِيلِ⁽⁸⁾.

ج. وَصِفِ النِّكَرَاتِ، يُشْتَرَطُ التَّطَابُقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ وَالتَّكْثِيرُ، فَلَا تُوصَفُ النِّكَرَةُ إِلَّا بِنِكَرَةٍ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ وَالتَّكْثِيرَ ضِدَّانِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ

(1) ابن جنبي، اللمع: ص36؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص240؛ والكرماني، تاج القراء محمود ابن

حمزة بن نصر 505هـ. العنوان في النحو، تحقيق حازم سعيد البياتي ومنال صلاح الدين عزيز، دار

البحوث للدراسات الإسلامية - دبي، ط1 - 2005، ص63

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص17؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص55

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص17؛ وأبو حيان، النكت: ص99

(4) الأزهري: ج1، ص578

(5) ابن عقيل، شرحه: ج1، ص573؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص580

(6) ابن جنبي، اللمع: ص37 و82؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص243؛ والكرماني، العنوان: 65

(7) الفراء، معاني القرآن: ج1، ص79؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص616

(8) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص36

يجتمعاً⁽¹⁾.

د. اسم لا النافية للجنس، وخبرها إذا كانا اسمين⁽²⁾، نحو: لا رجلَ ذاهبٌ، ولا امرأةٌ جالسةٌ، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، واشترط التنكير لأن نفي الجنس يتفق مع النكرة دون المعرفة، وذلك لأن النكرة قابلةٌ للدلالة على العموم والشيوع.

هـ. اسم لا العاملة عمل ليس وخبرها إذا كانا اسمين⁽³⁾، كما في قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا⁽⁴⁾

و. مجرور رُبَّ، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيتهُ، وذلك لأن رُبَّ تدلُّ على التقليل والتكثير وما يصلحُ لذلك هو النكرة⁽⁵⁾...

وقد تقاربُ النكرةُ المعرفة، وذلك بأن تتخصَّصَ إمَّا بوصفٍ وإمَّا بإضافة، أو أن تردَّ في سياقٍ يُقرِّبها من المعرفة فتؤدِّي بعضَ وظائفها، حيثُ يصحُّ الابتداءُ بها، وتأتي صاحبةَ حالٍ، نحو: مُؤمِّنٌ فقيرٌ خيرٌ من كافرٍ غنيٍّ، وجاءَ صاحبُ حقٍّ مُسرِّعًا، وهذا يدلُّ على مدى الترابطِ بينَ الكلماتِ في الجملةِ العربيَّةِ، وأهميَّةِ السياقِ في ذلك، فإنَّ الكلمةَ بحدِّ ذاتها لا توصفُ بتعريفٍ أو تكثيرٍ حتَّى تستعملَ.

(1) _ سيبويه، الكتاب: ج2، ص6؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص44؛ والرضي، شرح الكافية:

ج2، ص329؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص179

(2) _ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص263؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص186

(3) _ الرضي، شرح الكافية: ج2، ص186؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص241؛ والسيوطي، الأشباه: ج3، ص74

(4) _ البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني اللبيب: ص241؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص289

(5) _ سيبويه، الكتاب: ج2، ص108؛ والفارسي، المسائل الحليبات: ص244؛ والعكبري، اللباب: ج1، ص78

الفصل الثاني

التعريف والتكثير عند البلاغيين

1.2 مدخل:

نالت مسألة التعريف والتكثير اهتماماً كبيراً عند البلاغيين، فلا يكاد يخلو منها كتاب في البلاغة قديماً أو حديثاً، وبدأت هذه المسألة كغيرها من مسائل البلاغة غير مُفَنِّنة أو مُنضبطة وما هي إلا شذرات هنا وهناك، ويرجع الحكم فيها إلى الطبع السليم والذوق الرفيع، كما نرى عند الجرجاني في دلائله، والزمخشري في تفسيره. وبعد ذلك أخذت هذه المسألة بالانضباط والتعديد، فإذا هي قواعد مُحددة، ومسائل مُرتبة، وبدأ هذا التقنين منذ السكاكي في كتاب المفتاح حيث خصص القسم الثالث منه لعلوم البلاغة، ثم جاء القزويني فلخص الجزء الثالث من المفتاح وهدبته في كتاب التلخيص، ثم وضع توضيحاً لهذا الملخص في كتاب الإيضاح، واستمر الأمر فيمن تلاه ما بين شارح ومختصر وناظم لهذا الفن من خلال المفتاح وتلخيصه وإيضاح التلخيص.

وتناول البلاغيون هذه المسألة ضمن علم المعاني عند حديثهم عن أحوال المُسند إليه والمُسند، وبدؤوا بالمُسند إليه، فتناولوا تعريفه أولاً ثم تكثيره، على خلاف النحويين الذين كانوا يبدؤون بالتكثير لأنه الأصل عندهم ثم التعريف لأنه فرع التكثير، ويبدو أن البلاغيين بدؤوا الحديث عن التعريف لأن الأصل في المُسند إليه أن يكون معرفة، ثم تناولوا المُسند مُتحدثين عن تكثيره وتعريفه.

واعتمد البلاغيون في ذلك على بيان الوظائف والدلالات التي تستعمل من أجلها كل من المعرفة والنكرة، فتناولوا الضمائر والوظائف التي تأتي من أجلها ثم العلم مُبينين وظائفه ودلالاته وهكذا باقي المعارف... ثم انتقلوا إلى التكثير وبيّنوا وظائفه ودلالاته... ثم انتقلوا إلى المُسند وكان الحديث فيه مُقتضياً لأن أكثر الدلالات تم تناولها في المُسند إليه وهي مُنطبقة على القسمين.

وتناول البلاغيين لهذه المسألة ضمن المُسند والمُسند إليه لا يعني أن هذه الدلالات مُحصرة فيهما ولا تكون في غيرهما، ولم يكن هذا قصدهم، بل هي عامة فيهما وفي باقي أجزاء الجملة، وكانوا يُمثلون كثيراً بأمثلة من غير هذين البابين مع الإشارة لذلك غالباً، وقال القزويني مُصرحاً بعدم الانحصار: (كثير مما في هذا

البابِ والذي قبله غيرُ مُختصٍّ بالمُسندِ والمُسندِ إليه، كالذِّكرِ، والحَدْفِ، والفَطْنِ إذا اتقنَ اعتبارَ ذلكَ فيهما لا يخفى عليه اعتبارُهُ في غيرهما⁽¹⁾.

2.2 التعريفُ:

يَنْطَلِقُ البلاغيُّونَ في تناولهم للمعارفِ من مذهبِ جمهورِ النَحْوِيِّينَ، فالمعرفةُ عندهم ما دلَّ على شيءٍ بعينه، وهي ستةُ أقسامٍ على المُختارِ عندَ أغلبِ البلاغيِّينَ⁽²⁾ ورُتبتُها عندهم بناءً على مذهبِ الجمهورِ، وهي: الضَّمائِرُ، والعَلَمُ، والإشارةُ، والموصولُ، والمعرِّفُ بالأداةِ، والمعرِّفُ بالإضافةِ.

وبدأ السَّكاكيُّ حديثه عن المعارفِ ببيانِ الفائدةِ العامَّةِ للتعريفِ، فقال: (ولا شُبْهَةٌ أنَّ احتمالَ تحقُّقِ الحُكْمِ متى كانَ أبعدَ، كانتِ الفائدةُ في تعريفه أقوى، ومتى كانَ أقربَ كانتِ أضعفَ، وبُعدُ تحقُّقِ الحُكْمِ بحسبِ تخصيصِ المُسندِ إليه، والمُسندُ كلما ازدادَ تخصصًا ازدادَ الحُكْمُ بُعدًا وكلَّما ازدادَ عُمومًا ازدادَ الحُكْمُ قُربًا...)⁽³⁾.

ويبدو في كلامِ السَّكاكيِّ ومن تبعه غموضٌ ظاهرٌ، وتبسيطُ المسألةِ أنَّ حديثه يتعلَّقُ بتعريفِ المُسندِ إليه خاصَّةً، والإخبارِ عنه، فكلَّما كانَ المُسندُ إليه عامًّا كانَ احتمالُ ثبوتِ الحُكْمِ له في الخارجِ وفي نفسِ المُتلقِّي أقربَ، فقولك: شيءٌ موجودٌ، إخبارٌ بوجودِ شيءٍ ما، وهو حُكْمٌ عامٌّ لا تجدُ النفسُ صعوبةً في تقبله والتَّصديقِ به؛ لكونِ احتمالِ ثبوتِ الحُكْمِ قويًّا ما دامَ الشَّيءُ عامًّا مُطلقًا ليسَ لدى نفسِ المُتلقِّي معرفةٌ مُسبَّقةٌ به ليَتَّخَذَ على ضوئها موقفًا مُحدَّدًا من الرِّفْضِ أو القَبولِ، وأمَّا إذا كانَ المُسندُ إليه معرفةً أو نكرةً مُخصَّصةً فاحتمالُ تحقُّقِ الحُكْمِ وثبوتِهِ له في الخارجِ

(1) _ القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر 793هـ. الإيضاح في علوم البلاغة، شرح

وتعليق وتفتيح، محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب - بيروت، ط1989، ج1، ص194

(2) _ الزملكاني، كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري 651هـ. البرهان الكاشف عن

إعجاز القرآن، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد، ط1-

1974، ص133؛ والطبي، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله 743هـ. التبيان في علم المعاني

والبديع والبيان، تحقيق هادي عطية مطر الهاللي، عالم الكتب - بيروت، ط1987، ص50؛ و

العلوي، الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليميني 745هـ. كتاب الطراز المتضمن لأسرار

البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء بإشراف الناشر،

دار الكتب العلمية - بيروت، ط1982، ج2، ص11

(3) _ السكاكي، الإمام أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي 626هـ. مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه

وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1- 1987، ص178

يكون بعيداً، وتقبل المُنْتَقِي له وتصديقه به يكون أقل احتمالاً، لذا فإنّ الإخبار عن العام يكون قليل الفائدة لاحتمالية تحقق الخبر بالنسبة له، وأمّا الإخبار عن المعرفة فيكون ذا فائدة أقوى، فلو قلت: سافر رجل، فاحتماله لا على التعيين لا تجد النفس صعوبة في تصديقه، فليس في الإخبار عنه أي فائدة، ولو قلت: سافر الرجل، و أنت تريد معهوداً معيناً، فاحتمال ثبوت السفر بحق هذا الرجل المعين ليس متوقفاً بشكل مطلق لذا فالإخبار عنه يكون مفيداً.

فالتعريف بحد ذاته يفيد (توكيداً للشيء المعروف ويزيده توضيحاً، لأن النفس تكون أكثر تقبلاً وتفاعلاً مع ما سبق لها وأن أدركته⁽¹⁾)

1.2.2 الضمائر، وظائفها ودلالاتها:

تناول البلاغيون الضمائر وحددوا لها مجموعة من الوظائف والدلالات التي تستعمل من أجلها، وهي⁽²⁾:

أولاً- أن تستعمل في مقام التكلّم لتدلّ على المتكلّم، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴿إِطه: 13، 12]، وكقول الشاعر مُفْتَخِرًا :

أَنَا الْمُرَّ عَثُّ لَا أَخْفَى عَلَيَّ أَحَدٌ ذَرَّتْ بِي الشَّمْسُ لِلْقَاصِي وَلِلدَّانِي⁽³⁾

(1) ناجي، مجيد عبدالحميد. الأسس النفسية للأساليب البلاغية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت، ط1- 1984، ص119

(2) السكاكي، مفتاح العلوم: ص179- 180؛ وابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي 686هـ. المصباح في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 2001، ص105؛ والقزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر 793هـ. التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2 - 1932، ص57؛ والسبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبدالكافي 773هـ. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1-2001، ج1، ص274

(3) البيت لبشار بن برد العقيلي من أشعر المولدين كان ضريراً نشأ بالبصرة وسكن بغداد وأدرك الدولتين الأموية والعباسية اتهم بالزندقة ومات ضرباً بالسياط 167هـ. ديوانه، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1991، ص617؛ والقزويني، التلخيص: ص57

ثانياً- في مقام الخطاب للدلالة على مخاطب، كقوله تعالى حكاية عن فرعون مخاطباً موسى عليه السلام: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ

فَعَلْتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ *﴾ [الشعراء: 18، 19]، وكقول الشاعر:

وَأَنْتِ الَّتِي كَفَفْتِي دَلَجَ السُّرَى وَجُونَ الْقَطَا بِالْجَهْلَتَيْنِ جُثُومٍ (1)

ثالثاً- في مقام الغيبة للدلالة على مذكور سابق نحو قوله، تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ

وَضَحَّتْهَا * وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا * وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا﴾ [الشمس: 1، 2، 3] فالضمير المؤنث

يرجع إلى مذكور سابق وهو الشمس، أو للدلالة على مذكور في المعنى نحو: ﴿وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: 8]،

فالضمير المنفصل (هو) يرجع للعدل المفهوم من الفعل (اعدلوا)، أو ليرجع على ما

هو في حكم المذكور لقريظة نحو: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ

تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 32] حيث يرجع الضمير المستتر في الفعل (توارت) إلى

الشمس في بعض التفسيرات.

هذا ما ذكره البلاغيون عن الضمائر، وقد راق بعض الباحثين المحدثين (2) وعدَّ

ذلك مطابقةً معجزةً لمقتضى الحال وفيها روح البلاغة العربية التي يشعُر بها ذوو الطباع السليمة والأذواق المستقيمة.

والذي أراه (3) أن البلاغيين جانبوا الصواب في ذلك، فأدخلوا ما لا يعينهم فيما

يعينهم، فإن ما ذكروه لا يمتُّ للبلاغة بصلَّة وما هي إلا معانٍ نحويةٌ أصليةٌ تهمُّ

(1) البيت لابن الدمينه عبد الله بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي، والدمينة أمه، وهو شاعر بدوي رقيق الشعر

وأكثر شعره في الغزل والنسيب والفخر، وله مقطوعات في حماسة أبي تمام توفي قتلاً 130هـ. ديوانه،

تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة - القاهرة، 1960، ص 42

(2) البدرى، علي. بحوث المطابقة لمقتضى الحال، مطبعة السعادة - القاهرة، ط2 - 1984، ص 157

(3) - وإلى هذا ذهب بعض الباحثين المحدثين: الصعدي، عبد المتعال. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في

علوم البلاغة، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميزت - القاهرة، د.ت، ج 1، ص 82؛ وأميين، بكري شيخ.

البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني، دار العلم للملايين - بيروت، ط2 - 1984، ص 135؛

وطبل، حسن. علم المعاني تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان - المنصورة، ط1 - 1999، ص 145

النَّحْوِيَّ دُونَ الْبَلَاغِيِّ، وَأَيُّ بَلَاغَةٍ فِي وَضْعِ (أَنَا وَنَحْنُ) لِلْمُتَكَلِّمِ، وَ (أَنْتَ وَأَنْتَمَا وَ أَنْتِ) لِلْمُخَاطَبِ، وَ (هُوَ وَ هُمَا وَ هُمْ وَ هِيَ) لِلْغَائِبِ، وَقَدْ وُضِعَتْ فِي الْأَصْلِ لِنُسْتَعْمَلَ كَذَلِكَ عِنْدَ الصَّغِيرِ وَ الْكَبِيرِ وَ الْعَامِيِّ وَ الْفَصِيحِ؟

وقد فاتَ البلاغيينَ ما هو من ذلكِ أولى وله في البلاغةِ صلةٌ كاستعمالِ ضميرِ المُتَكَلِّمِ في مقامِ الفخرِ والاعتدادِ بالنفسِ، فإنَّهُ يكثرُ في هذهِ المواضعِ استخدامُهُ لما فيه من دلالةٍ على الذاتِ، وذلكَ كقولِ النبيِّ ﷺ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ⁽¹⁾

وكقولِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ مُفْتَخِرًا:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةً ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثُ قَسْوَرَةٍ⁽²⁾

وأنظرُ إلى المُتَنَبِّيِّ كَيْفَ يَفْتَخِرُ بِنَفْسِهِ وَيَعْتَزُّ:

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَيَّ أَدْبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمٌّ⁽³⁾

فكلُّ هذهِ مواطنُ فخرٍ واعتدادٍ بالنفسِ، فناسَبَ ذلكَ استعمالُ ضميرِ المُتَكَلِّمِ للدلالةِ على هذا المعنى، وذكرَ بسببِني فيود⁽⁴⁾ أَنَّهُ يكثرُ استعمالُ ضميرِ المُخَاطَبِ في موضعِ العتابِ واللومِ حيثُ يخلو للمُتَكَلِّمِ أَنْ يُخَاطَبَ مَنْ يُعَاتِبُهُ وَأَنْ يُرَدِّدَ ضَمِيرَهُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ مَا يُرِيدُ مِنْ لَوْمٍ وَعِتَابٍ كقولِ أُمَيمةَ تُخَاطَبُ ابْنَ الدُّمَيْنَةَ:

(1) _الرجز في مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري 261هـ. صحيحه، دار ابن

الهيثم _ القاهرة، ط2001، ص464، كتاب32 الجهاد والسير، باب 28 في غزوة حنين، حديث رقم1776

(2) _البيت لعلي بن أبي طالب بن عبد المطلب ﷺ، وهو ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء

رضي الله عنها، أول من أسلم من الصبية، ورابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، اشتهر

بشجاعته وفصاحته، سكن الكوفة وبقي إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم 40هـ. ديوانه، جمع وترتيب

عبد العزيز الكرم، المكتبة الثقافية - بيروت، د.ت، ص53؛ ومسلم، صحيحه: ص 476 كتاب 32 الجهاد

والسير، باب 45 غزوة ذي قرد حديث رقم 132

(3) _المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن مرة الكندي الكوفي شاعر مشهور ولد بالكوفة وصحب الأعراب

ولزم العلماء والأدباء واتصل بسيف الدولة الحمداني ومدحه، وكان شديد الفخر بنفسه توفي 354هـ.

ديوانه بشرح العلامة اللغوي عبدالرحمن البرقوق، حقق النصوص وهذبها وعلق حواشياها وقدم لها

عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط2 - 1995، ج2، ص345

(4) _فيود، عبد الفتاح بسيوني. علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار -

القاهرة، ط2 - 2004، ص90

وَأَبْرَزْتَنِي لِلنَّاسِ ثُمَّ تَرَكَتَنِي لَهُمْ غَرَضًا أُرْمَى وَأَنْتَ سَلِيمٌ⁽¹⁾

فأجابها:

وَأَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتَنِي دَلَجَ السُّرَى وَجُونَ الْقَطَا بِالْجَهْلَتَيْنِ جُنُومٌ

وَأَنْتِ الَّتِي أَحْفَظْتِ قَوْمِي فَكُلَّهُمْ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِي الصُّدُودِ كَلِيمٌ⁽²⁾

وقد تناول البلاغيون أمورًا أخرى تتعلق بالضمائر ولها في البلاغة صلة وهي: أولاً خروج الخطاب لغير معين، الأصل في الخطاب أن يكون لمعين، وقد يراد به غير معين لقصد التعميم تفضيماً أوتهويلاً⁽³⁾، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: 12]، فعلى أحد الوجهين في هذه الآية أن الخطاب لا يُقصد به معين بل هو عام لكل من يصلح أن يُخاطب ويرى، وذلك تفضيلاً لحالهم و أنها بلغت من الظهور ما لا يخفى على أحد، ويكثر ذلك في الحكم والنصائح نحو:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتَهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّيْمَ تَمَرَّدَا⁽⁴⁾

وكقول الشافعي رحمه الله:

فَدَعْ عَنْكَ سَوَاءَ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا حَرَامٌ عَلَى نَفْسِ التَّقِيِّ ارْتِكَابًا⁽⁵⁾

(1) - لأميمة الخثعمية شاعرة أموية وهي زوجة ابن الدمينة جهولة المولد والوفاء. العباسي، الشيخ عبدالرحيم بن أحمد 963هـ. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب - بيروت، ط 1974، ج 1، ص 162

(2) - ينظر هامش ص 71 من هذه الدراسة

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص 180؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 114؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 275؛ والبابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد 786هـ. شرح التلخيص، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا، ط 1 - 1983، ص 198؛ والتفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ.

المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 - 2001، ص 792

(4) - البيت للمنتبي في ديوانه: ج 1، ص 307، وسبقت ترجمت الشاعر ص 72

(5) - للإمام الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي، ولد بغزة وكان من أعلم الناس بالشعر وأيام العرب والفقهاء والحديث، وإليه ينسب المذهب الشافعي، أفتى وهو ابن عشر سنين وتوفي 204هـ. ديوانه، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1 - 1991، ص 51

فالخطابُ فيما سبق لا يُرادُ به مُعيَّنٌ بل هو عامٌ لكلِّ مَنْ يصلحُ له وفي كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

ثانياً- العدولُ بالإضمارِ في مقامِ الإظهارِ، وهو من بابِ الخروجِ على خلافِ مُقتضى الظاهرِ، ويُقصدُ بذلك أن يوضعَ الضميرُ موضعَ الظاهرِ وذلك في مواضعٍ وهي⁽¹⁾:

أ - ضميرُ الشَّانِ نحو قولِ الشاعرِ:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلْءِ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَنَكِي⁽²⁾

ب - بابُ نِعَمٍ وَبِئْسَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

نِعَمَ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرًا⁽³⁾

وقد ذُكرَ ذلكَ في الجانبِ النَّحْوِيِّ وهو من بابِ تقدُّمِ المُفسِّرِ على مُفسِّره، وهو واضحٌ في ضميرِ الشَّانِ، وأمَّا في نِعَمٍ وَبِئْسَ فبناءً على أنَّ المخصوصَ خبرٌ لمحذوفٍ وليسَ مُبتدأً مؤخرًا؛ لأنَّ الضميرَ حينئذٍ يكونُ عائداً على مُتأخِّرٍ لفظاً مُقدِّمٍ رتبةً، ويتفقُ البلاغيونَ مع النَّحْوِيِّينَ في فائدةِ ذلكَ وأنها التعظيمُ والتَّهْوِيلُ وتمكينُ ما بعدَ الضميرِ في النفسِ لما يُحدثُه من تشويقٍ لمعرفةِ المُبهمِ⁽⁴⁾، غيرَ أنَّ هذه العلةَ لا تتأتَّى في بابِ نِعَمٍ وَبِئْسَ لأنَّه لا يُعلمُ وجودُ ضميرٍ حتى يُسمعَ المُفسِّرَ.

ورأيُ البلاغيينَ في بابِ نِعَمٍ وَبِئْسَ ثمرةً فاسدةً للقاعدةِ النَّحْوِيَّةِ البعيدةِ عن طبيعةِ اللُّغةِ، وذلكَ لأنَّ البصريينَ قدَّروا نِعَمٍ وَبِئْسَ فعلينِ، فلا بُدَّ حينئذٍ من ضميرٍ، وهذا لا يتناسبُ و رأيِ الكوفيينَ لأنَّهم يعدونَ نِعَمٍ وَبِئْسَ اسمينِ، وهكذا

(1) - القزويني، الإيضاح: ج1، ص154؛ والطبيبي، التبيان: ص59؛ والسبكي، عروس الأفرح: ج1، ص366؛

والبابرتي، شرح التلخيص: ص251؛ والتفتازاني، المطول: ص283

(2) - لأبي الفرج الساوي من أشهر كتاب صاحب بن عباد وأحسنهم خطأ وأرقهم شعرا، له قصيدة في الرثاء

وأبيات في وصف البرغوث في الأغاني، العباسي، معاهد التنصيص: ج4، ص141

(3) - بلا نسبة في ابن هشام، شرح الشذور: ص205؛ والأشموني، شرحه: ج2، ص282

(4) - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471 هـ. دلائل الإعجاز في علم المعاني، صححه

وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1988، ص102؛ والقزويني،

التلخيص: ص90؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج1، ص142؛ و التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله

792 هـ. مختصر المعاني، مطبعة عطايا - مصر، د.ت، ص56؛ والسيوطي، أبو الفضل جلال الدين

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد 911 هـ. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه وكتب

فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1988، ج3، ص468

يضيغ هذا الأسلوب بين قواعد البصريين والكوفيين دون أن يُعطوا أهمية للمتكلم نفسه وهو الذي يُشعرُ بتشويق المخاطبِ أولاً يُشعرُ.

واقْتصرَ البلاغيون على هذين البابين لأنهم حصرُوا الحديثَ في بابِ المُسندِ والمُسندِ إليه، وذكرَ بعضهم دلالاتٍ أخرى لا تقتصرُ على المُسندِ والمُسندِ إليه، نحو:

ج - أن يوضع الضميرُ موضعَ المُظهِرِ للفخامةِ بشأنِ المقصودِ به، وذلكَ لاشتهاره ووضوحه حتى كأنه صارَ معروفاً لا يخفى على أحد⁽¹⁾، فلا يتقدّمُ حينئذٍ على المُفسرِ

ولا يُذكرُ المُفسرُ أبداً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، وقوله

تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: 26]، فالمقصودُ من الضميرِ الأوّلِ القرآنُ

الكريمُ وهو واضحٌ وإن لم يتقدّمَ له ذكرٌ، وفي الثانيةِ الدُّنيا في بعضِ الوجوهِ وهي واضحةٌ دونَ أن يتقدّمَ لها ذكرٌ.

د - ادعاءُ أنّ الذهنَ مُتعلّقٌ به لا يلتفتُ لغيره⁽²⁾، كقولِ الشاعرِ:

أَبَتْ الْوِصَالَ مَخَافَةَ الرَّقَبَاءِ وَأَنْتَكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظُّلَمَاءِ⁽³⁾

وبعدَ هذا العرضِ لدلالاتِ الضمائرِ ووظائفها عندَ البلاغيين، يتبيّنُ أنّ البلاغيينَ قد تخبّطُوا حيناً وأصابوا آخرَ، فالوظيفةُ الأولى وهي استخدامُ الضميرِ في مقامِ التكلّمِ والخطابِ والغيبةِ مسألةٌ لغويةٌ تهُمُّ النحويينَ دونَ البلاغيينَ، وأمّا باقي الدلالاتِ فهي بلاغيةٌ ولا اعتراضَ على ذكرِ البلاغيينَ لها.

2.2.2 العلم:

حدّدَ البلاغيونَ مجموعةً من الدلالاتِ البلاغيةِ والوظائفِ التي يُؤتى بالعلمِ من

أجلها وهي:

(1) _ الطيبي، التبيان: ص 59؛ والتفتازاني، المطول: ص 283؛ والزرکشي، البرهان: ج 4، ص 24

(2) _ الطيبي، التبيان: ص 59؛ والتفتازاني، المطول: ص 283؛ والهاشمي، السيد أحمد بن إبراهيم بن

مصطفى 1362هـ. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق وشرح محمد التونجي، مؤسسة

المعارف - بيروت، ط 2 - 2004، ص 39

(3) _ البيت لصقّي الدين الحلّي عبد العزيز بن سرايا بن علي الطائي، ولد ونشأ بالحلة بين الكوفة وبغداد،

اشتغل بالتجارة ومن مؤلفاته: ديوان شعر والأغلاطي معجم في الأغلاط اللغوية، والعاقل الحالي رسالة

في الزجل والموالي توفي 750هـ. ديوانه، تحقيق محمد حور، دار الفارس للنشر والتوزيع -

الأردن، ط 1 - 2000، ج 3، ص 1449

أولاً- لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريقٍ يخصه⁽¹⁾:

وفي هذا ثلاثة قيود: الأول (لإحضاره بعينه) وهو قيدٌ احترازٍ من اسم الجنس نحو: جاء رجلٌ غنيٌّ، والثاني (ابتداءً) احترازًا من إحضارٍ مدلوله ثانيةً بالضمير، نحو: جاء زيدٌ وأكرمته، والقيد الثالث (بطريقٍ يخصه) احترازًا من الضمائر ومن سائر المعارف لأنها لا تختص بمدلولها.

ومن أمثلة ذلك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الصد: 1]، فلفظ الجلالة إذا عدّناه مبتدأً

يكون مُسنَدًا إليه، وهو علمٌ لذاته تعالى يخصه دون سواه، وكقول الشاعر:

أبو مالكٍ قاصرٌ فقره على نفسه ومُشيعٌ غناه⁽²⁾

فقد ذكر المدوح بعلمه وهو كنيته أبو مالكٍ لإحضاره بعينه دون سواه.

واعترض على هذه الدلالة بأنها من استعمال العلم في موضعه الأصلي⁽³⁾، فلا يصلح عدّه من وجوه البلاغة، وردّ المغربي على هذا الاعتراض بأن المراد مراعاة الاستعمال لهذا المعنى بحيث لا يعدل عنه لغيره إمّا لغرض ينشأ عنه مناسب للمقام أو لأنه لا مقتضى للعدول وهذا من باب البلاغة.

وما ذكره المغربي صحيحٌ، ولكنه ليس بمطردٍ، فليس كل موضع يُؤتى فيه بالعلم يكون لغرض ينشأ عنه مناسب للمقام، أو لأنه لا مقتضى للعدول عنه، وإنما قد يُؤتى به لمجرد الدلالة على الذات فقط وليس هذا معنىً بلاغيًا، كما أنه بناءً على

(1) _ السكاكي، المفتاح: ص80؛ وابن الناظم، المصباح: ص105؛ والقزويني؛ الإيضاح: ج1، ص114؛ والطبي، التبيان: ص64؛ والسبكي، عروس الأفرح: ج1، ص176؛ والبارتني، شرح التلخيص: ص199؛ والتفتازاني، المطول: 215؛ و العصام، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عريشاه الحنفي943هـ. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1- 2001، ج1، ص289

(2) _ البيت للمتخل الهذلي أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان من مضر من نوابغ شعراء هذيل، والبيت في البغدادي، خزنة الأدب: ج4، ص137

(3) _ المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب 1128هـ. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2003، ج1، ص199؛ وهو رأي بعض المحدثين مثل الصعيدي، بغية الإيضاح: ج1، ص85؛ وقليلة، عبده عبد العزيز. البلاغة الصلاحية، دار الفكر العربي - القاهرة، ط3- 1992، ص212؛ وعيد، رجاء. فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف - الإسكندرية، ط2- 1988، ص69

رأي المغربي كان على البلاغيين أن يفصلوا فيقولوا يُؤتى بالعلم لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم يخصه لأنَّ المقام مقامُ تعظيمٍ أو إهانةٍ... فتكون هذه الدلالات عللاً دعت إلى إحضار الشيء بعينه بوساطة العلم.

ثانياً- التَّعْظِيمُ⁽¹⁾: وهذا يكون في الألقاب الصالحة لذلك وفي الكنى غالباً نحو: جاء المظفر، وذهب المعتصم، وزارنا الفاضل، وأقبل جمال الدين، وانطلق أبو الخير، وقد يكون لتعظيم غير المسند إليه نحو: جاء الفاضل صديقك، وزارنا أبو الفضل جارك، لتعظيم المضاف إليه، وذكر السيوطي⁽²⁾ أن من ذلك تلقب يعقوب عليه السلام بإسرائيل في القرآن الكريم، ومعناه صفوة الله أو عبد الله أو سريُّ الله لأنه أسرى لما هاجر، وفي هذا اللقب تكريم له وتعظيم، وقد خوطب نسله بهذا اللقب تذكيراً لهم بالعبودية لله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: 40].

ثالثاً- للإهانة والتحقير⁽³⁾ إذا كان العلم صالحاً لذلك كالألقاب و الكنى الدالة على الشرِّ والحقارة، نحو: جاء أبو الشرِّ، وانطلق أخو البخل، وأقبل أبو جهل، وانصرف الأسود، وأضرنا ضراراً.

واعترض عبده قفيلة⁽⁴⁾ على ذلك ذاهباً إلى أنَّ الأعلام لا دلالة فيها على التعظيم أو التحقير وإنما تدلُّ على الذات، ويرى أنَّ البلاغيين تكلفوا في هذا المبحث.

(1) ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب... البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، جامعة بغداد - ط1967، ص120-122؛ والسكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ وابن الناظم، المصباح: ص106؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص115؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص277؛ والسيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـ. الإتيان في علوم القرآن، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 2004، ص295

(2) السيوطي، الإتيان: ص295؛ ومعتزك الأقران: ج3، ص474

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ و الجرجاني، محمد بن علي بن محمد729هـ. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر - القاهرة، ط1982، ص37؛ والقزويني، التلخيص: ص58؛ والطبيبي، التبيان، ص: 64؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص277؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص200؛ والعصام، الأطول: ج1، ص300؛ والسيوطي، الإتيان: ص295؛ ومعتزك الأقران: ج3، ص474؛ والمفتي، الحسن بن عثمان بن الحسين 1059هـ. خلاصة المعاني،

تحقيق عبدالقادر حسين، دار الاعتصام - القاهرة، ط1989، ص145

(4) قفيلة، البلاغة الاصطلاحية: ص213

ولست أخالفه في ذلك إلا أنه قد يُلحظ أحياناً المعنى في الأعلام وخاصةً إذا كانت منقولةً عن وصف أو مصدرٍ نحو: محمدٍ والفضلِ وسعيدٍ وكريمٍ والعبّاسِ والضّحّاكِ، فتستعملُ لتدلُّ على هذه المعاني، وقد ذهب النُّحاةُ إلى أنّ (ال) في الأعلامِ نحوَ الفضلِ والعبّاسِ للمحِ الوصفِ، وهذا يدلُّ على ملاحظةِ المعنى في الأعلامِ، وهذا ما كان يرمي إليه البلاغيّون، ولا شكَّ أنّ ذلك ليس صالحاً لكلِّ موضعٍ لذا فإنَّ البلاغيّينَ قيّدوا ذلكَ بصلاحيّةِ الاسمِ للتّعظيمِ أو الإهانةِ. رابعاً- التلذُّدُ به⁽¹⁾: ويكونُ ذلكَ في أسماءِ المحبوبِ حيثُ يستلذُّ المُحبُّ اسمَ المحبوبِ كما في قولِ الشاعِرِ:

بِاللهِ يَا ظَبِيَّاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا
لِيَلَيَّ مِنْكُمْ أَمْ لِيَلَى مِنَ البَشَرِ⁽²⁾
فإنَّهُ كرَّرَ عَلمَهَا مَعَ أَنَّ المَقْتَضَى الإِضْمَارُ، ولكِنَّهُ أرادَ أَنْ يَتَلَذَّذَ بِعَلمِهَا لِيَزِدَادَ شَوْقاً إليها، ولعلَّ هذا تفسيراً ما يقومُ به الصوفيّةُ من ترديدِ لاسمِ الجلالةِ تعالى وأسماءِ الأولياءِ والصّالحينَ لأنَّهُم يجدونَ في ذلكَ لذةً عظيمةً. وأمّا بالنسبةِ للسّامِعِ فإنَّهُ يستلذُّ بسماعِ اسمِ محبوبِهِ وتكرارِهِ، ومن هُنا فقد يتعمّدُ المتكلِّمُ ذكراً عَلمِ المحبوبِ ويكرِّرُهُ لِيُثِيرَ في السّامِعِ لواعجَ الشوقِ واللذّةِ أو في نفسه، كما قال المُتنبّي:

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً
وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْنَاهَا⁽³⁾
خامساً- التبرُّكُ⁽⁴⁾: ويكونُ ذلكَ بالأعلامِ ذاتِ الجانبِ الدِّينيِّ، كعَلمِ الجلالةِ وأعلامِ الأنبياءِ والأولياءِ والصّالحينَ، فإنَّ كثيراً من النَّاسِ يَتَبَرَّكُونَ بِذِكْرِ الأولياءِ والصّالحينَ ويكرِّرونَ أسماءَهُم من حينٍ إلى حينٍ، كما نرى عندَ الصّوفيّةِ والعوامِ.

(1)- السكاكي، المفتاح: ص180؛ القزويني، الإيضاح: ج1، ص115؛ والطبي، التبيان: ص64؛ والسبكي،

عروس الأفراح: ج1، ص277؛ والعصام، الأطول: ج1، ص300

(2)- ينسب البيت لمجنون ليلي قيس بن الملوح سبقت ترجمته ص48، وينسب لغيره، البغدادي، خزانة

الأدب: ج1، ص110

(3)- البيت للمتنبّي في ديوانه: ج2، ص572، وسبقت ترجمة الشاعر ص72

(4)- السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص115؛ والإيجي، القاضي عضد

الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار 756هـ. الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، دراسة وتحقيق عاشق

حسين، دار الكتاب المصري - القاهرة، ط1991؛ ص117؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص200؛

والنفتازاني، المطول: ص217؛ والعصام، الأطول: ج1، ص301؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص144

وَيُقْصَدُ بِالتَّبَرُّكِ أَنْ يُذَكَّرَ العَلْمُ بِدَافِعِ إِرَادَةِ البَرَكَةِ لِجَلْبِ الخَيْرِ أَوْ دَفْعِ الشَّرِّ،
وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ خَطَأُ بَكْرِي شَيْخِ أَمِينٍ (1) فِي مُخَالَفَتِهِ لِتَفْرِيقِ البَلَاغِيِّينَ بَيْنَ التَّبَرُّكِ
وَالتَّلَذُّذِ وَجَعَلَ كُلَّ مِنْهُمَا دَلَالَةً قَائِمَةً بِذَاتِهَا، فَأَدْرَجَهُمَا الدُّكْتُورُ الفَاضِلُ فِي بِنْدٍ وَاحِدٍ
وَرَجَّحَ تَسْمِيَتَهُمَا بِالتَّلَذُّذِ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ فِي التَّبَرُّكِ لَذَّةً.

وَأُخَالَفَ الدُّكْتُورُ الفَاضِلُ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ ثَمَّةَ فَرْقٍ ظَاهِرٌ بَيْنَ التَّلَذُّذِ
وَالتَّبَرُّكِ، فَالتَّلَذُّذُ يَكُونُ لِالشُّعُورِ بِاللَّذَّةِ، وَهُوَ شَعُورٌ نَفْسِيٌّ دَاخِلِيٌّ، أَمَّا التَّبَرُّكُ فَيَكُونُ
بِقِصْدِ جَلْبِ البَرَكَةِ وَالخَيْرِ وَدَفْعِ الشَّرِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّبَرُّكِ وَجُودُ اللَّذَّةِ كَمَا لَا يَلْزَمُ
حُدُوثُ البَرَكَةِ مِنَ التَّلَذُّذِ، فَإِنَّ المُحِبَّ يَتَلَذَّذُ بِذِكْرِ مَحْبُوبِهِ وَلَكِنَّهُ لَا يَزْعَمُ أَبَدًا أَنَّهُ
يَتَّبَرَّكُ بِذَلِكَ، كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ عَامَّةِ النَّاسِ يَذْكُرُونَ الأَوْلِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ تَبَرُّكًا بِهِمْ
حَسَبَ عِتْقَادِهِمْ وَهُمْ لَا يَجِدُونَ فِي ذَلِكَ آيَةً لَذَّةً، فَظَهَرَ أَنَّ بَيْنَ التَّلَذُّذِ وَالتَّبَرُّكِ فَرْقٌ
وَأَنَّ البَلَاغِيِّينَ كَانُوا عَلَى صَوَابٍ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ.

سَادِسًا - لِلكِنَايَةِ عَنِ مَعْنَى يَصْلُحُ لَهُ العَلْمُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ قَبْلَ العِلْمِيَّةِ (2)، نَحْوَ
قَوْلِكَ: أَبُو لَهَبٍ فَعَلَ كَذَا، كِنَايَةٌ عَنِ كَوْنِهِ جَهَنَّمِيًّا، وَهُوَ المَعْنَى المُسْتَفَادُ مِنَ أَصْلِ
اللَّفْظِ قَبْلَ العِلْمِيَّةِ وَنَحْوَ: ذَهَبَ أَبُو جَهْلٍ وَجَاءَ أَبُو الخَيْرِ، وَاخْتَلَفَ فِي وَجْهِ الكِنَايَةِ
هُنَا عَلَى آرَاءٍ:

أ - قِيلَ المُرَادُ كِنَايَةٌ عَنِ مَعْنَى مُسْتَفَادٍ مِنَ العَلْمِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ لَا العِلْمِيَّ أَي
قَبْلَ النَّقْلِ إِلَى العِلْمِيَّةِ، فَأَبُو لَهَبٍ فِي أَصْلِ وَضْعِهِ يَعْنِي مَلَابِسَ اللَّهَبِ أَي النَّارِ
وَمَلَازِمَهَا، كَمَا يُقَالُ أَبُو الشَّرِّ وَأَبُو الخَيْرِ لِمَنْ يَلْزَمُهُمَا، فإِطْلَاقُهُ عَلَى الذَّاتِ
المَعْهُودَةِ إِطْلَاقًا عِلْمِيًّا يُمَكِّنُ مَعَهُ الشُّعُورُ بِالمَعْنَى الأَصْلِيِّ وَهُوَ مُلَابَسَةُ النَّارِ،
والمَقْصُودُ نَارُ جَهَنَّمَ وَهُوَ المَلْزُومُ وَيُرَادُ بِهِ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ وَهُوَ جَهَنَّمِيٌّ، فَيَكُونُ انْتِقَالٌ
مِنَ المَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ (2).

ب - وَقِيلَ المُرَادُ الكِنَايَةُ بِمَعْنَاهَا الإِصْطِلَاحِيَّ البَيَانِيَّ وَهُوَ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَالمُرَادُ لِأَنَّهُ
مَعْنَاهُ (3)، فَإِذَا جَاءَ رَجُلٌ كَافِرٌ وَقُلْتَ جَاءَ أَبُو لَهَبٍ فَأَنْتَ تَقْصِدُ كَوْنَهُ جَهَنَّمِيًّا لِاشْتِهَارِ

(1) - أمين، البلاغة العربية: ص 137

(2) - السكاكي، المفتاح: ص 180؛ والقزويني، التلخيص: ص 58؛ والإيجي، الفوائد: ص 117؛ والبابرتي،

شرح التلخيص: ص 200؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 301

(3) - التفتازاني، مختصر المعاني: ص 34؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 301؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص 145

أبي لهبٍ بذلك، وكقولك أيضاً في شخصٍ ما: جاء حاتمٌ، وأنت تريدُ جاءَ كريمٌ، واعتراضُ بأنَّ هذا استعارةٌ وليسَ كنايةً، ويردُّ ذلكَ أيضاً أنَّ السَّكَّايَّ والقزوينيَّ مثلاً بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: 1]، والكُنْيَةُ هُنَا اسْتُخْدِمَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ وَلَمْ يُرَدَّ بِهَا لِأَزْمِ مَعْنَاهَا أَوْ كَافِرٌ آخَرٌ.

واكتفى السَّكَّايُّ والقزوينيُّ بهذه الدَّلالاتِ وإنَّ لم يحصُرَا مجيءَ العَلَمِ فِيهَا، وزادَ غيرُهُما⁽¹⁾ دَلالاتٍ أُخْرَى وَهِيَ:

أولاً- التَّفَاوُلُ: إِذَا كَانَ العَلَمُ مِمَّا يُتَّفَاعَلُ بِهِ، نَحْو: سَعَدٌ فِي دَارِكِ، وَفَضْلٌ جَارِكِ.
ثانياً- التَّشَاوُؤُ: إِذَا كَانَ العَلَمُ مِمَّا يُتَشَاءَمُ مِنْهُ نَحْو: السَّقَّاحُ فِي دَارِكِ، وَحَرْبٌ جَارِكِ، وَالبومُ صَدِيقُكَ لِمَنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ.

وَكَانَتِ العَرَبُ تَتَّفَاعَلُ بِالأَسْمَاءِ الحَسَنَةِ وَتَتَشَاءَمُ بِالقَبِيحَةِ، وَقَدْ قَدَّمَ الخُفَاءُ وَغَيْرُهُمْ رِجَالاً لِحُسْنِ أَسْمَائِهِمْ، وَأَقْصَوْا آخِرِينَ لِشِنَاعَةِ أَسْمَائِهِمْ وَتُرَوَّى فِي ذَلِكَ الأَخْبَارُ الكَثِيرَةُ⁽²⁾.

ثالثاً- التَّسْجِيلُ عَلَى السَّمْعِ: أَي التَّحْقِيقُ وَالتَّثْبِيتُ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَجِدَ لِلإنْكَارِ سَبِيلًا، كَأَنَّ يَقُولَ القَاضِي لِلشَّاهِدِ: هَلْ سَرَقَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرٍو، فَيَقُولُ الشَّاهِدُ: نَعَمْ سَرَقَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرٍو، فَيُذَكِّرُهُ بِعَلْمِهِ لِيُذَلَّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ بَعِينَةُ السَّارِقِ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَبَهُ بِغَيْرِهِ، حَتَّى لَا يَدَعَ مَجَالاً لِلشَّكِّ وَالإنْكَارِ فَيَقُولُ المْتَهَمُ مِثْلًا: هُوَ لَا يَقْصِدُنِي وَإِنَّمَا يَقْصِدُ رِجَالاً آخَرَ.

وزادَ بَعْضُهُم الدَّلالاتِ الآتِيَةَ:

أولاً- التَّثْبِيَةُ عَلَى غِبَاوَةِ السَّمْعِ⁽³⁾: كَأَنَّ يَقُولَ لَكَ عَمْرٍو: هَلْ زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا؟ فَتَقُولُ: نَعَمْ زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَا يَفْهَمُ مَعَ الأَخْتِصَارِ بِالضَّمِيرِ إِلا بِالإِظْهَارِ.

(1)- التفتازاني، المطول: ص217؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص201؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص146؛ و
الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة1230هـ. حاشيته على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل،
دار الكتب العلمية - بيروت، ط2002، ج:1، ص579؛ و الدمهوري، أبوالمعارف شهاب الدين أحمد بن
عبد المنعم ابن خيام المصري1192هـ. شرح الجوهر المكنون، مطبعة محمد علي صبيح - مصر، ط1-
1931، ص:53

(2)- الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء: ج3، ص341-349

(3)- الدسوقي، حاشيته: ج1، ص579

ثانياً_ الحثُّ على التَّرحُّمِ⁽¹⁾: وذلك إذا كانَ العَلمُ ممَّا يُثيرُ الشَّفَقَةَ، كقولِكَ: أبو الفِقرِ يطلُبُ منك كذا وكذا، ونو الحاجةِ يسألكَ.

ثالثاً_ الافتخارُ⁽²⁾، وتفرَّدَ به الطَّيبي، ومثَّلَ بقولِ الشَّاعرِ:

وَمَا سَاعَني ذِكرُكَ لي بِمِسبَّةٍ بَلَى سَرَّني أَنِي خَطَرْتُ بِبَالِكَ⁽³⁾

وهذا البيتُ لا شاهدَ فيه على المُرادِ لأنَّهُ لا يحتوي علماً، ومُرادُ الشَّاعرِ أنَّ محبوبتَهُ ذكرتُهُ وهذا أمرٌ لا يسيئُهُ بل يسرُّهُ، فهو يفتخرُ بذكرِ محبوبتِهِ لَهُ.

وأزيدُ على ذلكَ مَوضعين:

أولاً_ التَّحَبُّبُ والتَّلَطُّفُ: وتظهرُ هذه الدَّلالةُ في الأعلامِ المُصغَرةِ نحو: حُميدٍ وعُليٍّ، وفي الكُنى والألقابِ، ومن ذلكَ تَكْنِيَةُ الصَّغِيرِ، ورُبَّمَا يُحْمَلُ عليه ما جاءَ في الحديثِ (يا أبا عُميرٍ ما فَعَلَ النُّعَيْرُ)⁽⁴⁾، ففي تَكْنِيَةِ الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ وتَصْغِيرِ هذه الكُنيةِ دلالةٌ على التَّحَبُّبِ والمُلاطَفةِ.

ثانياً_ لإدخالِ المَهَابَةِ والرَّوْعِ في نفسِ السَّامِعِ، ويكونُ ذلكَ في الأعلامِ التي تَدُلُّ على القوَّةِ والجَبَروتِ نحو: جاءَكَ الغَضنْفَرُ، ومرَّ بِكَ أَسَدٌ وسيلقَاكَ العُقَابُ، لمن تسمَّى بذلكَ ومنهُ قولُ الإمامِ عليٍّ عليه السلام:

أنا الَّذي سَمَّنتي أُمِّي حَيْدَرَةً⁽⁵⁾.

وقد كانتِ العَرَبُ تكثرُ من الأعلامِ الشَّنِيعَةِ لهذه الغايةِ وسئَلُ بعضُ الأعرابِ⁽⁶⁾ عن سببِ تسميةِ أبنائهم بالأسماءِ القبيحةِ وعبيدهم بالحسنةِ، فقالَ: لأنَّ أبنائهم لأعدائهم وعبيدهم لأنفسهم.

(1)_ العِصام، الأطول: ج1، ص300؛ والدسوقي، حاشيته: ج1، ص579

(2)_ الطَّيبي، التبيان: ص64

(3)_ البيت لابن الدمينه، سبقت ترجمته ص71، وهذه رواية الطَّيبي، ورواية ديوان الشاعر: ص17؛

والعباسي، معاهد التنصيص: ج1، ص159: لئن ساعني أن نلتني بمساءة لقد سرني أني خطرت ببالك

(4)_ حديث صحيح، ينظر: ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني 852هـ. فتح الباري بشرح صحيح

البخاري، طبعة جديدة عن الطبعة التي حقق أصلها عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ورقم أحاديثها وأبوابها

محمد فؤاد عبدالباقي، دار التقوى - القاهرة، ط 2000، ج10، ص664، باب 112، حديث رقم 6203

(5)_ ينظر هامش ص72 من هذه الدراسة

(6)_ الزمخشري، ربيع الأبرار: ج2، ص339

ولا بُدَّ من القولِ أنَّ هذه الدَّلالاتِ التي يذُكرُها البلاغيُّونَ لا علاقةَ لها بالجانبِ الدَّلاليِّ للتعريفِ وإنَّما هي فوائدٌ ثانويَّةٌ وليستُ قواعدٌ مُنظِّبَةٌ لأنَّ الأصلَ والغالبَ في استعمالِ العَلَمِ هو الدَّلالةُ على الذاتِ فَقَطْ ومن أجلِ ذلكَ وُضِعَ، وهي الفائدةُ الأولى التي يذُكرُها البلاغيُّونَ وسبقَ القولُ بأنَّه لا علاقةَ لها بالبلاغةِ، وأمَّا سائرُ الدَّلالاتِ فهي مُستفادَةٌ من بنيةِ الكلمةِ في دلالتها على معناها الأصليِّ ومن سياقِ الحالِ، وتظهرُ البلاغةُ في الاستفادةِ من هذه الدَّلالاتِ كما يقتضي المقامُ.

3.2.2 الإشارةُ بلاغيًّا:

يرى البلاغيُّونَ أنَّ المُسندَ إليه يأتي معرفةً باسمِ الإشارةِ متى صحَّ إحضارُه في ذهنِ السَّامِعِ بواسطةِ الإشارةِ إليه حسًّا واتَّصلَ بذلكَ داعٍ، ثمَّ فصلوا هذه الدَّواعي وهي على النحوِّ الآتي:

أولاً- ألا يكونَ للمتكلِّمِ أو المُخاطَبِ طريقٌ إلى المُسندِ إليه سواها⁽¹⁾، ومثالُ ذلكَ أن يصنَعَ رجلٌ معكَ معروفًا وأنتَ لا تعرفُ اسمَه ثمَّ تراه أنتَ وصديقُكَ فنقولُ: هذا الرَّجُلُ صنَعَ معيَ معروفًا، فتُشيرُ إليه باسمِ الإشارةِ لأنَّه لا طريقَ سواها. ولم يذُكرِ القزوينيُّ هذا الدَّاعي، وانتقدَه السبكي⁽²⁾ على ذلكَ لأنَّه ذكرَ مثلهُ في الموصولِ وأهملهُ هنا، وعلى كُلِّ فإنَّ هذا الدَّاعي ليسَ بلاغيًّا، وإنَّما هو لغويٌّ بحتٌ، فمن المعلومِ أنَّه إذا انعدمتْ طُرُقُ التَّعبيرِ غيرَ الإشارةِ تعيَّنتِ الإشارةُ ولا بلاغةٌ في ذلكَ.

ثانيًا- أن يُفصِّدَ تمييزُ مدلولِ المُسندِ إليه أكملَ تمييز⁽³⁾، ولم يذُكرِ السكاكيُّ والقزوينيُّ دواعيَ هذا التَّمييزِ، وكانَ حريًّا بهما ذكرُ الدَّاعي لأنَّه من البلاغةِ في صميمها، وهذه الدَّواعي كأنَّ يكونَ المقامُ مقامَ عنايةٍ به لإرادةِ المدحِ أو الوصفِ وهذا مقامٌ يقتضي إبرازَه وتمييزَه من غيره لأنَّ المدحَ في خفاءٍ نقصٌ مشينٌ وقصورٌ فيه، ومن أمثلةِ ذلكَ:

(1)- السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ وابن الناظم، المصباح: ص107؛ والسبكي، عروس الأفراح:

ج1، ص284؛ والبابرتي، شرح التلخيص، ص206؛ والعصام، الأطول: ج1، ص313

(2)- السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284

(3)- السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص38؛ والقزويني،

التلخيص: ص61؛ والطبيبي، التبيان: ص69؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والبابرتي، شرح التلخيص:

206؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3، ص474؛ والإقنآن: ص295

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلْمِ⁽¹⁾
وقول الفرزق:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَاتَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ⁽²⁾

فالمقام في البيتين مقام مدح يقتضي إبراز الممدوح بالإشارة إليه لتمييزه من غيره وإظهار منزلته وعلو مرتبته.

وقد اعترض بأن هذا لا يتأتى على مذهب الجمهور؛ لأن الإشارة ليست أرفع المعارف رتبة، فكيف يؤتى بها لتمييز مدلولها أكمل تمييز وثمة ما هو أرفع منها رتبة فيكون أحق منها لأداء هذه الوظيفة، وأجيب على هذا الاعتراض من وجوه:
1 - أن المراد أكمل تمييز بالنسبة لما تحتها من المعارف لا لما فوقها، وهذا ليس بمقنع لأن السكّكي والقزويني أطلقا العبارة، والإطلاق يشمل جميع المعارف، ولو كان المراد ما دون الإشارة من المعارف لقيّد ذلك⁽³⁾.

2 - لا يتنافى ذلك مع وجود ما هو أرفع منها، لأن هذه الأكمليّة مُنْتَبِئَةٌ من الاستعمال حيث يُشارُ حسّاً إلى المدلول وأما العلمُ مثلاً فتعريفه وضعاً⁽⁴⁾.
3 - لا تعارض في ذلك لأنه قد يوجد خصوصيّة يفوق بها المَفوق ما هو فوقه في بعض الصور، فاسم الإشارة إذا صاحبه إشارة حسيّة وكان المشار إليه حاضراً مُشَاهِداً كان أقوى من العلم المُشْتَرَكِ في هذه الحالة⁽⁵⁾، وهذا يرجع إلى رأي ابن مالك في أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً لما هو فوقه، ومردّد ذلك للاستعمال والسياق كما ذكر في الجانب النحويّ.

(1) - البيت لابن الرومي علي بن العباس بن جريج شاعر كبير رومي الأصل، ولد ونشأ ببغداد، وهو في طبقة بشار والمنتبي، توفي ببغداد مسموماً 283هـ. ديوانه، شرح وتحقيق عبدالأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط1-1991، ج6، ص151؛ برواية: هذا أبو الصقر فرد في كتابته وهو ابن شيبان بين الطلح والسلم والرواية المذكورة هي رواية كتب البلاغة، ينظر: الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص38؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص282؛ والتفتازاني، المطول: ص222

(2) - البيت للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي شاعر من النبلاء وكان من أشراف قومه، وهو من الطبقة الأولى في الشعراء الإسلاميين، وهو من أشهر شعراء المناقضات اشتهر بمهاجاته جريراً والأخطل، توفي بالبصرة 110هـ. ديوانه، دار صادر - بيروت، ط1960، ج1، ص178

(3) - الدسوقي، حاشيته: ج1، ص595

(4) - الدسوقي، حاشيته: ج1، ص595

(5) - المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص208

ثالثاً- لبيان حاله في القرب والبعد والتوسط⁽¹⁾: فتقول للقريب هذا جاء، وللبعيد ذلك جاء، وللمتوسط ذلك جاء، وهذا بناءً على المشهور من رأي النحاة في أن للإشارة ثلاث مراتب.

والظاهر أن هذا موضع أصلي لغوي لا علاقة له بالبلاغة، ويرى التفتازاني⁽²⁾ أن له جانبين فينظر فيه اللغوي من حيث إن هذا للقريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد، وينظر البلاغي فيه من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وإذا أريد بيان توسطه يؤتى بذلك ولبعده يؤتى بذلك، أي أن البليغ يأتي بها لأن المقام يقتضيها، وهذا معنى زائد عن الأصل، ورد رأي التفتازاني بأنه⁽³⁾ إذا عُرِفَ معنى اللفظ فقد عُلِمَ بالضرورة أنه إذا أريد ذلك المعنى أتى باللفظ الدال عليه.

والأسلم في ذلك أن يقال أتى بها لبيان ما يتفرغ عنها من الدلالات الزائدة على المعنى الأصلي وهي دلالات بلاغية لطيفة مستفادة بمعونة السياق وليس من الإشارة وحدها، فيتفرغ عن ذلك:

1 - أن يقصد كمال العناية بتمييز المسند إليه وتعيينه⁽⁴⁾، ومثل عليه السكاكي بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5].

2 - التعريض بغباوة السامع⁽⁵⁾، فيستعمل معه الإشارة لأنه لا يميز الشيء إلا بالحس، ومنه قول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِنِّي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ⁽⁶⁾

(1) السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص39؛ والقزويني،

التلخيص: ص62؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص283

(2) التفتازاني، المطول: ص223

(3) المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص209

(4) السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والبايرتي، شرح التلخيص: ص206

(5) السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص119؛ والطبي، التبيان: ص69؛

والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص283؛ والبايرتي، شرح التلخيص:

ص207؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والعصام، الأطول: ج1، ص310؛ والمفتي، خلاصة

المعاني: ص147

(6) البيت للفرزدق، ديوانه: ج1، ص418، وسبقت ترجمة الشاعر ص83

ففيه تعريضٌ بالغباوة لا تحدُّثُ بقوله فلان، وفلانٌ أبائي، وهذا، فهو يعرضُ بغباوةٍ جريرٍ وأنه لا يُمَيِّزُ إلا المحسوسَ.

3 - التنبية على كمالِ فطنةِ السامعِ وأنه ذكيٌّ حتى أن غيرَ المحسوسِ عندهُ كالمحسوسِ فهما بمنزلةِ واحدة⁽¹⁾، ومثاله:

سَطَوْتَ فِي وَظِيفِ الصَّعْبِ قَيْدٌ بِذَلِكَ وَفِي وَتِيرَتِهِ عِرَانٌ⁽²⁾

أشارَ بذلك إلى صنيعِ العربِ من الاستعصاءِ والتمردِ، وقيلَ إلى السطوِ.

4 - ادعاءُ ظهوره كالمحسوسِ⁽³⁾ إشارةً لأهميتهِ وهذا يكونُ في المعنوياتِ غيرِ المحسوسةِ أو ما هو غيرُ ظاهرٍ، نحو:

تَعَالَتْ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ⁽⁴⁾

ونحو:

للهِ تَحْتَ قَبَابِ الْعِزِّ طَائِفَةٌ أَخْفَاهُمْ فِي رِدَاءِ الْفَقْرِ إِجْلَالًا
هُمْ السَّلَاطِينُ فِي أَطْمَارِ مَسْكَنَةٍ اسْتَعْبَدُوا مِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ أَقْيَالًا
غُبْرٌ مَلَابِسُهُمْ شَمٌّ مَعَاطِسُهُمْ جَرُّوا عَلَى فَلَكَ الْخَضْرَاءِ أَذْيَالًا
هَذِي الْمَنَاقِبُ لَا قَعْبَانَ مِنْ لَبَنٍ شَيْبًا بِمَاءِ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالًا
هَذِي الْمَكَارِمُ لَا ثَوْبَانَ مِنْ عَدَنٍ خَيْطًا قَمِيصًا فَعَادَا بَعْدُ أَسْمَالًا⁽⁵⁾

5 - التَّهْكُمُ⁽⁶⁾، كقولِ شخصٍ لأعمى: هذا زيدٌ، ولا يكونُ ثَمَّةَ شيءٍ وإنما تهكَّمًا بهِ.

(1) _ الطيبي، التبيان: ص69؛ والعصام، الأطول: ج1، ص310؛ و المراغي، أحمد مصطفى 1371هـ. علوم

البلاغة البيان والمعاني والبدیع، دار الكتب العلمية - بيروت، ط4- 2002، ص116

(2) _ البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي، شاعر وفيلسوف مشهور قال الشعر وهو

في الحادية عشر من عمره، يلقب برهين المحبسين لأنه عمي فلزم البيت، وله كثير من المؤلفات منها:

اللزوميات، وسقط الزند، وضوء السقط، وهي دواوين شعرية، وله أيضا الأيك والغصون وهو في الأدب،

وتاج الحرة وهو في أخلاق النساء... توفي 449هـ. والبيت في سقط الزند، شرح أحمد شمس

الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1990، ص49

(3) _ الطيبي، التبيان: ص69-70

(4) _ البيت لابن الدمينه في ديوانه ص 42، وسبقت ترجمة الشاعر ص71 من هذه الدراسة

(5) _ الأبيات لبعض العارفين في الطيبي، التبيان: ص69؛ وبلا نسبة في ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف

الأتابكي الرومي 874هـ. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس

الدين - دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1992، ج8، ص20

(6) _ الطيبي، التبيان: ص72؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والمراغي، علوم البلاغة: ص116

6- لاختصاصِ المُسندِ إليه بحُكمِ بديع⁽¹⁾، نحو:

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعَيْتَ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا⁽²⁾

الأصلُ أن يستعملَ الضميرُ؛ لأنَّه عائدٌ على غيرِ محسوسٍ وهو الحكمُ المفهومُ من البيتِ الأوَّلِ (كونُ العاقلِ محروماً والجاهلِ مرزوقاً) غيرَ أنَّه عدلَ إلى الإشارةِ عن الضميرِ لكمالِ العنايةِ بالمُسندِ إليه لاختصاصِهِ بحُكمِ بديعٍ وهو (تركُ الأوهامِ حائرةً و...) فإنَّ الإشارةَ أكثرُ إبرازاً للمعاني من الضميرِ.

7- لجعلِ القُربِ ذريعةً إلى التَّحقيرِ⁽³⁾، ومن أمثلةِ البلاغيينَ على ذلكَ قوله تعالى:

﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ

ءِ الْهَيْتِكُمْ وَهُمْ يَبْذُرُونَ الرَّحْمَنَ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [الأنبياء: 36] فهو حكايةٌ عن

استهزاءِ الكُفارِ بالنبيِّ ﷺ فأشاروا إليه بالقريبِ تهكُّماً وسخريةً، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا

هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: 64]، فأشارَ إلى الحياةِ الدُّنيا بالقريبِ

تحقيراً لشأنها، ومنه في غيرِ بابِ المُسندِ إليه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا

فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26] وقولُ الشَّاعرِ:

تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسِ⁽⁴⁾

(1) ابن الناظم، المصباح: ص114؛ والقزويني، التلخيص: ص 90؛ الطيبي، التبيان: ص70؛ والإيجي،

الفوائد: ص124؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص251؛ والتفتازاني، مختصر المعاني: ص56؛ والمفتي،

خلاصة المعاني: ص177؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص70

(2) البيتان لابن الرَّاوَدِي أحمد بن يحيى بن إسحاق سكن بغداد، وكان من أهل المعتزلة ثم فارقهم وصار

ملحداً زنديقاً، وله مؤلفات أكثرها كفر وزندقة ومنها كتاب الفريد يطعن فيه بالنبي ﷺ، وكتاب الزمردة

يحتج فيه على الرسل ويبرهن على إبطال الرسالة الشريفة، ومات سنة 245 وقيل 250 وقيل 298هـ.

ينظر: العباسي، معاهد التنصيص: ج1، ص147

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص184؛ وابن الناظم، المصباح: ص108؛ والقزويني، الإيضاح:

ج1، ص119؛ والطبي، التبيان: ص71؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح:

ج1، ص283؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص207؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والسيوطي، الإيقان:

ص295

(4) نسب البيت للهذلول بن كعب العبدي في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج1، ص696

فالشاعرُ يحكي قولَ زوجته حينما رأتَهُ يطحنُ بالرحى لضيوفِهِ، وقالتَ هذا القولُ مُتَعَجِّبَةً من شأنِهِ مُسْتَحْقِرَةً فَعَلَهُ، وناسبَ هذا استعمالُ اسمِ الإِشَارَةِ للقريبِ.

8- أن يُجْعَلَ البُعْدُ ذريعةً للتَّعْظِيمِ⁽¹⁾، ومن أمثلةِ البلاغيينَ على ذلكَ قولُهُ تعالى:

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وقولُهُ تعالى:

﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: 72]، وقولُهُ تعالى

حكايةً عن امرأةِ العزيزِ: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32]، إشارةً

ليُوسُفَ عليه السلام، ومنهُ قولُ الشاعرِ:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنِّني بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ⁽²⁾

وكقولِ الشاعرِ في غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليه:

وَإِنْ قَتَلَ الْهُوَى رَجُلًا فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ⁽³⁾

وقد استحسنَ عبدُ القاهرِ الجرجاني⁽⁴⁾ التَّعْريفَ بالإِشَارَةِ في هذا البيتِ، وإن لم يُشِرْ إلى وجهِ استحسانِهِ له، وأظنُّهُ يقصدُ ما تحمَلُهُ من دلالةِ التَّعْظِيمِ.

9- أن يُجْعَلَ القُرْبُ ذريعةً للتَّعْظِيمِ⁽⁵⁾، ولم يذكرِ السَّكَّاكِيُّ والقزويني هذه الدلالةَ

كأنَّهُما رأيا أن ذلكَ غيرُ صالحٍ، وانتقدَهُما العصام⁽⁶⁾ مُشيرًا إلى أَنَّهُ يُناسِبُ التَّعْظِيمَ

ومن أمثلتهِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]، ومن

غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليه قولُهُ تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ

(1) السكاكي، مفتاح العلوم: ص184؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص39؛ والقزويني،

التلخيص: ص62؛ والطبي، التبيان: ص71؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس

الأفراح: ج1، ص283؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص207؛ والعصام، الأطول: ج1، ص312؛

والسيوطي، الإتيان: ص295

(2) البيت للفرزدق في ديوانه: ج1، ص418، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص83

(3) البيت لابن البواب عبد الله بن محمد بن عتاب من أهالي بخارى، كان صالح الشعر قليله، راوية لأخبار

الخلفاء عالما بأمرهم، عاش في زمن المأمون والمعتصم، الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72؛

وينسب أيضا لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد البيهقي، في العباسي، معاهد التنصيص: ج1، ص82

(4) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72

(5) السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284؛ والعصام، الأطول: ج1، ص312

(6) العصام، الأطول: ج1، ص312

النَّارِ ﴿آل عمران: 191﴾.

10- أن يُجْعَلَ البُعْدُ ذريعةً للتَّحْقِيرِ⁽¹⁾ كأن تقولَ لصديقك: ذاكَ رجلٌ لا يستحقُّ الصُّحبةَ مُشيراً إلى رجلٍ أمامك، وكقولك ذلكَ اللعينُ فعلَ كذا، وكقوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: 2].

11- أن يُجْعَلَ القُرْبُ ذريعةً لقُرْبِ حصولِ الشَّيْءِ⁽²⁾، نحوَ هذهِ القيامةِ قامت، وقد أهملَ هذا القسمَ أكثرُ البلاغيينَ.

12- التَّنْبِيهُ عندَ الإشارةِ إلى موصوفٍ على أنَّ المُشارَ إليهِ جديرٌ بما يُسندُ إليهِ من أجلِّ اتِّصافِهِ بتلكَ الصِّفَاتِ⁽³⁾، ومن أمثلة ذلكَ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 3-5]، فعدَّدَ صفاتهمُ أولاً من إيمانٍ بالغيبِ وإقامةٍ للصلاةِ وإنفاقٍ في سبيلِ الله، ثمَّ أشارَ إليهم بأولئك، وفي هذهِ الإشارةِ تنبيهٌ على أنَّهم يستحقُّونَ الحُكْمَ المُسندَ إليهم وهو الهدى من ربِّهم والفلاحُ، واستحقُّوا ذلكَ من أجلِّ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ، ومنه قولُ الشاعر:

وَللهِ صُعْلُوكٌ يُسَاوِرُ هَمَّهُ
فَتَى طَلِبَاتٍ لَا يَرَى الخُمْصَ تَرَحَةً
إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ
تَرَى رُمْحَهُ وَتَبْلَهُ وَمَجَنَّهُ
وَيَمْضِي عَلَى الْأَحْدَاثِ وَالذَّهْرِ مُقَدِّمًا
وَلَا شِبَعَةً إِنْ نَالَهَا عَدَّ مَغْنَمًا
تَيْمَمَ كُبْرَاهُنَّ ثَمَّتَ صَمًّا
وَذَا شُطْبِ عَضْبِ الضَّرْبِيَّةِ مَخْذَمًا

(1) السكاكي، مفتاح العلوم: ص184؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص120؛ والطبي، التبيين: ص72؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص207؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والعصام، الأطول: ج1، ص312؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص14

(2) التفتازاني، المطول: ص223؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص149

(3) الزمخشري، الكشاف: ج1، ص84؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص121؛ والطبي، التبيين: ص72؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص208؛ والتفتازاني، المطول: ص224؛ والعصام، الأطول: ج1، ص313؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3، ص475؛ والإتقان: ص295

وَأَحْنَاءَ سَرَجٍ قَاتِرٍ وَلِجَامَةٍ عَتَادَ فَتَى هَيْجَا وَطَرْفًا مُسَوَّمَا
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكِ فَحُسْنَى تَنَاوُهُ وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمًا (1)
وقد تكون الصفات المُسندة صفات ذم كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ
بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ
هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: 27]، وقد اعترض السبكي (2) بأنه قد يُؤتى بغير الإشارة
وتتحقق هذه الوظيفة فلا ميزة أو مناسبة للإشارة هنا، نقول مثلاً: جاء زيدٌ الفاضلُ
العالمُ وهو يستحق الاحترام، وأجاب العصام (3) على هذا الاعتراض بأن اسم الإشارة
بمنزلة قولنا: المتَّصفُ بهذه الصفات، فهي مؤولةٌ بمشتقٍّ، ولأنَّ إيراد اسم الإشارة
لجعلِه كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتِّصافِ وتعليق الحكم بالمشتقِّ يُشعرُ
بعليَّةِ الاتِّصافِ.

ووجه آخر عند العصام أنَّ إيراد اسم الإشارة بعد وصف المُشارِ إليه يكونُ
فيه تفخيمٌ للأوصافِ أو تحقيرٌ، ويترتبُ على ذلك تعظيمُ الذاتِ المُتَّصِفَةِ أو تحقيرها.
وأجاب الدسوقي (4) بأنَّ الإشارة تُفيدُ ملاحظة الأوصافِ لأنها لكمال التمييزِ
فيلاحظُ معها الوصفُ بخلاف الضمير فهو موضوعٌ للذاتِ فقط.
وبعد عرض هذه الوظائفِ والدلالاتِ لا بدَّ من القولِ أنَّه لا علاقة لها بالجانبِ
الدَّالِّيِّ للتعريفِ سوى الدلالةِ على أكمل التمييزِ لأنه من مقتضى التعريفِ والتعيينِ،
وأما سائرُ ذلك فمستفادٌ من السِّياقِ.

4.2.2 الموصول، وظيفته ودلالاته:

قدَّمَ علماءُ البلاغةِ الحديثَ عن الموصولِ على الحديثِ عن الإشارةِ مع أنَّ اسمَ
الإشارةِ أرفعُ رتبةً منه بناءً على مذهبِ الجمهورِ كما تقررَ عندَ النحويِّينَ، وأجيبَ
على ذلك من وجوه:

(1) _ الأبيات لحاتم الطائي أبي عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني، شاعر جاهلي فارس جواد
يضرب المثل بكرمه، توفي 46 ق.هـ. ديوانه، صنعة يحيى بن مدرك الطائي برواية هشام بن محمد
الكلبي، تحقيق ودراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط2 - 1990، ص226 - 227

(2) _ السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284

(3) _ العصام، الأطول: ج1، ص313

(4) _ الدسوقي، حاشيته: ج1، ص603

أ - لأنَّ فيه شبه الألقاب بإفادته وصفاً يدلُّ على الرِّفعة أو الضَّعة فيكون أقربَ للعلم⁽¹⁾.

ب - لأنَّ الموصول قد يكون أرفع من الإشارة بحسب سياق الكلام، وهو رأيُ البابرتي، ووجه ذلك أنَّ الموصول له جهتان في التعريفِ الأداة في أوله والصلة، وأمَّا الإشارةُ فمن جهة واحدة⁽²⁾.

وتعليلُ التعليل لا يستقيم؛ لأنَّ الرَّاجح كما تقررَ عندَ النحويين أنَّ الأداة زائدة في الموصولات وليست للتعريف، فهو مُتعرِّفٌ من جهة واحدة وهي الصِّلة، وأمَّا الإشارةُ فقولُه فيها مُخالفٌ لما عليه جمهورُ النحويين من البصريين والكوفيِّين في أنَّها مُتعرِّفةٌ من جهتين العين والقلب فهي بذلك أرفعُ رتبةً من الموصول.

وقد انطلقَ البلاغيون في تناولهم لوظائفِ الموصولِ ودلالاته من كونِ الصِّلةِ والموصولِ شيئاً واحداً، فجعلوا ما تتضمَّنه جملةُ الصِّلةِ دلالاتٍ ووظائفٍ يقومُ بها الموصولُ، ويمكنُ حصرُ ما ذهبَ إليه البلاغيون بما يلي:

أولاً - أن يصحَّ إحضاره في ذهن السامع بواسطة جملة معلومة الانتساب إليه لعدم معرفة شيء من أحواله المُختصة سوى الصِّلة⁽³⁾، ويُقصدُ بذلك أن لا يعلم المُخاطبُ أو المتكلِّمُ أو كلاهما شيئاً من أحوال المُسنَدِ إليه إلا الصِّلة فيتحتمُ الإتيانُ بها، وذلك كأن يرى صديقك شخصاً يُكلِّمك وهو لا يعرفُ اسمه ولا شيئاً من أحواله إلا أنَّه يُكلِّمك، فيقولُ لك: الذي كَلَّمك لا أعرفُه.

واعترضَ بأنَّ هذه الحالة لا تختصُّ بالموصول، فالإضافة قد تقومُ بهذه الوظيفة، فبدل أن تقول: الذي زارك أمس رجلٌ عالمٌ، يمكنُ أن تقول: زارك أمس رجلٌ عالمٌ، وأجيبَ على ذلك بأنَّه لا يجبُ اختصاصُ النُّكتهِ بتلك الطريق ولا أن تكونَ أولى بها، بل يكفي مناسبتها لها وحصولها بها وإن لم تقتصرَ عليها، فالافتضاءُ

(1) - المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص202؛ والشربيني، زين الدين عبدالرحمن بن محمد المصري 1014هـ -

فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، مطبعة مدرسة والده عباس الأول - القاهرة، ط1

- 1906، ج 2، ص160

(2) - البابرتي، شرح التلخيص: ص205

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص181؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص37؛ والقزويني،

التلخيص: ص58؛ والطبيبي، التبيان: ص65؛ والإيجي، الفوائد: ص118؛ والسبكي، عروس الأفراح:

ج1، ص279؛ والتفتازاني، المطول: ص218؛ والعصام، الأطول: ج1، ص302

هنا ليس إلا مجرد الملاءمة من غير اطراد ولا انعكاس أي لا يكون مقتضى كالعلة متى وجد وجد المعلول ومتى انتفت انتفى، فقد يوجد مقتضى ولا توجد الموصولية لحصول الغرض بغيرها سواء وجد مرجح أم لا⁽¹⁾.

وخالف التفتازاني⁽²⁾ فذهب إلى أن النكته يجب أن تكون موجبة أو مرجحة، وذكر الدسوقي⁽³⁾ أنه لا اعتراض على ذلك؛ لأن طريق الإضافة غير طريق الموصولية؛ لأن الأول إحضار للمعهد بعنوان النسبة الإضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف إليه، والثاني إحضاره بطريق النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الموصول به.

وهذه الفائدة التي يذكرها البلاغيون لا مدخل لها في البلاغة لأنها موضع أصلي فمتى انعدمت الطرق سوى الصلة تعينت الصلة ولا بلاغة في ذلك.

ثانياً - لاستهجان التصريح بالاسم⁽⁴⁾، وإنما يستهجن الاسم لعدة أمور:

1 - أن يشعر في أصله بمعنى تقع النفرة منه باستقذاره عرفاً واشمئزاز النفوس منه نحو: الذي يخرج من أحد السبيلين ناقض للوضوء، بدل البول والفساء مثلاً⁽⁵⁾.

2 - أن يكون من الألقاب والأسماء المذمومة المبعوضة فنقول مثلاً: جاء الذي أكرمني، إذا كان اسمه مذموماً، نحو: كلب أو حمار⁽⁶⁾...

3 - لأنه يشاء منه نحو: بوم و غراب، فإن العرب تتشائم من هذين الطائرين⁽⁷⁾.

4 - من جهة تركيب حروفه بأن تأباه الأذواق والأسماع، ومثل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: 24] بدل زليخا لأنه مستنقل

على اللسان⁽⁸⁾.

(1) - المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص202؛ والدسوقي، حاشيته: ج1، ص579

(2) - التفتازاني، المطول: ص218

(3) - الدسوقي، حاشيته: ج1، ص580

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ والقرويني، الإيضاح: ج1، ص115؛ والطبي، التبيان: ص66؛

والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص279؛ والعصام، الأطول: ج1، ص303؛ والسيوطي، الإتيان: ص295

(5) - المفتي، خلاصة المعاني: ص160؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص203

(6) - البابرني، شرح التلخيص: ص202

(7) - المفتي، خلاصة المعاني: ص160

(8) - المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص203؛ والدسوقي، حاشيته: ج1، ص582

5 - لمصلحة تعودُ على المُسندِ إليه أو غيره، ومثَّلَ العصام⁽¹⁾ بالآيةِ السَّابِقَةِ، حيثُ جَعَلَ العُدُولَ عن التَّصريحِ بالاسمِ لمصلحةِ امرأةِ العزيزِ لأنها ذاتُ مكانةٍ في قومها، ومن كان بهذه الصِّفةِ إذا احتيجَ أن يُذكَرَ ما صدرَ عنه ممَّا لا يليقُ به لا يحسنُ أن يُصرَّحَ باسمه.

وعارضَ بعضُ المُحدِّثين⁽²⁾ أن يكونَ الموصولُ في الآيةِ لاستهجانِ التَّصريحِ بالاسمِ ورأى أن قولَ البلاغيينَ في ذلك افتراءً على الله بغيرِ علمٍ، ثمَّ رجَّحَ أن يكونَ السَّبَبُ نمطًا من أدبِ القرآنِ الذي تلقاهُ في كثيرٍ من الآياتِ حيثُ لا يُصرَّحُ بأسماءِ يرى أن التَّصريحَ بها إلصاقٌ لِعَارٍ قد يُطارِدُ صاحبَهُ طولَ العُمُرِ بل طيلةَ الزَّمَنِ، ثمَّ مثَّلَ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلْفُوا﴾ [التوبة: 118]، وقوله

تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ

إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: 173]، وهذا الرَّأْيُ هو مضمونُ

ما ذهبَ إليه العصام من أنَّ عدمَ التَّصريحِ بالاسمِ قد يكونُ لمصلحةِ المُسندِ إليه، وذلك إذا كانَ ذا مكانةٍ في قومه وشرفٍ فلا يحسنُ أن يُصرَّحَ بالاسمِ، والفكرةُ نفسها مُشتركةٌ بينهما.

ثمَّ إنَّ تمثيلاً بالآيةِ الثَّانِيَةِ لا يستقيمُ، ولا أدري كيفَ مثَّلَ بها، وأيُّ عارٍ سِيلْحَقُ أولئك الذينَ قالَ لهمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ولكنَّهم ما استكانوا ولا تَوَانَوْا بل زادهمُ اللهُ إيمانًا فأثنى عليهم في آخرِ الآيةِ؟! ...

ومن أمثلةِ الإتيانِ بالموصولِ لاستهجانِ التَّصريحِ بالاسمِ قولُ حسانَ:

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ قُلْتُ الَّذِي زَعَمْتُمْ فَلَا رَفَعْتَ سَوْطِي إِلَيَّ أَنَامِلِي
وَإِنَّ الَّذِي قَدْ قِيلَ لَيْسَ بِلَائِطٍ بِهَا الدَّهْرُ بَلْ قَوْلُ امْرِئٍ بِي مَاحِلٍ⁽³⁾

(1) - العصام، الأطول: ج1، ص303؛ والسيوطي، الإتيان: ص295

(2) - عيد، فلسفة البلاغة: ص69-70؛ ويرى عبدالفتاح لاشين أن هذا رأي محتمل ولم يعارض رأي البلاغيين: لاشين، عبدالفتاح. المعاني في ضوء أساليب القرآن، المكتبة الأموية - القاهرة، ط4 - 1983، ص241

(3) - البيتان لحسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ؓ شاعر الرسول ﷺ، مخضرم عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام وقد عمي قبل وفاته 54هـ. ديوانه، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس - بيروت، د.ت، ص381

فالشاعرُ هنا ينفي عن نفسه أن يكونَ قد خاضَ في حديثِ الإفكِ وأتته عائشة رضي الله عنها، وهو لم يُصرِّحْ بالقول بل وضع موضعه الموصول في البيتين فقال: (الذي قيل) استهجاناً بأن يُصرِّحَ به لأنه ممَّا تأباه النفوسُ الشريفةُ.

ثالثاً - زيادة التقرير⁽¹⁾: أي التحقيق والتثبيت، واختلف⁽²⁾ في ما هو المقررُ قيل هو المُسنَدُ، وقيل المُسنَدُ إليه، وقيل الغرضُ المسوقُ له الكلامُ، والمثالُ المذكورُ عندَ البلاغيينَ يحتملُ الثلاثةَ، وهو قوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ آتَى هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ

نَفْسِهِ﴾ [يوسف: 24]، قيل لتقريرِ الغرضِ المسوقِ له الكلامُ وعليه اقتصرَ القزويني وهو نزاهةُ يوسفَ عليه السلام، فكونه في بيتها مملوكاً لها يستوجبُ الألفةَ والمخالطةَ وتسهيلَ التمكنِ ومع ذلك امتنعَ عنها، وهذا لا يتحققُ لو قيلَ وراودته زليخاً أو امرأة العزيز، ويحتملُ أن يكونَ لتقريرِ المُسنَدِ إليه، وهو التي هو في بيتها، ولو قال امرأة العزيز لا يحتملُ أن يكونَ له نسوةٌ أخرى، ولو قال زليخاً لا يحتملُ الاشتراكَ بامرأةٍ أخرى لها الاسمُ نفسه، وقد يكونَ لتقريرِ الغرضِ المُسنَدِ وهو المرادة، فإن كونه في بيتها قريباً منها وما يترتبُ عليه من طولِ المخالطةِ والألفةِ أدعى لحدوثِ المرادة وأدلَّ عليها من الاسمِ .

ومن أمثلة التقريرِ في غيرِ بابِ المُسنَدِ إليه:

أَعْبَادَ الْمَسِيحِ يَخَافُ صَحْبِي وَنَحْنُ عَبِيدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيحاً⁽³⁾

فهو زيادةٌ لتقريرِ عدمِ خوفهم من النصارى، وهذا مُستفادٌ من الصلَّةِ لأنَّ كونهم عبيدَ الذي خلقَ المسيحَ يُعطيهم من القوةِ الإيمانيةِ ما يجعلهم لا يخافونَ مَنْ عبدَ عبداً لله.

ومن أمثلة الطيبي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢١﴾

الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 2،3]، ولم يقلُ

المؤمنينَ بالغيبِ لأنَّ جملةَ الصلَّةِ تُفيدُ الاستمراريةَ وفي ذلك زيادةٌ لتقريرِ إيمانهم.

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ وابن الناظم، المصباح: ص106؛ والجرجاني محمد، الإشارات

والتنبيهات: ص37؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص115؛ والطيبي، التبيان: ص65؛ والإيجي، الفوائد:

ص118؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص279؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص202

(2) - العصام، الأطول: ج1، ص303؛ والمغربي، مواهب الفتح: ج1، ص302؛ والمفتي، خلاصة المعاني:

ص160

(3) - للمعري في سقط الزند: 58، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص85

ومن أمثلة البلاغيين أيضاً:

أَتَحْبِسُنِي بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالَّتِي إِلَيْهَا رِقَابُ النَّاسِ تَهْوِي مُنْبِيهَا⁽¹⁾
يُرِيدُ مَكَّةَ، وَعَدَلَ إِلَى الْمَوْصُولِ زِيَادَةً فِي تَقْرِيرِ إِنْكَارِهِ لِحَبْسِهِ فِي مَكَانٍ لَا
يُصَلِحُ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ وَالتَّذَلُّلِ لِلَّهِ تَعَالَى.

رابعاً - التّفخيم⁽²⁾ ويقصدون به التّعظيم والتّهويل، ولم يذكره السّكاكي، والكلام
هنا لا يختلف كثيراً عما ذكره النّحويّون، فيكثر ذلك في (ما) لما فيها من إبهام كقوله
تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: 10]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَىٰ السِّدْرَةَ
مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: 10]، وكقول الشاعر:

مَضَىٰ بِهَا مَا مَضَىٰ مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِي⁽³⁾
ويرى البابرّي أنّ هذا مُختصٌّ بهذه اللفظة وهي (ما)، وهو الغالب في تمثيل
النّحويّين والبلاغيّين أن يمثّلوا بهذه الكلمة فقط، وقد ذكر ابن مالك أمثلة على الذي
نحو:

رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلَّهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ⁽⁴⁾
ومثّل ابن الأثير⁽⁵⁾ وتبعه ابن النّقيب⁽⁶⁾ بمثل ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ
الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: 19]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]، وقول الشاعر:

- (1) _ للفرزدق في ديوانه: ج1، ص60، وسبقت ترجمة الشاعر: ص83
- (2) _ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص38؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص116؛ والطبي، التبيان: ص66؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص279؛ والبابرّي، شرح التلخيص: ص202؛ والنقّازاني، المطول: ص219؛ والعصام، الأطول: ج1، ص304؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص161
- (3) _ البيت بلا نسبة في ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلّي 637هـ. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط1939، ج2، ص31؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص116
- (4) _ ينظر هامش ص45 من هذه الدراسة
- (5) _ ابن الأثير، المثل السائر: ج2، ص29-30
- (6) _ ابن النقيب، أبو عبدالله محمد بن سليمان البلخي 698هـ. مقدمة تفسيره في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن، كشف عنها وعلق حواشيتها زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1 - 1995، ص375

بَعِيدٌ مَقِيلِ الصَّدْرِ لَا يُدْرِكُ الَّتِي يُحَاوِلُهَا مِنْهُ الْأَرِيبُ الْمُخَادِعُ⁽¹⁾
ويبدو أن مرجع التّفخيمِ والتّهويلِ في ذلك هو الإبهامُ الذي في الموصولِ والصّلةِ،
حيثُ يفسحُ المجالَ للفكرِ والخيالِ ليتوهمَ من العِظَمِ والهولِ أبلغَ حدودِه وأبعدَ كُنْهِهِ.
خامساً - تنبيهُ المُخاطَبِ على خطأ⁽²⁾: قد يُؤتى بالموصولِ لتنبيهِ المُخاطَبِ على خطأ
في اعتقاده أو اعتقادِ غيره حيثُ تتضمّنُ جملةُ الصّلةِ هذا التنبيهَ، ويمثّلُ البلاغيّونَ
بقولِ الشّاعرِ:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا⁽³⁾
فالشّاعرُ يُنبّهُ أبناءَهُ على أنّ الذينَ يظنونهم إخواناً يفرحون لهلاكهم، فهؤلاء ليسوا
بإخوةٍ ويجبُ الحذرُ منهم، ففي جملةِ الصّلةِ من التنبيهِ على الخطأِ ما لا يتحقّقُ
بقوله: إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِيِّينَ يَشْفِي غَلِيلَ... وكقولك: إِنَّ الَّذِي رَأَيْتَهُ مُحِبّاً لَكَ يَفْرَحُ
لِحُزْنِكَ، ومن أمثلةِ الخطأِ من غيرِ المُخاطَبِ قولك: إِنَّ مَنْ يَظُنُّهُ زَيْدٌ أَخَاهُ يَفْرَحُ
لمرضه.

وهذا القسمُ جعلهُ السّكاكيُّ ممّا يتفرّعُ عن الإيماءِ كما سيأتي، وجعلهُ القزويني
قسماً قائماً بذاته، وذكرَ العصامُ⁽⁴⁾ أنّه قد يكونُ للتنبيهِ على صوابٍ، نحو: إِنَّ الَّذِي
رَأَيْتَهُ مُحِبّاً لَكَ لَمْ يَقْصُرْ فِي حَقِّكَ.
سادساً - الإيماءُ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ⁽⁵⁾:

- (1) البيت للبحثري الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، شاعر كبير وأحد الثلاثة الذين قيل فيهم إنهم أشعر أبناء عصرهم: المتنبي وأبو تمام والبحتري، ويقال لشعره سلاسل الذهب، ألف كتاب الحماسة وهو على مثال حماسة أبي تمام، توفي 284هـ. ديوانه، شرح وتعليق محمد التونجي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1 - 1994، ج 2، ص 296، برواية بعيد مقيل السر لا يقبل التي ... والرواية المذكورة في ابن الأثير، المثل السائر: ج 2، ص 30
- (2) القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 116؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 280؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 203؛ والتفتازاني، المطول: ص 219؛ والعباسي، معاهد التنصيص: ج 1، ص 102
- (3) البيت لعبد بن الطيب، عبدة بن يزيد الطبيب بن عمرو التميمي، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام، كان أسود اللون شجاعاً، توفي 25هـ. الضبي، المفضليات: ص 125
- (4) العصام، الأطول: ج 1، ص 306
- (5) السكاكي، مفتاح العلوم: ص 182؛ وابن الناظم، المصباح: ص 607؛ والقزويني، التلخيص: ص 61؛ والطبيبي، التبيان: ص 68؛ والإيجي، الفوائد: ص 120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 280؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 203؛ والتفتازاني، المطول: ص 222؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 207

ويقصدُ البلاغيونَ بذلكَ الإشارةَ إلى نوعِ الخبرِ وطريقهِ من مدحٍ وذمٍّ وثوابٍ وعقابٍ.... حيثُ يكونُ في جملةِ الصلَّةِ ما يُشيرُ لذلكَ، وهذا كالإِرْصَادِ في عِلْمِ البديعِ، ومثال ذلكَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60]، فإنَّ الاستكبارَ عن عبادةِ الله تعالى في جملةِ الصلَّةِ يُومئُ إلى أنَّ الخبرَ من جنسِ العقوبةِ والإذلالِ، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: 107]، تتضمَّنُ جملةُ الصلَّةِ الإيمانَ باللهِ تعالى وعَمَلَ الصَّالِحَاتِ، وهذا يُومئُ إلى أنَّ الخبرَ من جنسِ النِّعَمِ والثَّوابِ.

وَيَبْتَنِقُ مِنَ الْإِيمَاءِ بِالْمَوْصُولِ الْأَعْرَاضِ الْآتِيَةِ:

أ – أن يكونَ وسيلةً إلى التَّعْرِيزِ بِالتَّعْظِيمِ لَشَأْنِ الْخَبَرِ (1)، نحو:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (2)

فمضمونُ صلةِ الموصولِ وهو رَفَعُ السَّمَاءِ يُومئُ إلى أنَّ الخبرَ من جنسِ البناءِ والرَّفْعَةِ، وهذا فيه تعريضٌ بتعظيمِ شأنِ هذا الخبرِ وهو بناءُ بيتِ شَرَفِ قَوْمِ الْفَرَزْدَقِ وَعِزِّهِمْ لكونِهِ صادراً عَمَّنْ رَفَعَ السَّمَاءَ وَأَعْلَاهَا.

ب – أن يكونَ وسيلةً إلى التَّعْرِيزِ بِالتَّعْظِيمِ لَشَأْنِ غَيْرِ الْخَبَرِ (3)، ومثاله قولُهُ تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ

الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 92]، فجملةُ الصلَّةِ تتضمَّنُ تَكْذِيبَ شُعَيْبٍ وَهُونِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا يُومئُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مِنْ جِنْسِ الْعُقُوبَةِ وَالْإِذْلَالِ وَهُوَ خُسْرَانُ الْمُكْذِبِينَ بِهِ، وَهَذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ تَعْظِيمُ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّ خُسْرَانَ مَنْ كَذَّبَهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ ذُو شَأْنٍ عَظِيمٍ حَتَّى اسْتَحَقُّوا ذَلِكَ الْخُسْرَانَ.

(1) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص117؛ والطبيبي، التبيان: ص67؛

والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص280؛ والعصام، الأطول: ج1، ص307

(2) _ البيت للفرزدق في ديوانه: ج1، ص155، وسبقت ترجمة الشاعر ص83

(3) _ القزويني، الإيضاح: ج1، ص117؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص281؛ والتفتازاني، المطول:

ص222؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص164

ج - أن يكون وسيلةً للتعريض بالإهانة لشأن الخبر⁽¹⁾، ومثال ذلك: الذي لا طاقة له أعاتك والذي لا يعرف الفقه صنف فيه، تحقيراً لشأن الإغاثة والمصنّف.

د - أن يكون وسيلةً للتعريض بالإهانة لشأن غير الخبر⁽²⁾، ومثال ذلك: إن الذي يتبع الشيطان خاسراً تحقيراً لشأن الشيطان. واقتصر القزويني على الأول والثاني ولم يذكر الثالث والرابع.

هـ - أن يكون وسيلةً لتبويه المخاطب على خطأ⁽³⁾: ومثّل له السكاكي بقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا⁽⁴⁾

وسبق الاستشهاد به سابقاً على التنبيه على الخطأ دون وجود إيماء إلى وجه بناء الخبر، وهذا بناء على مذهب القزويني الذي خالف السكاكي، فهو يرى أنه لا إيماء إلى وجه بناء الخبر في ذلك وأنه لا يستبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه، وردّ التفتازاني⁽⁵⁾ هذا الاعتراض بأن الذوق والعرف شاهداً صدق على وجود الإيماء فإنك لو قلت عند جماعة يعتقدهم المخاطبون إخواناً: إن الذين... كان فيه إيماء إلى أن الخبر من جنس ما يُنافي المودّة.

ويبدو لي أن القزويني لم يُخطئ في نفي جعله مُتفرّعاً عن الإيماء؛ لأنّ التنبيه على الخطأ مُستفاد من صلة الموصول ولا مدخل للإيماء في ذلك، ولكن يُؤخذ على القزويني أنه نفى وجود الإيماء في البيت والصحيح أن الإيماء موجود وإن لم يكن له مدخل في التنبيه على الخطأ، ثمّ إنه ناقض نفسه فهو ينفي وجود الإيماء ثم يقول: ولا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه، فالإيماء بناءً على ذلك موجود.

وردّ السبكي على اعتراض القزويني بقوله: (قال في الإيضاح: وكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني، والمُسند إليه في البيت الثاني ليس فيه إيماء إلى وجه بناء

(1) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والتفتازاني، المطول: ص222؛ والمفتي، خلاصة المعاني:

ص164؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص207

(2) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والتفتازاني، المطول: ص222؛ والمفتي، خلاصة المعاني:

ص164؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص207

(3) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والطبي، التبيان: ص67؛ والإيجي، الفوائد: ص119؛ والتفتازاني،

المطول: ص222؛ والعصام، الأطول: ج1، ص306

(4) _ ينظر هامش ص95 من هذه الدراسة.

(5) _ التفتازاني، المطول: ص220

الخبرِ عليه؟ بل لا يبعدُ أن يكونَ فيه إيماءٌ إلى بناءِ نقيضه عليه. قلتُ: وهو اعتراضٌ فاسدٌ فإنَّ السَّكَّاءِيَّ إِنَّمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى مَا قُصِدَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْخَطَا، ولم يجعلِ الأوَّلَ ذريعةً للثاني، بل كلاهما كلامانِ مُنفصلانِ⁽¹⁾.

واعترضُ السبكي فاسدٌ؛ لأنَّ السَّكَّاءِيَّ جعلَ الإيماءَ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ ذريعةً لذلك، فهما كلامانِ مُتصلانِ وليسَا مُنفصلينِ كما زعمَ، قالَ السَّكَّاءِيُّ: (وربَّما جعلَ ذريعةً إلى التَّنْبِيهِ لِلْمُخَاطَبِ عَلَى خَطَا...)⁽²⁾ والضميرُ راجعٌ للإيماءِ، أمَّا الَّذي جعلهما مُنفصلينِ فهو القزويني⁽³⁾ في الإيضاح، فتبيَّنَ أَنَّهُ لا وجهَ لردِّ السبكي هُنا.

واعترضَ بعضُ المُحدِّثينِ⁽⁴⁾ على هذه الفائدةِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ لا ميزةَ للموصولِ هُنا ويمكنُ أن يتحقَّقَ ذلكَ بالتَّكثيرِ، والمُهمُّ هو بناءُ الجملةِ فنيًّا بقطعِ النَّظَرِ عَنِ التَّعْرِيفِ والتَّكثيرِ، وهذا صحيحٌ فالَّذي حَقَّقَ هذه الفائدةَ في الموصولِ هو المعنى الَّذي تتضمَّنُهُ الصَّلَةُ وما يتضمَّنُهُ الموصولُ من معنى الجزاءِ بحيثُ يدلُّ على تَعَلُّقِ حُكْمينِ معًا تمامًا كما في جملةِ الشرطِ فيمكنُ أن تقولَ: مَنْ يَعْمَلُ صَالِحًا يُفْلِحْ، وَمَنْ يَكْفُرُ يَخْسِرْ، فيكونُ في الجملتينِ إيماءٌ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ، فالعملُ الصَّالِحُ يَوْمِيٌّ إلى الفلاحِ، والكفرُ يَوْمِيٌّ إلى الخُسْرانِ، وحَقَّقَ هذا الإيماءَ مايتضمَّنُهُ اسمُ الشرطِ من جزاءٍ وترتَّبَ حُكْمَ على آخرَ معَ أَنَّهُ نكرةٌ، ويمكنُ أن يتحقَّقَ ذلكَ بالإضافةِ نحو: كُلُّ كاذبٍ مصيرُهُ جهنَّمُ، فالجزءُ الأوَّلُ من الجملةِ يَوْمِيٌّ إلى النَّتِيجَةِ وهي الخبرُ وهذا مُستفادٌ من بناءِ الجملةِ وما تتضمَّنُهُ من معنى الجزاءِ وترتَّبَ حُكْمَ على آخرَ.

سابعًا - أن يكونَ وسيلةً لتحقيقِ الخبرِ⁽⁵⁾، ومثَّلَ عليه السَّكَّاءِيُّ بقولِ الشَّاعرِ :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتَ بَيْنَنَا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غُولُ⁽⁶⁾

وخالفهُ القزويني⁽⁷⁾ بأنَّهُ لا يظهرُ فرقٌ بينَ تحقيقِ الخبرِ وبينَ الإيماءِ إلى وجهِ بناءِ

(1) _ السبكي، عروس الأفراح: ج: 1، ص 281

(2) _ السكائي، مفتاح العلوم: ص 182

(3) _ القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 117-118

(4) _ عيد، فلسفة البلاغة: ص 70

(5) _ السكائي، مفتاح العلوم: ص 182؛ وابن الناظم، المصباح: ص 107؛ والطبيي، التبيان: ص 68؛ والسبكي،

عروس الأفراح: ج 1، ص 281؛ والتفتازاني، المطول: ص 222

(6) _ البيت لعبدية بن الطبيب في الضبي، المفضليات: ص 125، وسبقت ترجمة الشاعر ص 95

(7) _ القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 117

الخبر، وأجيب⁽¹⁾ بأن الإيماء مجرد الإشارة إلى وجه بناء الخبر بلا دليل، وأما تحقيقه فيكون لبيان ثبوت حدوثه في الخارج فهو بمنزلة دليل عليه، فإن هجرة محبوبته في البيت وإقامتها بالكوفة دليل على انقطاع المودة منه وإلا لما هاجرت وفارقت؛ لأن الإنسان لا يفارق ويهاجر من مكانه إلا إذا كرهه وتضايق منه.

والصحيح خلاف ذلك فإن شطر البيت الأول يومي بأزدياد فرط الجوى ولهيب العشق والهوى، فإن المحب إذا ابتعد عن معشوقه وفارق دياره ازداد له شوقاً ولذكراه عشقاً، وهذه عادة الشعراء كما قال جميل:

يَمُوتُ الْهَوَى مَنِي إِذَا مَا لَقِيَتْهَا وَيَحْيَى إِذَا فَارَقَتْهَا فَيَعُودُ⁽²⁾

وعلى هذا فإن ما ذهب إليه القزويني هو الصحيح.

وقد حاول بسيوني فيود⁽³⁾ التوفيق بين القزويني والسكاكي، وقال: إن السكاكي ربمّا نظر إلى حال الشاعر بعد حلول الشيب وانقطاع الشباب فلم يعد له في الهوى مجال لذا قال في البيت التالي:

فَعَدَّ عَنْهَا وَلَا تُشْغَلْكَ عَنْ عَمَلٍ إِنَّ الصَّبَابَةَ بَعْدَ الشَّيْبِ تَضَلُّلٌ

لذا عدّه السكاكي إيماءً إلى بناء وجه الخبر وتحقيقه، ونظر القزويني إلى عادة الشعراء في ازدياد الشوق بالبعد فجعله لبناء نقيضه عليه، وهذا لا يستقيم لأن الشيء لا يكون فيه إشارة إلى تحقيق الخبر ونقيضه معاً فكيف يجتمع الضدان، ثم إن القزويني لم يجعله من بناء نقيضه عليه كما فهم بسيوني فيود ويبدو أن الأمر التبس عليه في ذلك، وإنما اكتفى القزويني بقوله: إنه لا يظهر فرق بين بناء وجه الخبر عليه وتحقيقه.

ثامناً – التشويق⁽⁴⁾، وذلك بأن ينتبه السامع ويتوجه ذهنه إلى ما سيخبر به، كما في

(1) _ السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص281؛ والبايرتي، شرح التلخيص: ص205؛ والعصام، الأطول: ج1، ص730

(2) _ البيت لجميل بثينة، وهو جميل بن عبد الله بن معمر العذري، شاعر من عشاق العرب اتصف شعره بالرقّة وأكثره نسيباً وغزلاً وفخراً أحب بثينة أحد بنات قومه فتناقل الناس أخبارهما، فمُنِعَ عنها وتوفي بمصر 82هـ. ديوانه، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1 – 1992، ص68

(3) _ فيود، علم المعاني: ص96

(4) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ وابن الناظم، المصباح: ص106؛ والطبي، التبيان: ص68؛

والسيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. شرح عقود الجمان في علم

المعاني والبيان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط1939، ص16

قول الشاعر:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِّيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحَدَّتْ مِنْ جَمَادٍ⁽¹⁾
يريدُ الإنسانَ الذي خُلِقَ من ترابٍ، ثمَّ صارَ جسداً حياً بالروحِ، ويُلاحَظُ أنَّ صِلَةَ
الموصولِ تتضمَّنُ حكماً تتشوقُّ النَّفسُ لمعرفتهِ، ويزيدُ التشويقَ ما في الموصولِ من
إبهامٍ.

تاسعاً-التَّسْلِيَّةُ⁽²⁾، ولم يُصرِّحِ السَّكَّاكِيُّ بهذا الغرضِ واكتفى بقوله أو على معنَى آخرَ
ثمَّ ساقَ المثالَ، وكذلك الإيجي، أما القزويني فلم يذكره، وهذا تعبيرُ الطيبي، وأما
السبكي⁽³⁾ فعبرَ عنه بجبرِ خواطرِ الفقراءِ، ومثَّلَ البلاغيونَ على ذلكَ بقولِ الشاعرِ:
إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تُونِسُهُ الرَّحْمَةُ فِي لَحْدِهِ⁽⁴⁾

عاشراً — وقد يأتي الموصولُ لغرضِ إخفاءِ الأمرِ عن غيرِ المقصودِ بالخطابِ، ولم
أجدُ من ذكرَ هذا الغرضِ فيما بينَ يديَّ من مصادرٍ من القدماءِ سوى الإيجي⁽⁵⁾،
وهو غرضٌ حريٌّ بأن يُذكرَ، ولا أدري كيفَ فاتَ السَّكَّاكِيُّ والقزويني ذكره، ومثاله
قولك: الَّذِي طَلَبْتَهُ سَيِّصِلُكَ، وَالَّذِي زَارَكَ رَجُلٌ شَرِيرٌ.

وذكرَ بسبيوني فيود⁽⁶⁾ أنه قد يُؤتى بهذا الغرضِ لتحقيقِ غرضٍ آخرَ وهو الرَّغْبَةُ
في هدايةِ المقصودِ واستمالتهِ، ومثَّلَ بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: 204]، و قوله
تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: 8]
وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ
وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ هُمُ عَذَابُ مُهِينٍ﴾ [لقمان: 6].

(1) _ للمعري في سقط الزند: ص204، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص85

(2) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والإيجي، الفوائد: ص119؛ والطبيبي، التبيان: ص68؛ والسيوطي،
شرح عقود الجمان: ص16

(3) _ السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص282

(4) _ للمعري في سقط الزند: ص209

(5) _ الإيجي، الفوائد: ص118؛ وتبعه بعض المحدثين ينظر قليلة، البلاغة الاصطلاحية: ص217؛ وفيود،

علم المعاني: ص97 - 98؛ والبدري، بحوث المطابقة: ص166

(6) _ فيود، علم المعاني: ص98، ويبدو أنه ما ذكره السيوطي من الستر عليه، معترك الأقران: ج3، ص475

وذكر التفازاني⁽¹⁾ دلالتين للموصول أهملهما أكثر البلاغيين، وهما:
أ – الحث على التعظيم أو الترحم أو التحقير، نحو: جاء الذي أكرمك، وجاء الذي
أهانك، وجاء الذي سرق بيته وقتل ولده.

ب – التهكم، ومثاله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: 6].

والصحيح أنهما مستفادتان من السياق وحده ولا مدخل للموصول فيه، ولا بُدَّ
من القول إن أكثر ما ذكره البلاغيون هنا لا يخلو من تكلف، ومرد الأمر فيه إلى
السياق ولا يمكن أن تكون قاعدة مقيسة وهذا ما رمى إليه التفازاني حين قال:
(ولطائف هذا الباب لا تكاد تُضبط)⁽²⁾.

5.2.2 المَعْرِفُ بِالْأَدَاةِ، وَظَائِفُهُ وَدَلَالَتُهُ:

يرى البلاغيون أن المسند إليه يأتي معرفة بالأداة لدالتين رئيسيتين يتفرع عن
كل منهما عدة دلالات:

الأولى – العهد الخارجي⁽³⁾، ويقصد به تعيين الشيء خارج الذهن في واقع
الوجود ويسمى السكائي (حصه معهودة من الحقيقة) أي لتعيين قدر من حقيقة
الشيء قد يكون واحداً أو اثنين أو ثلاثة فأكثر، وهذا النوع ثلاثة أقسام:

أ – العهد الصريحي⁽⁴⁾، ويقصد بذلك أن يتقدم مصحوبها مذكوراً صراحةً
نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ
رَسُولًا ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً﴾ [المزمل: 15، 16]، ويسمى عند
أكثر النحويين العهد الذكري.

ب – العهد الكنائي⁽⁵⁾، وذلك أن يتقدم مصحوبها كناية لا صريحاً ومثاله قوله تعالى:

(1) – التفازاني، المطول: ص222؛ والبدرى، بحوث المطابقة: ص166

(2) – التفازاني: ص222

(3) – السكائي، مفتاح العلوم: ص186؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص40؛ والقزويني، الإيضاح:
ج1، ص122؛ والطبيعي، التبيان: ص74؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس
الأفراح: ج1، ص285؛ والبابرني، شرح التلخيص: ص209؛ والتفازاني، المطول: ص224

(4) – الإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفازاني، مختصر المعاني: ص37؛ والبابرني، شرح التلخيص: ص209

(5) – السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص285؛ والتفازاني، المطول: ص224؛ والدسوقي، حاشيته: ج1،

ص604؛ والشربيني، فيض الفتاح: ج2، ص284

﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، فالأداة في (الذَّكَر) للعهد الكِنَائِي إذ تقدم الذَّكَرُ بشكل غير صريح في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتْ أُمُّرَأْتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]، وكانوا يَخْصُونَ ذلك بالذكور دون الإناث.

ج - العهد العِلْمِي⁽¹⁾، وهو أن لا يجري ذكرٌ لمصحوبها، ولكنه يكون معلوماً لدى المُخَاطَبِ بِسَبْقِ عِلْمٍ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: 40]، أو يكون حاضراً مُبْصِراً، نحو: أغلق الباب يا فتى، لِمَنْ كَانَ دَاخِلًا، وَالْقِرْطَاسَ لِمَنْ يُشَاهِدُهُ، وَالنَّحْوِيِّونَ كَمَا مَرَّ بِنَا يَجْعَلُونَ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ قِسْمًا خَاصًّا بِذَاتِهِ، فَمَا كَانَ مَعْلُومًا لَدَى الْمُخَاطَبِ غَيْرَ مَذْكَورٍ أَوْ حَاضِرٍ يُسَمُّونَهُ الْعَهْدَ الذَّهْنِيَّ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الْعِلْمِيَّ، وَمَا كَانَ حَاضِرًا يُسَمُّونَهُ الْعَهْدَ الْحُضُورِيَّ.

الثَّانِي - الْحَقِيقَةُ⁽²⁾ وهي ثلاثة أقسام:

أ - أن يُرَادَ بِهَا الْحَقِيقَةُ⁽³⁾ من حيث هي هي، لا ما تصدق عليه من أفراد، وتُسمَّى لَامَ الْجِنْسِ نَحْوَ: الْمَاءُ ضَرُورِيٌّ لِلْحَيَاةِ، وَالرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَمِنْهَا الْمُعْرَفَاتُ، نَحْوَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ... وَهَذَا الْقِسْمُ يُسَمِّيهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ لَامَ الْمَاهِيَّةِ، وَبَعْضُهُمُ الْحَقِيقَةَ وَبَعْضُهُمُ الطَّبِيعَةَ.

ب - الْعَهْدُ الذَّهْنِيُّ⁽⁴⁾، وَذَلِكَ بِأَن يُشَارَ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ ضِمَّنَ فَرْدٍ مُبْهَمٍ، نَحْوَ: ادْخُلِ السُّوقَ، حَيْثُ لَا سَوْقَ مُحَدَّدَةً، وَلَا يُرَادُ الْحَقِيقَةُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ، وَلَا الْجِنْسُ كُلُّهُ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ، وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: 13]، وَهَذَا وَمَا قَبْلَهُ قِسْمٌ وَاحِدٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ وَهِيَ لَامُ الْمَاهِيَّةِ، وَتَخْتَلَفُ عَنِ لَامِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ

(1) - الإيجي، الفوائد: ص 121؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 285؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 209؛

والتفتازاني، المطول: ص 224؛ والدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 604

(2) - البابرتي، شرح التلخيص: ص 210؛ والتفتازاني، المطول: ص 225؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 314؛

والمغربي، مواهب الفتح: ج 1، ص 215

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص 185؛ والقرويني، الإيضاح: ج 1، ص 122؛ والطبيبي، التبيان: ص 73؛

والإيجي، الفوائد: ص 120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 285

(4) - الجرجاني محمد، الإشارات والتبهيئات: ص 41؛ والقرويني، الإيضاح: ج 1، ص 123؛ والتفتازاني،

المطول: ص 225؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 318

عند النَّحْوِيِّينَ فهي ما كانَ لمعهودٍ غيرِ مذكورٍ.

ج - الاستغراق⁽¹⁾ وهي التي يُشارُ بها إلى الحقيقةِ ضمنَ جميعِ أفرادها، وهي قسمان:

1- الاستغراقُ الحقيقيُّ، وتأتي لتتناولَ جميعَ الأفرادِ التي يتناولها اللفظُ حقيقةً، حسبَ اللغةِ، نحوَ قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: 73]، أي كُلَّ غَيْبٍ وَكُلِّ شَهَادَةٍ، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: 2]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38].

2- الاستغراقُ العُرْفِيُّ: وهي التي يُشارُ بها إلى الحقيقةِ ضمنَ جميعِ الأفرادِ التي يتناولها اللفظُ عُرْفًا، نحو: جَمَعَ الأميرُ الصَّاعَةَ أي صاعَةً بِلَدِهِ أو مملكتَهُ لا صاعَةً الدُّنْيَا لاستحالةِ ذلكَ، فالعُرْفُ يقتضي صاعَةً بِلَدِهِ، ولم يُعَنَّ النَّحْوِيُّونَ كثيرًا بتقسيمِ الاستغراقِ إلى عُرْفِيٍّ وَحَقِيقِيٍّ وإن أشارَ بعضهم لذلكَ، وإنما عَنَوْا بأنَّ الاستغراقَ يكونُ للأفرادِ أو خصائصِ الأفرادِ مُبالغةً وهو ما لم يتعرَّضَ له البلاغيُّونَ هنا...

وقد شكَّكَ السَّكَّاكِيُّ⁽²⁾ بلامِ الحقيقةِ والاستغراقِ، أمَّا الحقيقةُ فمن وجهين:

1- إن كانَ المرادُ بها القصدُ إلى الحقيقةِ وتعريفها من حيثُ هي فيلزمُ ذلكَ أن تكونَ أسماءُ الأجناسِ معارفًا؛ لأنها تدلُّ على الحقيقةِ، فإن قيلَ أسماءُ الأجناسِ يُرادُ بها الفرديَّةُ، نحو: رجلٍ و فرسٍ وبعيرٍ وثورٍ، فهذا مردودٌ بالمصادرِ، نحو: قيامٍ وجُلوسٍ وذكوريٍّ ورجعيٍّ لأنه لا يُرادُ بها الوحدةُ.

2- إن قيلَ يُرادُ بها الحقيقةُ باعتبارِ حضورها في الذَّهنِ لم تتميَّزَ من لامِ العهدِ الخارجيِّ.

وأمَّا تشكيكهُ بلامِ الاستغراقِ فمن وجهينِ كذلك:

1- أن اللامَ تدخلُ على الواحدِ، وهذا يُؤدِّي إلى الجمعِ بينَ مُتَنَافِيَيْنِ.

2- أنه يُمتنعُ نحوُ الرَّجُلِ الطَّوَالِ وَالْفَرَسِ الدُّهُمِ، ولو صحَّ الاستغراقُ لجازَ الجمعُ.

وَرَجَّحَ أَنَّ اللامَ نوعٌ واحدٌ، وهو تعريفُ العهدِ لا غير، ورجَّحَهُ الإيجي⁽³⁾ الذي ذهبَ إلى أن اللامَ للعهدِ فقط، أمَّا الحقيقةُ فيفيدُها جوهرُ اللفظِ وأمَّا التعميمُ والتخصيصُ

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص 216؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 123؛ والطبيبي، التبيان: ص 73؛

والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 187؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 210

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص 214-216؛ وينظر: الطبيبي، التبيان: ص 75-76

(3) - الإيجي، الفوائد: ص 12

فعارضان، ووافق السكاكي البابر تي⁽¹⁾، ويرى السكاكي أن لام الحقيقة هي لام العهد، وذلك بأن تنزل منزلة المعهود بطريقة من الوجوه الخطابية، على أحد طريقين: الحقيقة أو التهكم لأسباب وهي⁽²⁾:

أ — أن يكون الشيء محتاجاً إليه فيكون حاضراً في الذهن كأنه معهود، نحو: الدينار خير من الدرهم.

ب — لأهمية الشيء وأنه عظيم الخطر، والهمم به معقودة فقلماً ينسى، فهو بمنزلة الحاضر المعهود، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: 89].

ج — لأنه لا يغيب عن الحس، فهو بمنزلة المعهود، نحو: الأرض مبسوطة والماء ضروري للحياة.

د — لأنه جار على الألسن، كثير الدور في الكلام، نحو: نعم الرجل، والرجل خير من المرأة.

هـ — لأن أسباباً في شأنه متأخدة، ومثل الطيبي بقول الشاعر:
يُذَكِّرُنِيكَ الْجُودُ وَالْبُخْلُ وَالنُّهَى وَقَوْلُ الْخَنَى وَالْعِلْمُ وَالْحِلْمُ وَالْجَهْلُ
فَأَلْقَاكَ عَنْ مَذْمُومِهَا مُنْتَزِهَاً وَأَلْقَاكَ فِي مَحْمُودِهَا وَلَكَ الْفَضْلُ⁽³⁾

ويرى القزويني⁽⁴⁾ أنه لا تنافي بين دلالة اللام على الاستغراق ودخولها على المفرد؛ لأن الأداة تدخل على الاسم مجرداً من الدلالة على الوحدة والتعدد، كما أنها بمعنى كل الإفرادي لا المجموعي، فقولك: الرجل، أي كل فرد من أفراد الرجال لا كل الرجال. وأجاب عن تشكيك السكاكي بلام الحقيقة بأن هذه اللام تدل على الحقيقة

(1) البابر تي، شرح التلخيص: ص 209

(2) الطيبي، التبيان: ص 7

(3) البيتان لمسلم بن الوليد الأنصاري بالولاء، شاعر غزل يلقب بصريع الغواني، وهو من أهل الكوفة اتصل

بالخليفة هارون الرشيد ومدحه، وقد كان مولعاً بالبديع وأكثر منه في شعره توفي 208هـ . القرشي،

الشيخ عباس بن محمد بن عبد علي بن علي النجفي 1299هـ. حماسته، تحقيق خير الدين محمود قبلوي،

وزارة الثقافة — دمشق، ط 1995، ص 375

(4) القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 124؛ ووافقه التفتازاني، المطول: ص 233

بقيد استحضارها في الذهن دون النظر لحصّة مُعيّنة، وتدلُّ لام العهد الخارجي على فردٍ مُعيّن، أي على قدرٍ من الحقيقة واحد أو اثنين أو ثلاثة، واسم الجنس النكرة يدلُّ على الحقيقة دون اعتبار حضورها في الذهن.

واختار مذهب السكاكي محمد بن علي الجرجاني⁽¹⁾، فهو يرى أنّ اللام للعهد فقط وما سوى ذلك فمن القرائن مُستفاد، فإذا لم يوجد قرينة لم تخرج عن دلالتها على العهد، نحو: ادخل السوق، واشتر اللحم، ولكنه خالف في نحو:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةً قُلْتُ لَا يَعْنِينِي⁽²⁾

فهو يرى أنّ اللّيم هنا مُعيّن لاستحالة مروره بغير مُعيّن، وهو بذلك يُخالف جمهور البلاغيين والنحويين من أنّ المقصود لئيم غير مُعيّن، واستدل ببطلان دلالة اللام وضعاً على هذه المعاني، أي أنّ الاشتراك في دلالة اللام على هذه المعاني خلاف الأصل، لأنّها في الأصل للعهد فقط، ولا يُصار لما هو خلاف الأصل إلا بدليل، ولا دليل هنا.

ورجّح العصام⁽³⁾ مذهب السكاكي، وقال إنه لا فرق بين العهد والجنس، فالأول لحصّة منه والثاني لماهيته وحقيقته، وجعل أحدهما للعهد والآخر للجنس يعود لمعروض التعيين، وهذا الكلام الحق وقد خفي على القزويني والتفتازاني. وبقية القول إنّ ما تناوله البلاغيون في هذا الباب معانٍ أصليّةً عني بها النحاة وتوسّعوا فيها، وأتى عليها البلاغيون دون جديد سوى بعض الفروق في التقسيمات والاصطلاحات.

6.2.2 المَعْرِفُ بِالِإِضَافَةِ، وَظَائِفُهُ وَدَلَالَتُهُ:

حدّد البلاغيون مجموعة من الوظائف والدلالات التي تكمن وراء التعريف بالإضافة وهي:

أولاً - ألا يكون طريقاً إلى إحضار المراد في ذهن السامع سوى الإضافة⁽⁴⁾، ومن

(1) - الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص40

(2) - ينظر هامش ص55 من هذه الدراسة

(3) - العصام، الأطول: ج1، ص314

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ وابن الناظم، المصباح: ص108؛ والطبيبي، التبيان: ص77؛ والإيجي،

الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفرح: ج1، ص308؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص214؛

والتفتازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1، ص330

أمثلة ذلك: غلامٌ زيدٍ حضرَ، إذا كانَ المُتَكَلِّمُ أو المُخَاطَبُ لا يَعْرِفَانِ مِنْ طَرُقِ إِحْضَارِهِ سِوَى ذَلِكَ، وَنَقَفُ هُنَا عِنْدَ نَقْطَتَيْنِ:

1— لم يذكرِ القَزْوِينِي هَذَا الِاعْتِبَارَ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ الْبَابِرْتِي⁽¹⁾ بِأَنَّهُ تَرَكَهُ اعْتِمَادًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَوْصُولَاتِ، وَهُوَ يَقْصِدُ قَوْلَ الْقَزْوِينِي فِي الْمَوْصُولَاتِ: (لَعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَةِ)⁽²⁾، وَهَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالصَّلَةِ فَلَا يُمْكِنُ تَعْمِيمُهُ اعْتِمَادًا عَلَى ذِكَاةِ الْقَارِي، وَأَمَّا السَّبْكَي⁽³⁾ فَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْقَزْوِينِي اِكْتَفَى عَنِ ذِكْرِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (لَا يُوجَدُ طَرِيقٌ أَخْصَرُ مِنْهُمَا)، وَهَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ أَيْضًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ عَدَمِ وَجُودِ طَرِيقٍ أَخْصَرَ، وَبَيْنَ عَدَمِ وَجُودِ طَرِيقٍ غَيْرِهَا أَصْلًا، وَقِيلَ تَرَكَهُ إِعْرَاضًا عَنْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَاحِحٍ وَلَيْسَ إِلَّا تَجْوِيزًا عَقْلِيًّا، فَإِنَّ الْإِضَافَةَ تَتَضَمَّنُ نِسْبَةً خَبَرِيَّةً يَصِحُّ جَعْلُهَا صِلَةً لِمَوْصُولٍ، وَرَدَّهُ⁽⁴⁾ الْعَصَامُ بِأَنَّ الْمُصَنِّفَ تَرَكَ غَيْرَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ السَّكَاكِي وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى إِعْرَاضِهِ عَنْهُ.

2— اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يُوجَدُ طَرِيقٌ أُخْرَى غَيْرُ الْإِضَافَةِ لِإِحْضَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا تَجْوِيزٌ عَقْلِيٌّ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ الْإِضَافِيَّةَ تَتَضَمَّنُ نِسْبَةً خَبَرِيَّةً يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِالْمَوْصُولِ، فَيَكُونُ ثَمَّةَ طَرِيقٍ أُخْرَى، فَلَوْ قُلْتِ: غَلَامٌ زَيْدٌ جَاءَ، يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: الْغَلَامُ الَّذِي لَزِيدٌ جَاءَ، وَدَفَعَ الْعَصَامُ هَذَا الِاعْتِرَاضَ بِأَنَّ النِّسْبَةَ الْإِضَافِيَّةَ لِاسْتِهَارِهَا وَإِلْفِ الْمُتَكَلِّمِ بِهَا تَكُونُ حَاضِرَةً عِنْدَهُ، أَمَّا الْمَوْصُولُ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِعْمَالٍ وَاسْتِخْرَاجٍ مِنَ النِّسْبَةِ الْإِضَافِيَّةِ، فَيَصِحُّ قَوْلُ الْبَلَاغِيِّينَ: إِنَّهُ لَا طَرِيقَ سِوَاهَا إِذِ الْإِمْكَانُ لَا يُنَافِي نَفْيَ الشَّيْءِ⁽⁵⁾.

وهذا الاعتبارُ مِنَ الِاعْتِبَارَاتِ الَّتِي أَتَعَبَّ الْبَلَاغِيُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِهَا وَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْبَلَاغَةِ، فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ طَرِيقٍ آخَرَ يَتَعَيَّنُ هَذَا الطَّرِيقُ.

ثَانِيًا — لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٌ إِلَى إِحْضَارِ الْمُرَادِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ⁽⁶⁾ وَالْمَقَامُ مَقَامُ

(1) _ البَابِرْتِي، شَرْحُ التَّلْخِيسِ: ص 214

(2) _ الْقَزْوِينِي، الْإِبْضَاحُ: ج 1، ص 115

(3) _ السَّبْكَي، عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ: ج 1، ص 308

(4) _ الْعَصَامُ، الْأَطُولُ: ج 1، ص 330

(5) _ الْعَصَامُ، الْأَطُولُ: ج 1، ص 330

(6) _ السَّكَاكِي، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ: ص 186؛ وَالْقَزْوِينِي، التَّلْخِيسِ: ص 67؛ وَالسَّبْكَي، عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ: ج 1، ص 306؛

وَالْبَابِرْتِي، شَرْحُ التَّلْخِيسِ: ص 214؛ وَالتَّقَاتَزَانِي، الْمَطُولُ: ص 233؛ وَالْعَصَامُ، الْأَطُولُ: ج 1، ص 328

اختصار، ومثل البلاغيون بقول الشاعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ⁽¹⁾

فقوله: هوأي أي مهوي يريد حبيبه، وهو أخصر من قوله: الذي أهواه، أو من أهوى، والمقام يقتضي الاختصار لأن الشاعر قال ذلك وهو سجين عندما زارته محبوبته ثم تولت مسافرة، وهذا يقتضي ضيق النفس الشعري والسامة والضجر، ولم يفيد القروي كونه المقام للاختصار، واشترط السبكي⁽²⁾ التقييد.

واختلف في مراد السكاكي بأخصر طريق على قولين:

- 1 — أن المراد أخصر كل ما يحضر لدى المتكلم أو مخاطب وقت الحديث، لا أخصر طرق التعريف لأن أخصرها الضمير وهو رأي العصام⁽³⁾.
- 2 — ظاهره أخصر طرق التعريف، وهذا لا يصح إلا مع الموصول، فإن العلم والإشارة والضمير أخصر من الإضافة⁽⁴⁾.

والأصوب في الجواب على ذلك أنه أخصر طرق التعريف في إحضاره بالمفهوم الذي قصد المتكلم، وهو إحضاره في ذهن السامع متبسا بالوصف، لا إحضاره في ذاته، وبهذا تظهر أولوية الإضافة، فلو قال مثلا في البيت المتقدم: الذي أهواه، أو من أهوى، أو من أميل إليه، كان مفيدا لقصد السامع وهو أنه مهوي له ولكن ليس بأخصر طريق فاستبعد الموصول، ولو جاء بالإشارة وقال: هذه مع الركب اليمانيين، أو بالضمير فقال: هي مع الركب اليمانيين، أو أتى بعلمها فقال: هند مع الركب اليمانيين لم يفد الوصف المراد إلا أن يؤتى بالوصف منفردا فيقول مثلا: هند محبوبتي مع الركب... أو هذه محبوبتي مع الركب... فلا يتحقق الاختصار المراد فاستبعد هذه الأشياء، ولو أتى بالأداة لم يفد الوصف إلا بواسطة الجار والمجرور فيقول: المحبوب لي، فلا يكون أخصر طريق، وهذا الجواب الذي حققه

(1) البيت لجعفر بن عتبة بن ربيعة الحارثي، ويكنى بأبي عارم من مخزومي الدولتين: الأموية والعباسية،

أحد فرسان قومه شاعر غزل مقل وكان أبوه شاعرا أيضا، والبيت منسوب له في السبكي، عروس

الأفراح: ج 1، ص 306؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 214؛ والتفتازاني، المطول: ص 233

(2) السبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 306

(3) العصام، الأطول: ج 1، ص 328

(4) الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 628

الشربيني⁽¹⁾ والدسوقي⁽²⁾، وفيه الإجابة الشافية.

ثالثاً لإغناء الإضافة عن التفصيل⁽³⁾، وهذا الاعتبار لم يذكره القزويني في التلخيص، وعلل السبكي ذلك بأنه داخل تحت أخصر طريق، فالإضافة تفيد الاختصار وتغني عن التعدد كما في قولك: قوم فلان أصحاب كرم، فالإضافة تغني عن ذكرهم واحداً واحداً وتعدادهم، وكان ينبغي أن يجعل هذا ضمن القسم السابق وجعلها السيوطي كذلك⁽⁴⁾، وإغناء الإضافة عن التفصيل له وجوه وأسباب:

1 - أن يكون التفصيل متعذراً⁽⁵⁾، نحو قول الشاعر:

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها في غيل خفان أشبل⁽⁶⁾

فقوله: بنو مطر مغل عن تعداد الأفراد لتعذر ذلك وصعوبته، ونحو:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل⁽⁷⁾

واتفق أهل الحق على كذا.

2 - تعسر التفصيل⁽⁸⁾، ولم يذكره السكاكي والقزويني ويبدو أن ذلك اكتفاءً بالسابق لتقاربهما، ولكن فرق المغربي⁽⁹⁾ بينهما بأن الأول مستحيل لا يمكن أما التعسر فممكن ولكن بصعوبة، نحو: أهل القرية فعلوا كذا فإنه ممكن ولكنه صعب متعسر.

(1) - الشربيني، فيض الفتاح: ج2، ص316

(2) - الدسوقي، حاشيته: ج1، ص628

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص125؛ والطبي، التبيان: ص77؛

والإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفتازاني، المطول: ص233؛ والدمهوري، شرح الجواهر: ص59

(4) - السيوطي، شرح عقود الجمان: ص19

(5) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص125؛ والطبي، التبيان: ص77؛

والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص308؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والمغربي، مواهب الفتاح:

ج1، ص223

(6) - البيت لمروان بن أبي حفصة وهو أبو السمط مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة، شاعر عالي

الطبقة، ولد باليمامة وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، وكان متعصباً للعباسيين، مدح خلفاءهم ووزراءهم، واغتاله بعض متطرفي الشيعة العلويين ببغداد 182هـ. هـ. ديوانه، تحقيق حسين

عطوان، دار المعارف - مصر، ط 3 - 1982، ص55

(7) - البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ص365، وسبقت ترجمة الشاعر ص92

(8) - الإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفتازاني، مختصر المعاني: ص40؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص223

(9) - المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص223

3 - أن يكون في التفصيل سامة وملل⁽¹⁾، كقولك: جاء أصدقاء فلان، فإنه لا تعسر ولا تعذر بتعدادهم، ولكن خوفاً من السامة والملل وخاصة إذا كان العدد كثيراً، ولم يذكر القزويني والسكاكي هذا السبب، وكان على من ذكره أن يقيد بكون المقام مقام سامة وملل.

4 - أن يكون في التصريح ذم أو إهانة والتصريح مستكرة⁽²⁾، كقولك: علماء البلد مقصرون في إظهار الحق، فإنك لو عددتهم وذكرت أسماءهم وقلت: فلان وفلان، لكان فيه تصريح بالذم، وهذا الاعتبار ذكره التفتازاني والمغربي، وهو الواضح من قول المغربي والمفهوم من كلام المطول، ويبدو أن الدسوقي⁽³⁾ فهم العكس وذكر أنه يؤتى بالإضافة إذا كان القصد التصريح بالذم أو الإهانة كقولك: علماء البلد فعلوا كذا، إذا كان الفعل قبيحاً، فعند التصريح بالاسم العلم لا يحدث مثل هذا الذم واللوم، لأن الموجب للوم كونهم على علم وهو لا يتأتى إلا بالإضافة، والأولى ما ذهب إليه المغربي، فإنك لو قلت مثلاً: أهل البلد الفلاني جبناء، لم يكن الذم كما لو صرحت بالاسم لأنه يحتمل التعميم وفيه شيء من الإخفاء.

5 - أن يؤدي التفصيل إلى ترجيح لجهة دون وجه للترجيح⁽⁴⁾، وذلك بأن يقتضي تقديم بعض الأفراد على بعض؛ كأن تقول: توصل إلى هذا الاكتشاف فلان وفلان و فلان، فربما يؤدي للغيظ والحقد لأن كلا منهم يرغب أن يذكر أولاً.

6 - خوفاً من التصريح⁽⁵⁾: حيث يؤتى بالإضافة لأن فيها نوعاً من الإخفاء وعدم التصريح بالاسم كقول الشاعر:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي⁽⁶⁾

(1) - ابن الناظم، المصباح: ص108؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛

والدمنهوري، شرح الجواهر: ص60

(2) - التفتازاني، المطول: ص234؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص223

(3) - الدسوقي، حاشيته: ج1، ص630

(4) - السكاكي: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص125؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص308؛

والتفتازاني، المطول: ص234

(5) - الدسوقي، حاشيته: ج1، ص630؛ والصعيدى، بغية الإيضاح: ج1، ص100

(6) - البيت بلا نسبة في السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص126؛ والسبكي،

عروس الأفراح: ج1، ص307؛ والدسوقي، حاشيته: ج1، ص630

فلو صرَّحَ بالاسم وقال فلانٌ وفلانٌ لأثارَ ضغينَتَهُمَ وحقَدَهُمَ عليه، وهم قومُهُ لا يستطيعُ ذلكَ، معَهُمَ وقدَ مَثَلَ بِهِ السَّكَّاكِيُّ والقَزْوِينِيُّ على التَّرجيحِ لجهةٍ دونَ وجهٍ للتَّرجيحِ.

رابعاً- أن تتضمَّنَ اعتباراً مجازياً لطيفاً⁽¹⁾، وذلكَ بالإضافةِ لأدنى مُلابسةٍ ومثَلِ البلاغيُّونَ بقولِ الشَّاعرِ:

إِذَا كَوَّكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَدَاعَتْ غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ⁽²⁾
فَسُهَيْلٌ بَدَلٌ مِنْ كَوَّكَبٍ، وَيُرِيدُ بِالْخَرْقَاءِ الْمَرْأَةَ الْكَسَلَى، فَأُضَافَ الْكَوَّكَبُ لِلْمَرْأَةِ الْخَرْقَاءِ وَحَصَلَ بِذَلِكَ نِسْبَةٌ سُهَيْلٍ إِلَيْهَا، وَيَقْصُدُ أَنَّهَا كَسَلَى تَنَامُ حَتَّى يَطْلُعَ سُهَيْلٌ، وَ سُهَيْلٌ يَطْلُعُ فِي الشِّتَاءِ وَحِينَهَا تَشْتَغَلُ بِالْغَزْلِ وَإِعْدَادِ كِسْوَةِ الشِّتَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنِعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: 30]، أَضَافَ الدَّارَ لِلْمُتَّقِينَ مَعَ أَنَّهَا لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ

لاختصاصِهِمَ بالنَّعيمِ الأكبرِ مِنْهَا، وَلَمْ يَذْكَرِ الْقَزْوِينِيُّ هَذَا الْإِعْتِبَارَ.

خامساً - أن تتضمَّنَ الإضافةُ تعظيماً أو تحقيراً⁽³⁾، ويكونُ:

1 - لَشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوَ: نَبِيْنَا مُحَمَّدٌ، وَ عِبْدِي حَضْرَ، يُعْظَمُ نَفْسَهُ بِأَنَّ لَهُ عَبْدًا، وَصَدِيقُ زَيْدٍ لَصٌّ يُحَقِّرُ شَأْنَ زَيْدٍ بِأَنَّهُ يَصَادِقُ لَصًّا.

2 - لَشَأْنِ الْمُضَافِ، نَحْوَ: أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ مَرْحُومَةٌ، وَ عِبْدُ الْخَلِيفَةِ قَادِمٌ، وَمِنْهُ: ﴿إِنْ

عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أَتْبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: 42]، وَمِنْ التَّحْقِيرِ

وَلَدُ الْحَجَّامِ قَادِمٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ

الْحَسِرُونَ﴾ [المجادلة: 19].

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص187؛ وابن الناظم، المصباح: ص109؛ والطبيي، التبيان: ص77؛ والإيجي،

الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفرح: ج1، ص308 والبايرتي، شرح التلخيص: ص216؛

والتفتازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1، ص329؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص317

(2) - البيت بلا نسبة في السكاكي، مفتاح العلوم: ص187؛ والطبيي، التبيان: ص77؛ والسبكي، عروس

الأفرح: ج1، ص307؛ والبايرتي، شرح التلخيص: ص216

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص187؛ وابن الناظم، المصباح: ص109؛ والقزويني، التلخيص: ص67؛

والإيضاح: ج1، ص126؛ والطبيي، التبيان: ص77؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفرح:

ج1، ص307؛ والبايرتي، شرح التلخيص: ص215؛ والتفتازاني، المطول: ص233 والسيوطي، الإيقان:

3 - لشأن غيرهما، نحو: عبدُ الخليفةِ زارَ فلانًا، وقائدُ الجيشِ يُجالِسُ فلانًا، ومِنَ التحقيرِ: ولَدُ الحَجَّامِ يُجالِسُ فلانًا.

واعترضَ بأنَّهُ يمكنُ تأديةَ ذلكَ بغيرِ الإضافةِ، فتقولُ مثلًا: العبدُ الَّذي للسلطانِ زارَ فلانًا، وأجيبَ بأنَّهُ لا تترجَّحُ الإضافةُ على غيرها بالتضمُّنِ المذكورِ إلا بشرطِ الاختصارِ، وقيلَ لا يُستترَطُ اختصاصُ النكتةِ بما هيَ لهُ أو أن تكونَ بهِ أولى بل يكفي مجردُ المناسبةِ بينهما⁽¹⁾.

وقد اكتفى السكاكيُّ والقزوينيُّ بهذه الأعراضِ ناصيينَ على عَدَمِ الانحصارِ فيها، وذكرَ غيرُهُما دلالاتٍ أُخرى وهي:

أولاً - لإخفاءِ المُسندِ إليه عن غيرِ المُخاطبِ من السامعين⁽²⁾، نحو: صاحبكُ فعلَ كذا وصديقكُ تغيَّرَ حالُهُ.

ثانيًا - للاستعراقِ والتعميمِ بأنَّ يُضَافَ إضافةً هي من خواصِّ الجنسِ دونَ الفردِ⁽³⁾، نحو: خُزَامِي الأَرْضِ طَيِّبَةُ الرَّائِحَةِ، وفِعْلُ اللهُ جَمِيلٌ، ومثَّلَ السُّيُوطِيُّ بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:

63]، أي كُلُّ أمرِ اللهِ. ولم يذكرْ هذه الدلالةَ كثيرٌ من البلاغيينَ وقد تعجَّبَ السبكي من إهمالِ البلاغيينَ له وهي أداة من أدواتِه كَال.

ثالثًا - أن تتضمَّنَ تحريضًا على⁽⁴⁾:

1 - الإكرامِ أو الإحسانِ، نحو: صديقكُ أتى إليك، ومُحِبُّكَ بالبابِ، وعَبَّرَ عنهُ السُّيُوطِيُّ بالترقيقِ⁽⁵⁾ وذكرَ أنَّ السكاكيَّ ذكرَهُ ولم أعثرْ عليه في المفتاحِ.

2 - الإذلالِ، نحو: عدوكُ بالبابِ.

(1) - الدسوقي، حاشيته: ج1، ص629

(2) - الدمنهوري، شرح الجوهري: ص60

(3) - السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص308؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1، ص330؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص19؛ والسيوطي، الإتيان: ص296؛ والدمنهوري، شرح الجوهري: ص60

(4) - الطيبي، التبيان: ص78؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص308؛ والبايرتي، شرح التلخيص: ص216؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1، ص330؛ والمغربي، مواهب الفتح: ج1، ص225؛ والدمنهوري، شرح الجوهري: ص60

(5) - السيوطي، شرح عقود الجمان: ص19

3 - العطف، نحو: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ﴾ [البقرة: 233].

رابعاً- أن تتضمن استهزاء⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ

إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27].

وبقي القولُ إنَّ البلاغيينَ ذكروا هذه الأمورَ في بابِ التعريفِ، والحقيقةُ أنَّه لا مدخلَ للتعريفِ فيها ولا أثرَ، وهي جاريةٌ في النكرةِ والمعرفةِ، فلو قلتَ مثلاً: صديقُ اللصِّ يُجالسُ زيداً، وأنتَ تريدُ تحقيرَ شأنِ زيدٍ لا يختلفُ الأمرُ عن قولِكَ: صديقُ لصوصٍ يُجالسُ زيداً بالتكثيرِ، وكقولِكَ: موكبُ القائدِ مرَّ هنا، وموكبُ قائدٍ مرَّ هنا، لتعظيمِ شأنِ المضافِ، وقولِكَ: عدوكَ ببابِكَ وعدوُّ ببابِكَ، فظهرَ أنَّه لا قيمةَ للتعريفِ فيها.

10.2 تعريفُ المُسندِ:

يرى البلاغيونَ أنَّ المُسندَ يأتي معرفةً لأمرٍ وهي:

أولاً- لإفادةِ السامعِ حكماً على أمرٍ معلومٍ عندهُ بطريقٍ من طرقِ التعريفِ بأمرٍ آخرٍ معلومٍ عندهُ بطريقٍ من طرقِ التعريفِ⁽²⁾، وله صورتان:

1 - أن يتحدَّ طريقاً التعريفِ كقولِكَ: الرَّاكِبُ هو المُنطلقُ، وأخي صديقُكَ، فالمُسندُ والمُسندُ إليه في الجملةِ الأولى معرفتانِ بالأداةِ وفي الثانيةِ بالإضافةِ.

2 - أن يختلفَ طريقاً التعريفِ، نحو: المُنتبِّي هو الشاعرُ، وأنتَ الرَّاكِبُ، وزيدٌ الماشي، فاختلفتْ طرقُ التعريفِ بينَ المُسندِ والمُسندِ إليه.

وقد يأتي لإفادةِ لازمِ الحكمِ، وهو إفادةُ السامعِ أنَّ المُتكلِّمَ عالمٌ بالحكمِ، كقولِكَ: زيدٌ الرَّاكِبُ وأنتَ المُنتبِّي عليَّ لتعلمَ المُخاطبَ أنَّكَ تعلمُ ذلكَ.

ثانياً- قصرِ المُسندِ على المُسندِ إليه⁽³⁾، وذلكَ عندما يكونُ المُسندُ مُعرِّفاً بلامِ الجنسِ، فتقولُ مثلاً: اللهُ الخالقُ أو هو الخالقُ فنقيدُ قصرِ المُسندِ على المُسندِ إليه بأنَّه لا

(1) - التفتازاني، المطول: ص234؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص213-214؛ وابن الناظم، المصباح: ص124؛ والقزويني، الإيضاح:

ج1، ص189؛ والطبيبي، التبيان: ص92-93؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص295؛ والتفتازاني، المطول:

344-345؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص197

(3) - الزملكاني، البرهان الكاشف: ص221-222؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص190؛ والطبيبي، التبيان:

ص93؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2، ص21-23؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص297

خالق غيره فالخالق مُخْتَصٌّ بهِ ومَقْصُورٌ عليه، وكقولك: زيدٌ الأميرُ إذا لم يكن أميرٌ سواه وعمرُو القائدُ، والقصرُ نوعان⁽¹⁾:

1 - قصرٌ حقيقيٌّ، وذلك في ما كان مُطابِقًا للواقع نحو: اللهُ الخالقُ لأنَّهُ لا خالقَ سواه حقيقةً.

2 - قصرٌ مُبالِغَةٌ، بأن يكونَ خلافَ الواقعِ ولكن تُريدُ المُبالِغَةَ في كمالِ معناه واتِّصافه بهِ حتَّى كأنَّ الصِّفَةَ لا تُوجَدُ في سواه، كقولك: زيدٌ الشُّجاعُ، وعمرُو الكريمُ، فتُخْرِجُ الكلامَ في صورةٍ تُوهِمُ أنَّ هذه الصِّفَةَ لا تُوجَدُ في سواه مُبالِغَةً في المدحِ أو الذمِّ، وهي تُقابِلُ الاستغراقَ المجازيَّ عندَ النحويِّين. والقصرُ أيضًا حقيقةً أو مُبالِغَةً نوعان:

1 - مُطلَقٌ، أي غيرُ مُقيَّدٍ بزمانٍ ولا مكانٍ ولا غيرهما نحو: خالدٌ القائدُ وعمرُو الشُّجاعُ.

2 - مُقيَّدٌ، أي مُحدَّدٌ بزمانٍ أو مكانٍ أو صفةٍ أو غيرهما نحو قولِ الشَّاعرِ:

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِنَّةَ الْمُصْطَفَا ةِ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا⁽²⁾

فالشَّاعرُ يصفُ ممدوحه بالكرمِ وأنه يهبُ المِنَّةَ المُصْطَفَاةَ من الإبلِ، وهو يقصرُ ذلكَ عليه، ولكن ليسَ إطلاقًا بل حالَ كونها مَخَاضًا أو عِشَارًا.

ومن أمثلةِ البلاغيِّينَ هو الوفيُّ حينَ لا تَظُنُّ نفسٌ بنفسٍ خيرًا أي في هذا الوقتِ فقط، وأخالفهم في هذا المثالِ فليسَ المرادُ هنا تقييدَ الوفاءِ في هذا الوقتِ دونَ غيره بحيثُ يكونُ الممدوحُ وفيًا في هذا الوقتِ فقط، وإنما المرادُ التعميمُ والإطلاقُ بأنَّهُ وفيٌّ في كلِّ وقتٍ حتَّى في هذا الوقتِ الذي ينعدمُ فيه الأوفياءُ غالبًا، وإنما خصَّ هذا الوقتَ بالوفاءِ مُبالِغَةً في المدحِ.

وقد يُعرَّفُ المسندُ بالأداةِ ولا يفيدُ القصرَ⁽¹⁾ كقولِ الشَّاعرِ:

(1) _ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص138؛ والزملكاني، البرهان الكاشف: ص221؛

والتفتازاني، المطول: ص347-348

(2) _ البيت للأعشى في ديوانه: ص51، وسبقت ترجمة الشاعر ص4

(3) _ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص140؛ و الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ابن

الحسن 606هـ. نهاية الإجاز ودراية الإعجاز، تحقيق بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين - بيروت،

ط1 - 1985، ص161؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص190؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص461؛

والتفتازاني، المطول: ص349

إِذَا قَبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا⁽¹⁾

فالخنساء تترثي أختها صخرًا، ولا تريد أن تقول: إِنَّ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ مُحْصَرٌ فِي بُكَائِهِ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَبَالِغَةً بَحِيثٌ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ بِإِذَا قَبِحَ الْبُكَاءُ... كَانَ بُكَاءٌ مُخْتَصًّا بِالْحَسَنِ، فَلَا مَعْنَى لِلْقَصْرِ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ إِخْرَاجُهُ مِنْ جِنْسِ بُكَاءِ غَيْرِهِ وَإِثْبَاتُ الْحُسْنِ لَهُ، فَهُوَ فِي جِنْسِ مَا حُسْنُهُ الْحُسْنُ الظَّاهِرُ الَّذِي لَا يُنْكَرُ. وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْمَفِيدَةُ لِلْقَصْرِ حَقِيقَةٌ أَوْ مَبَالِغَةٌ فِي الْجِنْسِ أَوْ الْعَهْدِ لَا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَيْهَا بِالْفَاءِ وَنَحْوِهَا، نَحْوُ: زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ وَعَمْرٌو، وَمُحَمَّدٌ الشَّجَاعُ وَزَيْدٌ، بَلْ يُقَالُ زَيْدٌ وَعَمْرٌو الْمُنْطَلِقَانِ، وَمُحَمَّدٌ وَزَيْدٌ الشَّجَاعَانِ.

وَمِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا الْبَلَاغِيُونَ أَثْنَاءَ حَدِيثِهِمْ عَنِ تَعْرِيفِ الْمَسْنَدِ بِالْأَدَاةِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِخْبَارِ بِالْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، وَعَقَدَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ⁽²⁾ لَهَا فِصْلًا فِي دَلَائِلِهِ، وَلَهَا ثَلَاثُ صُورٍ:

1. زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

2. زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ.

3. الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ.

يَرَى الْبَلَاغِيُونَ⁽³⁾ أَنَّ الْأُولَى تَسْتَعْمَدُ لِمَجْرَدِ الْإِخْبَارِ دُونَ حَصْرِ أَوْ تَقْيِيدِ، فَهِيَ تُقَالُ لِمَنْ عَرَفَ زَيْدًا وَجَهَلَ انْطِلَاقَهُ فَتَفِيدُهُ بِأَنَّهُ مُنْطَلِقٌ، وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ: (زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ) فَتُقَالُ لِمَنْ عَرَفَ زَيْدًا وَعَرَفَ أَنَّ انْطِلَاقًا حَدَثَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَكَانَ مِنْ زَيْدٍ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ، فَتَفِيدُهُ أَنَّ زَيْدًا هُوَ الَّذِي انْطَلَقَ لَا غَيْرَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ (ال) لِلْعَهْدِ، وَقَدْ تَقْيِيدُ الْحَصْرِ إِذَا كَانَتْ لِلْجِنْسِ، وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ فَتُقَالُ لِمَنْ عَرَفَ أَنَّ انْطِلَاقًا حَدَثَ وَلَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ مِنْ زَيْدٍ أَوْ غَيْرِهِ فَتَفِيدُهُ أَنَّ الْمُنْطَلِقَ هُوَ زَيْدٌ.

(1) البيت للخنساء تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السلمي، أشهر شاعرات العرب، وهي من أهل نجد ومن مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلمت وحسن إسلامها، وكان أكثر شعرها في الجاهلية في رثاء أخويها صخر ومعاوية، توفيت 24هـ. ديوانها، شرح وتحقيق عبدالسلام الحوفي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1985، ص82

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص136 و144

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص213-214؛ والزمكاني، البرهان الكاشف: ص219؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص190؛ والطبيي، التبيين: ص93؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص295-296؛ والتفتازاني، المطول: ص346؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص38

وتفِيدُ الإِضَافَةُ هَذِهِ الْمَعَانِي أَيْضًا، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَخُوكَ زَيْدٌ، فَالْأُولَى لِمَنْ عَرَفَ زَيْدًا وَعَرَفَ أَنَّ لَهُ أَخًا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ زَيْدٌ، فَتَفِيدُهُ أَنَّ زَيْدًا هُوَ أَخُوهُ، وَالثَّانِيَةُ لِمَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ أَخًا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ زَيْدٌ أَوْ غَيْرُهُ فَتَفِيدُهُ ذَلِكَ.

وهذا مبنيٌّ على قولِ النحويين في أنه إذا كان المبتدأ والخبرُ معرفتين فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ بل أُيِّهَما قَدِّمْتَ فهو المبتدأ، وقد خالفَ الرَّازِي⁽¹⁾ وعقدَ فصلًا في نهاية الإيجازِ لإبطالِ ذلك، وذكرَ أنَّ المبتدأ موصوفُ الخبرِ والخبرُ صفةُ فما كانَ أولى في الوجودِ بأن يكونَ موصوفًا فهو أولى بالابتداء، وما كانَ أولى بالصفة فهو الخبرُ، فالذاتُ للابتداءِ والصفةُ للخبرِ، فقولُكَ: اللهُ خَالِقَنَا وَخَالِقَنَا اللهُ، ومحمَّدٌ نَبِيُّنَا وَنَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ، فإنَّ الذاتَ مَبْتَدَأٌ تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ والصفةُ خبرٌ، غيرَ أنَّ البلاغيين⁽²⁾ يردُّونَ على ذلكَ بأنَّ نحو: المنطلقُ زَيْدٌ بتأويلِ الشَّخصِ الَّذِي لَهُ الانطلاقُ صاحبُ اسمِ زيدٍ. فلا تتعيَّنُ الخبريَّةُ لأحدهما ولا الابتداءُ لأحدهما...

وبناءً على رأيِ الرَّازِي تبطلُ الدِّلالَاتُ الَّتِي يَسْتَخْرِجُهَا البلاغيونَ، وقد اعترض⁽³⁾ بأنَّه لا صلةَ لها بالبلاغة، وأنَّ البلاغيينَ أجهَدوا أَنفُسَهُم بالتفريقِ بينها، والصحيحُ أنَّها من البلاغةِ لما تحملُهُ من دِلالاتٍ تتعلَّقُ بالقصرِ وخاصةً ما كانَ للمبالغةِ، فالبلِغُ يقدِّمُ ويؤخِّرُ لأغراضٍ يقصدُها.

ثالثًا- الإيهامُ أو العهدُ الوهميُّ أو التَّخِيلِي⁽⁴⁾، ولم يهتمَّ البلاغيونَ به كثيرًا مع أنَّ عبدَ القاهرَ الجُرْجَانِي⁽⁵⁾ تناوَلَهُ في دلائله، وتبعَهُ الزمَلْكَانِي⁽⁶⁾، والعلوي⁽⁷⁾، ومثَّلوا عليه بنحو: هو البطلُ المُحامي وهو المنقَى المُرتجَى، فليسَ التعرِيفُ للقصرِ كما في زيدٍ المنطلقِ، ولا للمبالغةِ كما في هو الشُّجاعُ، ولا لبيانِ أنه ظاهرٌ في هذه الصِّفةِ كما في (بكاءك الحسنُ)، ولكنْ لأنَّكَ تريدُ القولَ للمُخاطَبِ: هل سمعتَ بالبطلِ المُحامي؟

(1) - الرَّازِي، نهاية الإيجاز: ص163؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2، ص24

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص214؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص190؛ والتفتازاني، المطول: ص350؛

والمغربي، مواهب الفتح: ج1، ص360

(3) - عيد، فلسفة البلاغة: ص73

(4) - الإيهام تعبير مجيد عبد الحميد ناجي، الأسس النفسية: ص121؛ والعهد الوهمي أو التخيلي من تعبير ي

(5) - الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص140-143

(6) - الزملكاني، البرهان الكاشف: ص222

(7) - العلوي، كتاب الطراز: ج2، ص23

وهل حصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الشخص المستحق لها؟ فإذا تصوّرت ذلك في عقلك وتخيّلتها فهي متمثلة في هذا الشخص المتحدّث عنه. فاللام كما يظهر عنده للحقيقة المعهودة من طريق الوهم والتخيّل بأن تطلب من المخاطب تخيّل الصفة وتمثيلها، ثم تفيده أنها متحققة بمن تتحدّث عنه، ويزداد هذا المعنى وضوحاً إذا كانت الصفة مجرأة على موصوف نحو:

هُوَ الرَّجُلُ الْمَشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْخَيْرِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدٌ⁽¹⁾

فليس المراد هنا القصر الحقيقي، ولا المبالغة، ولا بيان ظهوره فيها، ولكن تطلب من المخاطب أن يتخيّل شخصاً لا يتميز عن معارفه في ماله وأخذهم منه ما شاءوا، فإذا تخيّلته وحصلت صورته فإنه هذا الرجل الممدوح فانظر له بعين البصر.

ويكثر في هذا القسم الإخبار بالذي نحو: أخوك الذي إن تدّعه لملمّة يجبك، مرادك أن تقول: تخيّل وتصوّر ما هو الأخ الحقيقي وما هي الأخوة فإذا تصوّرت ذلك فاعلم أن الأخ الحقيقي هو الذي إن...

وقد خفي فهم المراد منه على بعض المحدثين⁽²⁾ وذهبوا إلى أن المراد (بلوغ المسند إليه في الصفة والكمال) مع أن عبد القاهر الجرجاني صرح بأن هذا ليس مراداً.

3.2 التنكير:

كما هو الحال في التعريف ينطلق البلاغيون من مذهب جمهور النحويين في تناولهم للنكرة، فهي ما دل على شيء لا بعينه⁽³⁾، وقد وقف البلاغيون على مجموعة من الدلالات المستفادة من التنكير، يقول الزمكاني: (قد يظن ظان أن المعرفة أجلي فهي من النكرة أولى، ويخفى عليه أن الإبهام في مواطن خليق، وأن سلوك الإيضاح ليس بسلوك الطريق، خصوصاً في موارد الوعد والوعيد، والمدح والذم، اللذين من

(1) لابن الرومي في ديوانه: ج2، ص115، وسبقت ترجمة الشاعر ص83

(2) فيود، علم المعاني: ص155؛ وعبدالرزاق، حسن إسماعيل. النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية - الأزهر، ط1983، ص394

(3) الزمكاني، كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري 651هـ. التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني - بغداد، ط1-

1964، ص50؛ والبرهان الكاشف: ص133؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2، ص11

شأنهما التّشديد، وعلّة ذلك أنّ مطامح الفكر متعدّدة المصادر بتعدّد الموارد، والنّكرة متكرّرة الأشخاص يتقاذفُ الذّهنُ من مطالعها إلى مغاربها، وينظرُها بالبصيرة من منسّمها إلى غاربها، فيحصلُ في النفس لها فخامةٌ، وتكتسي منها وسامةٌ، وهذا فيما ليسَ لمفردِه مقدارٌ محصورٌ بخلافِ المعرفةِ فإنّها لوأحدٍ بعينه يثبتُ الذّهنُ عنده ويسكنُ إليه⁽¹⁾.

وقال في موضعٍ آخر: (قد يفكّ التّكثيرُ والإبهامُ على تعريفٍ وإفهامٍ يعجزُ عنه تعريفُ العَلمِ، ويقصرُ عن صنيعه بيانُ القلم)⁽²⁾
3.3.2 تنكيرُ المسندِ إليه، وظائفه ودلالاته:

حدّدَ البلاغيّونَ مجموعةً من الوظائفِ والدلالاتِ التي يُنكرُ المسندُ إليه من أجلها، وهي:

أولاً- الإفراد⁽³⁾، أي لكونِ المقصودِ بالمسندِ إليه فرداً غيرُ معيّنٍ من الأفرادِ التي يصدقُ عليها مفهومُ الاسمِ النّكرة، فقد يكونُ واحداً، نحو رجلٍ في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: 20]، أو مثليّ، نحو جاءَ رجلانِ، أي فرداً ممّا يصدقُ عليه مفهومُ المثليّ وهو اثنانِ، وقد يكونُ جمعاً، نحو: جاءَ رجالٌ، أي فرداً ممّا يصدقُ عليه مفهومُ الجمعِ وهو جماعةٌ، ومن التّكثيرِ للإفرادِ قولُ الشاعر:

خَيْالٌ لَأُمِّ السُّلَيْبِ وَدُونَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٌ لِلْبُرَيْدِ الْمُدْبَدَبِ⁽⁴⁾

فقد ذكرَ المرزوقي⁽⁵⁾ أنّ تنكيرَ الخيالِ لإرادةِ الوحدَةِ وكأنّه كان يري خيالها على

(1) _ الزملكاني، البرهان: ص133

(2) _ الزملكاني، التبيان: ص52

(3) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص191؛ وابن الناظم، المصباح: ص111؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص126؛ والطبيبي، التبيان: ص83؛ والإيجي، الفوائد: ص122؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص308؛ والبايرتي، شرح التلخيص: ص216؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والزركشي، البرهان: ج4، ص91؛ والسيوطي، الإتقان: ص294؛ ومعتزك الأقران: ج3، ص472؛ والعصام، الأطول: ج1، ص330

(4) _ البيت للبعيث بن حرِيث بن جابر بن مسلمة الدوّلي شاعر محسن والبيت في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج1، ص376؛ والتبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي 502هـ. شرح ديوان الحماسة،

عالم الكتب - بيروت، دت، ج1، ص195

(5) _ المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج1، ص376

هَيِّئَاتٍ مُخْتَلَفَةً، فاعتقدَ لاختلافِ هَيْئَتِهِ أَنَّهُ عِدَّةُ خِيَالَاتٍ لَذَا نَكَرَ لِإِرَادَةِ وَاحِدٍ مِنْهَا. واعتراضَ بَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ لُغَوِيٌّ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْبَلَاغَةِ، وَأَجَابَ الْمَغْرِبِيُّ (1) عَلَى هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يُؤْتَى بِالنَّكَرَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ فَرْدٌ غَيْرٌ مَعْيِنٌ لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَنَاسِبُهُ غَيْرُهُ، وَجَوَابُ الْمَغْرِبِيِّ غَيْرٌ مَقْبُولٌ فِي رَأْيِي لِأَنَّ الْمَقَامَ إِذَا لَمْ يَنَاسِبْ غَيْرُهُ تَعَيَّنَ اسْتِعْمَالُهُ، وَهَذَا أَمْرٌ لُغَوِيٌّ يُعْرَفُ بِاللُّغَةِ لَا بِالْبَلَاغَةِ.

ثَانِيًا - النَّوْعِيَّةُ (2)، وَيَقْصَدُ بِذَلِكَ الْإِفْرَادُ النَّوْعِيَّ، أَيِ الدَّلَالَةُ عَلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ اسْمِ الْجِنْسِ النَّكَرَةِ، لِأَنَّ التَّنْكِيرَ كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْوَحْدَةِ الشَّخْصِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى الْوَحْدَةِ النَّوْعِيَّةِ، وَمَثَلُ الْقَرْوِينِيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7]، تَنْكِيرُ غِشَاوَةٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَغْشِيَةِ غَرِيبٍ غَيْرِ مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَهُوَ غِطَاءُ التَّعَامِيِّ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ بِذَلِكَ تَابِعٌ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (3) فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ.

وَمَثَلُ السَّكَاكِيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: 45] وَهُوَ مِنْ غَيْرِ بَابِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، فَالْمَاءُ يَرَادُ بِهِ نَوْعٌ مُخْتَصٌّ بِتِلْكَ الدَّابَّةِ وَهُوَ النَّطْفَةُ، وَكَذَلِكَ دَابَّةٌ يَقْصَدُ بِهَا كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّوَابِّ، وَيَحْتَمِلُ الْفَرْدِيَّةَ أَيْضًا أَيِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الدَّوَابِّ مِنْ نَطْفَةٍ مَعْيِنَةٍ وَهِيَ نَطْفَةُ أَبِيهِ. وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ذَهَبَ الرَّقَادُ فَمَا يُحَسُّ رُقَادٌ مِمَّا شَجَاكَ وَنَامَتِ الْعَوَادُ (4)

ذَكَرَ الْمَرْزُوقِي (5) فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ أَنَّ الشَّاعِرَ عَرَّفَ الرَّقَادَ أَوَّلًا لِإِرَادَةِ الْجِنْسِ ثُمَّ

(1) - المغربي، مواهب الفتح: ج1، ص224

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص191؛ وابن الناظم، المصباح: ص111؛ والقزويني، التلخيص: ص68؛

والطبيبي، التبيين: ص83؛ والإيجي، الفوائد: ص122؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص216؛

والتقزازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1، ص331؛ والزرکشي، البرهان: ج4، ص91

(3) - الزمخشري، الكشف: ج1، ص93

(4) - البيت لعويّف القوافي عوف بن معاوية بن عقبة بن حذيفة الفزاري من أشرف قومه في الكوفة، اشتهر

في الدولة الأموية بالشام حيث اتصل بالوليد بن عبد الملك بن مروان وأخيه سليمان وكذلك عمر بن عبد

العزيز ومدحهم توفي 100هـ. والبيت في المرزوقي، شرح الحماسة: ج1، ص262؛ والتبريزي، شرح

الحماسة: ج1، ص139

(5) - المرزوقي، شرح الحماسة: ج1، ص262 - 263؛ وتبعه التبريزي، شرح الحماسة: ج1، ص139

نَكَرَهُ لِإِرَادَةِ نَوْعٍ مِنَ الْجِنْسِ كَأَنَّهُ قَالَ: ذَهَبَ النَّوْمُ عَلَى اخْتِلَافِهِ حَتَّى لَا يُرَى لِنَوْعٍ مِنْهُ أَثَرٌ مُخْتَصٌّ.

وهذه الدلالة تكونُ بمعونةِ المقامِ والقرائنِ كما صرَّحَ المغربي،⁽¹⁾ فليست قاعدةً منضبطةً.

ثالثًا- التعظيمُ والتحقيرُ⁽²⁾، يُنكرُ المسندُ إليه ليدلَّ على عظمةِ شأنِ مدلوله أو حقارته، ووجهُ ذلك في الدلالة على الضدَّين أنَّ الشَّيءَ في التعظيمِ يكونُ من العظمةِ وعلوِّ المقدارِ بحيثُ لا يُعرفُ كنههُ ولا يُبلَّغُ مقداره، ويكونُ في التحقيرِ من الحقارةِ ودنوِّ الشأنِ بحيثُ لا يُنتفتُ إليه فلا يُعرفُ، فيكونُ مجهولاً في جنسه على كلا التقديرينِ في كلتا الحالتينِ، ويمثِّلُ البلاغيونَ بقولِ الشاعرِ:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ⁽³⁾

فالشاعرُ يصفُ ممدوحه بأنَّ له حاجباً عظيماً يمنعُه من كلِّ فعلٍ قبيحٍ، وهو نفسه التي تدعوهُ للخيرِ، وليسَ له حاجبٌ حقيرٌ يمنعُه من مساعدةِ مَنْ يطلبُه معروفًا فكيفِ بحاجبٍ عظيمٍ، فالذوقُ الرقيقُ والطبعُ السليمُ يقتضيانِ عندَ البلاغيينَ أن يكونَ الحاجبُ الأوَّلُ للتعظيمِ والثاني للتحقيرِ، ومثله قولُ الشاعرِ:

وَلِلَّهِ مِنِّي جَانِبٌ لَا أُضِيعُهُ وَلِلَّهِ مِنِّي وَالْخَلَاعَةَ جَانِبٌ⁽⁴⁾

فنكرَ جانباً في الشطرِ الأوَّلِ للتعظيمِ وفي الثاني للتحقيرِ، ومن أمثلةِ السكاكي قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: 7]، وسبقَ أنَّ القزويني مثَّلَ بها على النوعيةِ تبعاً للزمخشري، وهي من الأمثلة التي خالفَ فيها السكاكي الذي ذهبَ إلى أنَّ تكبيرَ غشاوةِ للتعظيمِ والتَّهويلِ، ويرى البابرتي⁽⁵⁾ أنَّ رأيَ السكاكي أولى من

(1) - المغربي، مواهب الفتح: ج1، ص224

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص194؛ وابن الناظم، المصباح: ص112؛ والقزويني، الإيضاح:

ج1، ص127؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص310 والبابرتي، شرح التلخيص: ص218؛

والتفتازاني، المطول: ص234؛ والزرکشي، البرهان: ج4، ص91 والسيوطي، الإقتان: ص294؛

والدسوقي، حاشيته: ج1، ص632

(3) - البيت لابن أبي السمط حفيد مروان بن أبي حفصة في القزويني، الإيضاح: ج1، ص127

(4) - البيت بلا نسبة في السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص310؛ والعباسي، معاهد التنصيص: ج1، ص127؛

والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء: ج4، ص405

(5) - البابرتي، شرح التلخيص: ص217

الْقَرْوِينِي لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ بَعْدِ حَالِهِمْ عَنِ الْإِدْرَاكِ، وَهَذَا يَحْصُلُ تَامًّا إِذَا كَانَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ التَّهْوِيلُ وَالتَّعْظِيمُ، وَأَمَّا النَّوْعِيَّةُ فَلَا تَكُونُ مَانِعًا مِنَ الْإِدْرَاكِ مَنَعًا تَامًّا. وَرَجَّحَ الشَّرْبِينِي⁽¹⁾ رَأْيَ الْقَرْوِينِي فَهُوَ يَرَى أَنَّ جَعْلَهُ لِلتَّنْوِيحِ أَوْلَى لِيَحْدُثَ التَّنَاسُبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَنْكِيرِ عَذَابٍ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ فِيهِ لِلنَّوْعِيَّةِ، وَأَمَّا التَّعْظِيمُ فَمُسْتَفَادٌ مِنَ الْوَصْفِ الصَّرِيحِ بَعْدَهُ، وَقِيلَ⁽²⁾ إِنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ لِأَنَّ الْغِشَاوَةَ الْعَظِيمَةَ نَوْعٌ مِنْ مُطْلَقِ الْغِشَاوَةِ فَتَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ وَالنَّوْعِيَّةِ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ التَّعْظِيمِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179] وَهِيَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَوَقَّفَ عِنْدَهَا الْمُفَسِّرُونَ وَالبَلَاغِيُّونَ⁽³⁾ طَوِيلًا مَبْهُورِينَ بِإِعْجَازِهَا، وَقَالُوا إِنَّ تَنْكِيرَ الْحَيَاةِ لِلتَّعْظِيمِ، وَمَعْنَى الْآيَةِ لَكُمْ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ وَهُوَ الْقِصَاصُ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ لَا يُبْلَغُ كُنْهَهَا، وَذَلِكَ لِمَنْعِهِ قَتْلَ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ كَمَا هُوَ شَائِعٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَتَحْتَمِلُ أَيْضًا النَّوْعِيَّةُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى لَكُمْ: فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ وَهِيَ الْحَاصِلَةُ بِالْإِرْتِدَاعِ عَنِ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِالْقِصَاصِ فَيَسْتَلْمُ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ، وَذَهَبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ⁽⁴⁾ إِلَى أَنَّ الْأَوْلَى كَوْنُهَا لِلتَّنْكِيرِ لِأَنَّ الْقِصَاصَ يَسْتَلْزِمُ بَقَاءَ كَثِيرٍ مِمَّنْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقْتَلُوا لَوْلَا الْقِصَاصُ وَلَا يَسْتَلْزِمُ التَّنْوِيحَ أَوْ التَّعْظِيمَ، وَلِزِمَ⁽⁵⁾ التَّنْكِيرُ هُنَا لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَقْتَضِي أَنْ الْحَيَاةَ فِي أَصْلِهَا مُتَسَبِّبَةٌ عَنِ الْقِصَاصِ وَليْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ هُنَا الْحَيَاةَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لَا أَصْلَ الْحَيَاةِ، وَهِيَ حَيَاةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ بَعْدَ الْهَمِّ بِالْقَتْلِ.

وَمِنَ التَّنْكِيرِ لِلتَّعْظِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: 25]، فَنَكَرَ الْجَنَّاتِ وَلَمْ يُنَكِّرِ الْأَنْهَارَ

(1) _ الشَّرْبِينِي، فِيضُ الْفَتْاحِ: ج 2، ص 319

(2) _ الْعَصَامُ، الْأَطُولُ: ج 1، ص 332

(3) _ الْجُرْجَانِيُّ عَبْدُ الْقَاهِرِ، دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ص 224؛ وَالزَّمْخَشَرِيُّ، الْكِشَافُ: ج 1، ص 248-249؛ وَالسَّكَاكِيُّ، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ: ص 193؛ وَالزَّمْلَكَانِيُّ، التَّبْيَانُ: ص 52؛ وَالْبَرْهَانَ الْكَاشِفُ: ص 136؛ وَابْنُ النَّازِمِ،

الْمَصْبَاحُ: ص 112؛ وَالْقَرْوِينِيُّ، الْإِبْضَاحُ: ج 1، ص 129

(4) _ الْجُرْجَانِيُّ مُحَمَّدٌ، الْإِشَارَاتُ وَالتَّنْبِيهَاتُ: ص 43

(5) _ ابْنُ النَّقِيبِ، مَقْدَمَةُ تَفْسِيرِهِ: ص 143

لأنه لا غرضَ في عِظَمِ الأنهارِ وَسَعَتِهَا خِلافاً لِلجَنَاتِ⁽¹⁾، ومن غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليه قوله⁽²⁾ تعالى: ﴿أَوْلَيْتِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأَوْلَيْتِكَ هُمِ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5]،

فَنَكَرَ هُدًى لِلتَّعْظِيمِ، وَ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَا وَأَبِي الطَّيْرِ المُرَبَّةِ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتَ عَلَى لَحْمٍ⁽³⁾

فَنَكَرَ لَحْمًا لِلتَّعْظِيمِ أَي لَقَدْ وَقَعْتَ عَلَى لَحْمٍ أَي لَحْمٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ

تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]، نَكَرَ⁽⁴⁾ كَلِمَةَ حَرْبٍ لِإِفَادَةِ التَّعْظِيمِ

والتَّهْوِيلِ، وَيُرَى البَلَاغِيُونَ أَنَّهُ أَبْلَغَ مِنْ حَرْبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ

الرَّمْخَشَرِيِّ⁽⁵⁾ أَنَّهَا لِلتَّعْظِيمِ وَالنُّوعِيَّةِ وَالمَعْنَى عِنْدَهُ فَأْذَنُوا بِنُوعِ مِنَ الحَرْبِ عَظِيمٍ.

وَمِنَ التَّعْظِيمِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَأَيَقَنْتِ القَبَائِلُ مِنْ جَنَابِ وَعَامِرٌ أَنْ سَيَمْنَعَهَا نَصِيرٍ⁽⁶⁾

فَقَدْ ذَكَرَ المَرزُوقِيُّ أَنْ تَكَثِيرَ نَصِيرٍ لِلتَّعْظِيمِ أَي نَصِيرٌ مِنَ النُّصَارِ كَامِلٌ فِي مَعْنَاهُ⁽⁷⁾.

رَابِعًا - التَّكْثِيرُ وَالتَّقْلِيلُ⁽⁸⁾، هَذِهِ الدَّلَالَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا قَرَّرَهُ النُّحَوِيُّونَ مِنْ أَنَّ النُّكْرَةَ

قَابِلَةٌ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّقْلِيلِ وَالمَعْرِفَةُ غَيْرُ قَابِلَةٌ لِذَلِكَ، وَوَجْهُ ذَلِكَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الضَّدِّيْنِ

أَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ مِنَ الكَثْرَةِ بَحِيثٌ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُدْرِكُ كُنْهَهُ وَلَا يُحَاطُ بِهِ فَهُوَ

كَالنُّكْرَةِ وَأَمَّا فِي التَّقْلِيلِ فَهُوَ مِنَ القَلَّةِ بَحِيثٌ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يَكَادُ يُدْرِكُ،

(1) _ الزمكاني، البرهان الكاشف: ص137؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3، ص473

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج1، ص85؛ والسمين، الدرالمصون: ج1، ص102؛ والقوجي، حاشيته: ج1، ص209

(3) _ البيت لأبي كبير الهذلي في البغدادي: ج5، ص75، وسبقت ترجمة الشاعر ص64

(4) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص193؛ والتفتازاني، المطول: ص236؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،

ص311؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3، ص472

(5) _ الزمخشري، الكشاف: ج1، ص349

(6) _ البيت لهلال بن رزين الربابي أحد بني ثور بن عبد مناة بن أد شاعر جاهلي مجهول المولد والوفاة،

المرزوقي، شرح الحماسة: ج1، ص341

(7) _ المرزوقي، شرح الحماسة: ج1، ص341

(8) _ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص43؛ القزويني، الإيضاح: ج1، ص127؛ والطبيسي، التبيان:

ص84؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص310؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص218؛ والتفتازاني،

المطول: ص235؛ والعصام، الأطول: ج1، ص332؛ والزركشي، البرهان: ج4، ص92؛ والسيوطي،

شرح عقود الجمان: ص19؛ والدمهوري، شرح الجواهر: ص60

والفرق بين هذا وسابقه أن السابق يكون في الشأن والمقدار المعنوي أما، هذا فيكون في الكميات والمقادير المادية.

ومن أمثلة التكرير قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْعٰلِيِينَ﴾ [الأعراف: 113]، فإن تكرر الأجر للتكرير، أي أجرًا كثيرًا كما قال الزمخشري⁽¹⁾، ونحو: إِنَّ لَهُ لَغَنَمًا وَإِنَّ لَهُ لِبِلَابًا يُرَادُ الْكَثْرَةُ، وقيل⁽²⁾ قد يكون التكرير مفهوماً من إن لأنها تُستخدَم للدلالة على ذلك في نحو قولهم: إِنَّكَ لَتَصُومُ، أي كثيراً ويذلُّ على ذلك أنه لو قال: لَهُ إِبِلٌ وَلَهُ غَنَمٌ، لَخَلَّتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ.

ومن أمثلة التقليل قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكِنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: 72]، أي رضوانٌ قليلٌ من الله أعظمٌ من ذلك كله، ومثلَ النَّفْتَارَانِيُّ بقول الشاعر:

فِيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمْ وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطْرُدُ الْفَقْرَ وَالْجَدْبَا⁽³⁾

أي بنزراً من خيلك تطردُ الرومَ، وبقليلٍ من جودك تقضي على الفقر. خامساً - أن يمنع من التعريف مانع⁽⁴⁾، ولم يذكرهُ القزويني ومثاله:

إِذَا سَنِمْتُ مُهَنَّدَةً يَمِينٌ لَطُولِ الْحَمَلِ بَدَلُهُ شِمَالًا⁽⁵⁾

فلم يقل يمينه ونكر لئلا يكون فيه تصريحٌ بنسبة السامة للممدوح، وهذه الفائدة من البلاغة لأن مقتضى الظاهر في البيت أن يُعرَّفَ بالإضافة لأنه معروفٌ معهودٌ، غير أن الشاعر عدل عن الظاهر ونكر من أجل هذه العلة.

سادساً - ألا يعرف المتكلم أو السامع من حقيقة المراد إلا ذلك القدر من النكرة، ولا

(1) - الزمخشري، الكشاف: ج2، ص131

(2) - البابرني، شرح التلخيص: ص218

(3) - البيت للمنتبي في ديوانه: ج1، ص156، وسبقت ترجمة الشاعر ص72

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص192؛ والإيجي، الفوائد: ج1، ص321؛ والنفتازاني، المطول: ص235؛

والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص228

(5) - البيت للمعري في سقط الزند: ص27، وسبقت ترجمة الشاعر ص85

يُوجَدُ طَرِيقٌ لِتَعْرِيفِهِ⁽¹⁾، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْقَزْوِينِي، وَمَنْ أَمْتَلَتْهُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَ رَجُلٌ وَعِنْدِي رَجُلٌ، إِذَا كُنْتَ لَا تَعْرِفُ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَأَصَابَ الْقَزْوِينِي حِينَ أَهْمَلَهُ، فَإِنَّ عَدَمَ وَجُودِ طَرِيقٍ سِوَاهَا يَقْتَضِي الْإِتْيَانَ بِهَا وَلَا بَلَاغَةَ فِي ذَلِكَ.

سابعاً - التَّجَاهُلُ⁽²⁾، وَهُوَ أَنْ تَتَّظَاهَرَ بِأَنَّكَ لَا تَعْرِفُ مِنَ الْمُرَادِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَدْرَ اسْتِهْزَاءً وَتَهَكُّمًا، كَأَنْ تَكُونَ تَعْرِفُ شَخْصًا أَتَاكَ، ثُمَّ يَسْأَلُكَ سَائِلٌ عَنْهُ فَنَقُولُ: مَا جَاءَ إِلَّا حَيَوَانٌ، وَمِنْهُ مِنْ غَيْرِ بَابِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلَّ مَزْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: 7]، قَالُوا (رَجُلٌ)⁽³⁾ بِالْتَّنْكِيرِ اسْتِهْزَاءً بِهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ يَعْرِفُونَهُ حَقَّ الْيَقِينِ.

ثامناً - الْإِخْفَاءُ عَلَى السَّامِعِ لِسَبَبٍ مَا⁽⁴⁾، إِمَّا خَوْفًا مِنَ الْمَقْصُودِ، وَإِمَّا رَغْبَةً فِي عَدَمِ مَعْرِفَةِ الْمُخَاطَبِ لَهُ، كَأَنْ يَزُورَكَ شَخْصٌ وَلَا تَرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهُ أَحَدٌ فَإِذَا سَأَلَكَ سَائِلٌ عَنْهُ تَقُولُ: زَارَنِي رَجُلٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الدَّلَالَةَ أَكْثَرَ الْبَلَاغِيِّينَ مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْبَلَاغَةِ فِي الصَّمِيمِ.

وقد تعرَّضَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ⁽⁵⁾ لِلتَّنْكِيرِ وَلَمْ يَتِمَحَّلْ تَمَحُّلَ سَائِرِ الْبَلَاغِيِّينَ الْمُقَنَّينَ، وَإِنَّمَا عَرَضَ لَهُ مِنْ حَيْثُ الذُّوقُ الرَّقِيعُ وَالطَّبَعُ السَّلِيمُ، وَعَرَضَ نَمَازِجَ لِلتَّنْكِيرِ يَظْهَرُ فِيهَا أَثْرُهُ فِي أُنْسِ النَّفْسِ بِهِ وَتَقْبُلِ الذُّوقِ لَهُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَنْقَلُ فِي خَلْقِي سُودِدٌ سَمَاحًا مُرَجِّيًّا وَبَأْسًا مَهِيْبًا⁽⁶⁾

فَقَدْ تَوَقَّفَ عِنْدَ تَنْكِيرِ سُودِدٍ وَرَأَى أَنَّهُ يَرُوقُ السَّامِعَ؛ لِأَنَّ الذُّوقَ يَقْبَلُهُ، وَالطَّبَعُ يَأْنَسُهُ وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص192 و194؛ وابن الناظم، المصباح: ص111؛ والطبيبي، التبيان: ص83؛

والإيجي، الفوائد: ص122؛ والتفتازاني، المطول: ص235؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص19؛

والدمنهوري، شرح الجواهر: ص61

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص192؛ والطبيبي، التبيان: ص83؛ والإيجي، الفوائد: ص122؛ والتفتازاني،

المطول: ص235؛ والدمنهوري، شرح الجواهر: ص61؛ والسيوطي، والإتقان: ص294

(3) - الزمخشري، الكشاف: ج3، ص580

(4) - الدمنهوري، شرح الجواهر: ص61؛ والشربيني، فيض الفتاح: ج2، ص321

(5) - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص68-69 و72

(6) - البيت للبحثري في ديوانه: ج1، ص47، وسبقت ترجمة الشاعر ص95

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ وَأَنْكَرَ صَاحِبٌ وَسَلَّطَ أَعْدَاءُ وَغَابَ نَصِيرٌ
تَكُونُ عَنِ الْأَهْوَاذِ دَارِي بِنَجْوَةٍ وَلَكِنْ مَقَادِيرُ جَرَتْ وَأُمُورٌ⁽¹⁾

قال: إنَّ تنكيرَ دهرٍ وما بعده (صاحب وأعداء ونصير و نجوة ومقادير وأمور) يكسوه رونقاً وطلاوةً وحُسناً وحلاوةً.

كما راقه⁽²⁾ تنكيرُ الرِّمَاحِ في قولِ الشَّاعرِ:

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحُوذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ
سَلْهَبٌ شَرَجَبٌ كَأَنَّ رِمَاحًا حَمَلْتُهُ وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجٌ⁽³⁾

فالشاعرُ يصفُ فرسهُ بالسُرْعَةِ والقوَّةِ، ويصفُ أقدامهُ بالطولِ كأنها رِمَاحٌ. ويبدو أنَّ الحُسْنَ الذي راقَ الإمامَ الذَّوَّاقَةَ مرَدُّه للإبهامِ في التَّنكيرِ الذي يفسحُ المجالَ أمامَ الفكرِ والخيالِ ليتأمَّلَ المرءُ ما يتأمَّلُ ويتخيَّلُ ما يتخيَّلُ من المعنى الذي ينطوي عليه اللَّفظُ.

2.3.2 تنكيرُ المُسندِ، وظائفه ودلالاته:

يرى البلاغيون أنَّ تنكيرَ المُسندِ للدِّلالاتِ التَّالية:

أولاً— لإفادَةِ عَدَمِ الحَصْرِ والعَهْدِ⁽⁴⁾، لأنَّ التَّعريفَ يفيدُ العَهْدَ في نحو: أخوك زيدٌ وصاحبُكَ المُنطَلِقُ، تقولُ ذلكَ لِمَنْ كانَ بينَكَ وبينَهُ عَهْدٌ، فإذا أَرَدْتَ عَدَمَ إِفادَةِ العَهْدِ نَكَرْتَ لأنَّ النِّكَرَةَ تَدُلُّ على غيرِ مُعيَّنٍ وغيرِ مَعهودٍ فنقولُ: صاحبُكَ مُنطَلِقٌ، وسعيدٌ جالسٌ، وأمَّا عَدَمُ الحَصْرِ فلأنَّهُ قد يُسْتَفادُ من التَّعريفِ، نحو: زيدٌ المُنطَلِقُ، ومحمَّدٌ

(1) _ البيتان لإبراهيم الصولي، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول، أصله من خراسان ونشأ ببغداد، وقربه الخلفاء فكان كاتباً للمعتصم والواثق والمتوكل، وله مجموعة مؤلفات منها: ديوان رسائل، وكتاب الدولة، وكتاب العطر وغيرها، توفي 243هـ. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد ابن أحمد 356 هـ. الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث، طبعة محققة على تسع نسخ مخطوطة ومصححة، دار إحياء التراث - بيروت، ط1 - 1994، الأغاني: ج10، ص276

(2) _ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72

(3) _ البيتان لأبي ذؤاد جارية بن الحجَّاج بن حذاق الإيادي، شاعر جاهلي، وأحد نعات الخيل المجيدين، وكان سائساً لخيال النعمان بن المنذر وله شعر في الأصمعيات، توفي 79ق هـ. الأصفهاني، الأغاني: ج16، ص520

(4) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص211؛ وابن الناظم، المصباح: ص123؛ والقزويني، الإيضاح:

ج1، ص188؛ والطبيبي، التبيان: ص94؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص294؛ والتفتازاني، المطول:

ص342؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص37

الكاتب، وإذا أردتَ عَدَمَ الحَصْرِ قُلْتَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ومحمَّدٌ شاعِرٌ، تريِدُ الإخبارَ فقط دونَ حَصْرِ أو عهدٍ، واعتُرِضَ بأنَّ هذا الأمرَ يُمكنُ أن يتحقَّقَ في المَعَارِفِ نحو:

إِذَا قَبِحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلًا⁽¹⁾

فلا تقيِدُ الحَصْرَ أو العهدَ وأجيبَ بأنَّهُ لا يُشترطُ اختِصاصُ النُكْتَةِ بما هيَ لَهُ، فلا يَجِبُ انعكاسُها بحيثُ إذا عُدِمَ المُسبَّبُ تتعدِمُ، فعدَمُ الحَصْرِ جائِزٌ معَ التَّعريفِ والتَّكثيرِ كما أنَّه في التَّعريفِ على خِلافِ الأصلِ⁽²⁾.

ثانيًا - التَّعظيمُ والتَّحقيرُ⁽³⁾، ووجهُ ذلكَ في الدِّلالةِ على الضَّديَّينِ أنَّه بَلَغَ من العَظَمَةِ مقدارًا لا يَكادُ يُعرَفُ ولا يُقادرُ قدرُهُ، ومعَ التَّحقيرِ يكونُ بَلَغَ من الحَقارةِ قدرًا لا يَكادُ يُعرَفُ به فيكونُ مجهولًا، ومن أمثلةِ التَّكثيرِ للتَّعظيمِ قولُهُ تعالى: ﴿ذَلِكَ

الَّذِي كُتِبَ لِرَبِّ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، أي هُدًى أي هُدًى لا يُبلِغُ كُنْهَهُ،

ومثَّلَ السَّكاكِيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: 1]، ويبدو أنَّ التَّعظيمَ مُستفادٌ في هذه الآية من مجموعة أمورٍ بمَعونةِ السِّياقِ: بالتَّكثيرِ الَّذِي يُعطي ضَرْبًا من الإبهامِ، وبالوصفِ (عظيمٍ) المُفيدِ للتَّعظيمِ صراحةً، و بلفظةِ شيءٍ لأنَّها لفظَةٌ مُبهمةٌ تُستعملُ لكلِّ ما يَحتمَلُها من موجودٍ ومعدومٍ، وهذه الأُمورُ تُعطي مجالًا للفكرِ أن يَنطلقَ لِيَتخَيَّلَ ما يَتخَيَّلُ من عَظَمَةِ لأمرِ السَّاعةِ.

ومن أمثلةِ التَّحقيرِ قولُهُم: ما زَيْدٌ شَيْئًا، وقيلَ إِنَّ التَّحقيرَ مُستفادٌ من نَفْيِ

الشَّيْئَةِ في هذا المِثالِ⁽⁴⁾.

ثالثًا - لحكايةِ المُنكَرِ⁽⁵⁾، والحكايةُ أن يَنقلَ المُتكلِّمُ كلامَ غيرِهِ معَ إيقانِهِ على صورَتِهِ، ومن هُنا يَنقلُ النُّكْرَةَ على حالِها وإن كانَ عالمًا بجهةِ التَّعريفِ كأن يقولَ

(1) - ينظر هامش ص 114

(2) - الدسوقي، حاشيته: ج 2، ص 237

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص 212؛ وابن الناظم، المصباح: ص 123؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 188؛

والطبيي، التبيان: ص 94؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 294؛ والتفتازاني، المطول: ص 342؛ والمفتي،

خلاصة المعاني: ص 195-196

(4) - المغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 352

(5) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص 210؛ والتفتازاني، المطول: ص 342؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 488

شخصٌ ما عندي رجلٌ، فنقول: الذي عندك رجلٌ، وهذا لا يكون فيه بلاغةٌ إلا إذا حُمِلَ على ما ذهبَ إليه الشربيني⁽¹⁾ من أنَّ البليغَ يُبْقِي ذلكَ على صورتهِ من التَّكْثِيرِ لإفادةٍ ما أرادَهُ المُتَكَلِّمُ من التَّعْظِيمِ أو التَّحْقِيرِ أو غيرِهما، وهذا الاعتبارُ لم يذكرهُ القزويني ويبدو أنه نظرَ إلى عَدَمِ فائدتهِ البلاغيَّةِ، والصَّحِيحُ أنَّ هذا القسَمَ من البلاغةِ بناءً على رأي الشَّرْبِينِي ويُمكنُ أن يُحْمَلَ عليه قولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي حَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: 7]، حيثُ نَكَرَ كلمةَ (رجل) حكايةً لقولِ المُشْرِكِينَ المُستَهْزِئِينَ، وذلكَ للدَّلالةِ على قَصْدِهِمْ وهو التَّجَاهُلُ والاستهزاءُ.

رابعاً- إذا كانَ المُسْنَدُ إليه نكرةً فإنَّهُ يجبُ كونُ المُسْنَدِ نكرةً⁽²⁾، فإنَّهُ لا يُوجَدُ في كلامِ العربِ مُسْنَدٌ إليه نكرةً ومُسْنَدٌ معرفةً، فلا نقولُ شاعرٌ المُتَنَبِّي، وجالسٌ مُحَمَّدٌ، وذاهبٌ عليٌّ، وهذا لا مدخلَ له في البلاغةِ وليسَ بفائدةٍ مُترتِّبةٍ على التَّكْثِيرِ، فلا وجهَ لذكرِ البلاغيِّينَ له، وقد أصابَ القزويني حينَ أهملَهُ.

3.3.2 موقف المحدثين من آراء البلاغيين في التذكير:

بعدَ هذا العَرَضِ للتَّكْثِيرِ ودلالاتِهِ عندَ البلاغيِّينَ لا بُدَّ من التَّوَقُّفِ قليلاً عندَ رأيِ بعضِ المُحَدِّثِينَ الَّذِينَ عارضُوا وأنكروا ما قالَهُ البلاغيُّونَ، ومن هؤلاءِ أحمدُ بدوي⁽³⁾ الذي ذكرَ أنَّه توفَّقَ ملياً عندَ هذهِ الدَّلالاتِ وتأمَّلَ الأمثلةَ، وخصَّصَ إلى أنَّ التَّكْثِيرَ لا يدلُّ إلا على الوَحْدَةِ مُجَرَّدًا من أيِّ قيدٍ، وما يذكرُهُ البلاغيُّونَ فهو مُسْتَفَادٌ من السِّيَاقِ، وحدَهُ ولا مدخلَ للتَّكْثِيرِ في ذلكَ، كما أنَّه قد تستوي دلالةُ التَّعْريفِ والتَّكْثِيرِ كما في التَّعْظِيمِ والتَّحْقِيرِ، وهذا يدلُّ على أنَّ السِّيَاقَ هو الذي يُحدِّدُ هذهِ الدَّلالاتِ، وسارَ على نَهْجِهِ عبدُ الجليلِ عبدُ الرَّحِيمِ⁽⁴⁾ الذي تبنَّى رأيهُ ودافعَ عنه، وكذلكَ رجاءُ عيد⁽⁵⁾ الذي وقَّفَ للبلاغيِّينَ بالمرصادِ وبألغَ في النِّكْرِ عليهم.

(1) - الشربيني، فيض الفتاح: ج3، ص107

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص210؛ وابن الناظم، المصباح: ص123؛ والطبيبي، التبيان: ص94؛ والبابرتي،

شرح التلخيص: ص294؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص196

(3) - بدوي، أحمد أحمد. من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر- القاهرة، ط1950، ص128-131

(4) - عبد الرحيم، عبد الجليل. لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن، ط1-1981، ص343-345

(5) - عيد، فلسفة البلاغة: ص71-72

ومقابل هذا الموقف نجد من وافق البلاغيين وردد ما قالوا وأخذ عنهم كل غث وسمين، ومن هؤلاء عبد الفتاح لاشين⁽¹⁾ والمراغي⁽²⁾ وأحمد مطلوب⁽³⁾ والجندي⁽⁴⁾ وحامد عوني⁽⁵⁾ وسعد أبو الرضا⁽⁶⁾، ومحمد أبو موسى⁽⁷⁾ الذي دافع عن البلاغيين وبالغ في التكبير على أحمد بدوي، فقد ذهب إلى أن هذه المعاني كامنة في التكبير، والسياق هو الذي يكشف عنها.

أقول: والحق ما ذهب إليه محمد أبو موسى، فهذه المعاني كامنة في التكبير، وإنما تظهر وتحدد من خلال السياق، وربما تستوي دلالة التعريف والتكبير في الدلالة على التعظيم مثلا، ولكن جهة هذه الدلالة تختلف في الجانبين، فلو توقفنا عند قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]، فقد ذهب البلاغيون إلى أن تكبير حرب للتعظيم، وقالوا إن ذلك أبلغ من التعريف بالإضافة فيما لو قال: حرب الله ورسوله، ومن عارض هذه الدلالات من المحدثين يذهب إلى أن التكبير لا يدل على أكثر من حقيقة النكرة وهي الوحدة، وهذا يفيد أن هناك حربا من جهات أخرى، ولكن أشدها حرب الله ورسوله، والتعظيم مستفاد من السياق ومن وصفها بأنها من الله ورسوله.

والذي أراه أن الدلالة واحدة في التعريف والتكبير وهي التعظيم إلا أن الجهة مختلفة، فالتكبير يدل على التعظيم من خلال ما يتضمنه من إبهام يفسح المجال ليتخيل الفكر ما يتخيل من عظمة لهذه الحرب، كما يدل على ذلك أيضا السياق لأنه سياق وعيد وتهديد، وأيضا إضافتها إلى الله ورسوله بواسطة الجار، فيكون التعظيم مستفادا من ثلاث جهات، أما في حالة التعريف بالإضافة فيكون التعظيم مستفادا من جهتين: إضافتها إلى الله ورسوله، ومن السياق أيضا، وهذا يدل على صحة ما ذهب

(1) لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ص 245-248

(2) المراغي، علوم البلاغة: ص 126 و 219

(3) مطلوب، أحمد. أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات - الكويت، ط 1- 1980، ص 155-158

(4) الجندي، درويش. علم المعاني، دار نهضة مصر - القاهرة، دت، ص 91-94

(5) عوني، حامد. المنهاج الواضح للبلاغة، مكتبة الجامعة الأزهرية - القاهرة، ط 1977، ص 125-129

(6) أبو الرضا، سعد. في البنية والدلالة، منشأة المعارف - الإسكندرية، ط 1988، ص 154-158

(7) أبو موسى، محمد محمد. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار

التضامن - القاهرة، ط 2 - 1988، ص 319-323

إليه البلاغيون من أن التَّنْكِيرَ أبلغ؛ لأنَّ العِظَمَةَ فِيهِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ التَّعْرِيفِ فَمِنْ جِهَتَيْنِ فَقَطْ.

وكذلك لو توقفنا عند قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179]، فقد ذهب البلاغيون إلى أن تنكير حياةٍ للتَّعْظِيمِ، ولو عرَّفَ فَقَالَ (الحياة) لأفادَ التَّعْرِيفَ الدَّلَالَةَ نَفْسَهَا، وَلَكِنْ بِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، فَالتَّنْكِيرُ يَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ خِلَالِ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَتْرُكُ مَجَالًا وَاسِعًا لِلتَّخِيلِ وَالتَّفْكُرِ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالْأَدَاةِ فَمِنْ خِلَالِ اسْتِعْرَاقِ الْجِنْسِ الَّذِي يَفِيدُ الْمَبَالِغَةَ، وَكَأَنَّ لَهُمْ فِي الْقِصَاصِ الْحَيَاةَ كَامِلَةً، غَيْرَ أَنَّ التَّعْرِيفَ هُنَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْحَيَاةَ كَامِلَةً، وَأَنَّهَا مِنْ أَصْلِهَا مُتَسَبِّبَةٌ عَنِ الْقِصَاصِ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَمَّا التَّنْكِيرُ فَيَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَهِيَ النَّاتِجَةُ عَنِ الْارْتِدَاعِ عَنِ الْقَتْلِ بَعْدَ الْهَمِّ بِهِ.

ومما يُؤَيِّدُ الْبَلَاغِيَّيْنَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يَمِيلُ إِلَى تَنْكِيرِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ لِعِلَّةٍ كَمَا رَأَيْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلَّ مُمْزِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: 7]، فَمُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُعْرَفُوا لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَلَكِنْ عَدَلُوا عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى التَّنْكِيرِ لِعِلَّةِ التَّجَاهُلِ، وَهِيَ عِلَّةٌ لَا تَتَّحَقُّ بِالتَّعْرِيفِ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهَا السِّيَاقُ وَحْدَهُ وَلَوْلَا التَّنْكِيرُ لَمَا تَحَقَّقَتْ، وَكَمَا رَأَيْنَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا سَمِمْتَ مُهَنْدَهُ يَمِينُ لَطُولِ الْحَمَلِ بَدَلَهُ شِمَالًا⁽¹⁾

فتنكيرُ اليمينِ لِعِلَّةٍ لَا تَتَّحَقُّ بِالتَّعْرِيفِ وَلَا بِالسِّيَاقِ وَحْدَهُ وَهِيَ زِيَادَةُ الْمَدْحِ بِعَدَمِ نِسْبَةِ السَّامَةِ لِلْمَمْدُوحِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَوْ أَنَّ حَيًّا يَقْبَلُ الْمَالَ فَدِيَّةً لَسَقْنَا لَكُمْ سَيِّلًا مِنَ الْمَالِ مُفْعَمًا

وَلَكِنْ أَبِي قَوْمٌ أُصِيبَ أَخُوهُمْ رَضِيَ الْعَارِ وَاخْتَارُوا عَلَى اللَّبَنِ الدَّمَآ⁽²⁾

حيثُ نَكَرَ الْحَيَّ وَالْقَوْمَ مَعَ أَنَّهُ أَرَادَ حَيًّا بَعِينَهُ وَقَوْمًا بَعِينِهِمْ؛ لِمُغْرَضِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ مَا لَا يَتَّحَقُّ لَوْ عَرَّفَ.

(1) _ ينظر هامش ص 85

(2) _ ينظر هامش ص 11

فالتكثيرُ قابلٌ للدلالةِ على هذه المعاني، فحقيقةُ النكرةِ ليسَ مُجرَّدَ الدلالةِ على الوحدةِ، وإنما الدلالةُ على بعضِ مجهولٍ ضمنَ جملةٍ كما حَقَّقَ الرَضِيُّ، وهذا البعضُ قد يكونُ مفردًا أو مثنيًا أو مجموعًا، وقد يكونُ قليلًا أو كثيرًا، فالقلةُ والكثرةُ وِعدَمُ التَّعْيِينِ معانٍ أصليَّةٍ للنَّكْرَةِ، وقد ذُكِرَ في الجانبِ النَّحْوِيِّ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ ذَكَرُوا من معاني التَّكْثِيرِ القِلَّةَ والكثرةَ، ومن أجلِ هذا المعنى صحَّ دخولُ رَبِّ، وكم الخبرية عليها.

وإذا تقررَ ما سبقَ أقولُ: لا بأسَ من ذكرِ البلاغيينَ للتَّقْلِيلِ والتَّكْثِيرِ وإن كانت معاني أصليَّة؛ وذلكَ لأنها مُتَّصِلَةٌ بالبلاغةِ فهذه الدَّلالاتُ لا تظهَرُ إلا بمَعونَةِ السِّيَاقِ، كما أنها تُسْتخدَمُ بهذه المعاني لتحقيقِ أغراضٍ بلاغيَّةٍ أُخرى كالمَدْحِ والذَمِّ، كما نرى في قولِ الشَّاعِرِ:

فَيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمْ وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطْرُدُ الْفَقْرَ وَالْجَدْبَا⁽¹⁾

سبقَ القولُ بأنَّ التَّفْتَازَانِي ذهبَ إلى أنَّ تَكْثِيرَ خَيْلٍ وجودٍ للتَّقْلِيلِ، وهذا ينبني عليه غَرَضٌ آخَرٌ وهو المبالغةُ في المدحِ.

وإذا ثبتتْ دلالةُ النكرةِ على التَّقْلِيلِ والتَّكْثِيرِ فإنَّها مُنطَلِقٌ للدلالةِ على التَّحْقِيرِ والتَّعْظِيمِ، وذلكَ بالنَّظَرِ إلى المعنويَّاتِ، فالقليلُ في الأمورِ المعنويَّةِ حقيرٌ، والكثيرُ فيها عظيمٌ، كما أنَّ الإبهامَ الذي في التَّكْثِيرِ وِعدَمُ الدَّلالةِ على مُعَيَّنٍ يجعلُ الكلمةَ قابِلةً للدَّلالةِ على هذينِ المعنويَّينِ المُتضادَّيْنِ بمَعونَةِ السِّيَاقِ، فالْمُبْهَمُ قد يكونُ قليلًا وقد يكونُ كثيرًا، وكذلكَ قد يكونُ حقيرًا وقد يكونُ عظيمًا.

وأما دلالةُ النكرةِ على التَّجَاهُلِ فهي واضحةٌ ولا سبيلَ لإنكارِها؛ لأنَّ من معاني النكرةِ الأصليَّةِ وِعدَمُ التَّعْيِينِ، فيمكنُ أن توظَّفَ هذه الدَّلالةُ على التَّجَاهُلِ بمَعونَةِ السِّيَاقِ، والتَّجَاهُلُ هو التَّظَاهُرُ بِعدَمِ معرفةِ الشَّيْءِ وِعدَمِ المعرفةِ هو عينُ التَّكْثِيرِ.

وهذا المعنى وهو وِعدَمُ التَّعْيِينِ قد يُوظَّفُ لغرضٍ بلاغيٍّ آخَرَ أَهْمَلَهُ أَكْثَرُ البلاغيِّينَ، وهو الإخفاءُ على السَّامِعِ، إذ يُنكَّرُ المُتكلِّمُ الشَّيْءَ لِيُخْفِيَ المقصودَ بهِ عن بعضِ السَّامِعِينَ.

(1) _ ينظر البيت ص 122

وهكذا يتبين أن البلاغيين قد أصابوا كثيراً في عرض دلالات التكرير، ولا وجه لإنكار المنكرين من الباحثين المحدثين، نعم هذه الدلالات تُستفاد بمعونة السياق ولكنها كامنة في التكرير كما أن أكثرها مبني على دلالة التكرير الأصلية، وهي الدلالة على بعض مجهول في جملة، وتبين أيضاً أن التكرير يُستخدم في مواضع لا يصلح فيها التعريف، بل ربّما يعمد المتكلم إلى تكرير المعرفة ليحقق بعض الأغراض البلاغية.

وهذا أيضاً لا ينفي أن البلاغيين قد تخبّطوا في مسألة التعريف والتكرير، فأخطؤوا حيناً وأصابوا آخر، ومن المآخذ عليهم التعرّض لدلالات نحوية أصلية لا مدخل لها في البلاغة، جعلت الجانب النحوي يغلب على هذه المسألة.

الفصل الثالث

نماذج من السور المكية

1.3 من سورة الفاتحة:

1. قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2]، تتضمن هذه الآية حمداً لله وثناءً عليه، وجاء الحمدُ مُعَرَّفًا بالأداة، وقد اختلفَ في دلالتها، فذهب ابنُ عطية⁽¹⁾ إلى أنها لاستغراقِ الجنسِ، أي أنَّ جنسَ الحمدِ كلُّه مختصٌّ بالله تعالى، وذهب الزمخشري⁽²⁾ إلى أنها لتعريفِ الحقيقةِ والماهيةِ ولم يُجزَّ أن تكونَ لاستغراقِ الجنسِ دونَ بيانِ وجهِ ذلك، وعلَّلَ السمين⁽³⁾ رأيَ الزمخشري بأنَّ المطلوبَ من الآية هو إنشاءُ الحمد لا الإخبارُ به، فَيُسْتَحَالُ أن يُنشئَ العبدُ جميعَ المحامدِ، وذهب الرَّايزي⁽⁴⁾ إلى أنها تحتملُ الوجهين، وهو ما أميلُ إليه بُعدًا عن التكلُّفِ، ولا يُحتجُّ بما ذكره السمينُ لأنَّ الآيةَ تحتملُ أن يكونَ المرادُ منها الإخبارُ بأنَّ جميعَ المحامدِ لله تعالى وإثباتَ ذلكَ له، وهذا فيه ثناءٌ على الله تعالى وحمدٌ له، فتكونُ الآيةُ متضمنةً للإخبارِ بالحمدِ وإنشاءً.

2. قال تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6]، جاء الصراطُ معرفًا بالأداة، ويرى السهيلي⁽⁵⁾ أنَّ في ذلك نوعًا من المبالغة؛ لأنَّ التعريفَ يقتضي أنه أحقُّ بهذه الصِّفةِ من غيره، كالفرقِ بين قولك: كُلُّ طَيِّبًا وَكُلُّ الطَّيِّبِ، وجالسٍ فقيهاً وجالسِ الفقيه، غيرَ أنه قد قرئَ (صراطاً مُسْتَقِيمًا) بالتركيب، ويرى ابنُ جنِّي⁽⁶⁾ أنَّ التكريرَ

(1) ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي 546هـ. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب

العزیز، تحقيق عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1993، ج1، ص66

(2) الزمخشري، الكشاف: ج1، ص53؛ و أبو السعود، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي 982 هـ.

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه عبداللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية -

بيروت، ط1 - 1999، ج1، ص21

(3) السمين، الدر المصون: ج1، ص37 - 38

(4) الرازي، التفسير الكبير: ج1، ص225

(5) السهيلي، نتائج الفكر: ص302

(6) ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان الموصلي 392هـ. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،

تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية - القاهرة، ط1966، ج1، ص41

فيه تَدَلُّلٌ وخضوعٌ لله تعالى، وكأنَّ مَنْ قرأ به يقصدُ أن يقول: قد رَضِينَا مِنْكَ يَا رَبَّنَا بِمَا يُقَالُ لَهُ صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ، وَلَسْنَا نُرِيدُ الْمُبَالِغَةَ فِي قَوْلِ مَنْ قرأ الصِّرَاطَ، أَي الَّذِي شَاعَتْ اسْتِقَامَتُهُ وَتَعَوَّلَتْ، وَقَلِيلٌ هَذَا مِنْكَ زَاكَ عِنْدَنَا وَكَثِيرٌ مِنْ نِعْمَتِكَ عَلَيْنَا.

2.3 من سورة الأنعام:

1. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: 2]، تبيِّنُ هذه الآيةُ أَنَّ اللهَ حَدَّدَ لِلإِنْسَانِ أَجْلَيْنِ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي الْمِرَادِ بِهِمَا، قِيلَ: الْمَوْتُ وَالْآخِرَةُ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ مَا بَيْنَ أَنْ يُخْلَقَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ، وَالثَّانِي مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْبَعْثِ، وَقِيلَ: وَفَاتَهُ بِالنَّوْمِ وَبِالْمَوْتِ الْحَقِيقِيِّ، وَقِيلَ: أَجَلُ الْمَاضِيْنَ وَأَجَلُ الْبَاقِيْنَ، وَعَلَى كُلِّ فُقْدٍ جَاءَ الْأَجْلَانِ نَكْرَتَيْنِ، فَذَهَبَ أَبُو حِيَانَ وَالسَّمِينُ⁽¹⁾ إِلَى أَنَّ التَّنْكِيرَ لِلإِبْهَامِ تَفْخِيمًا وَتَعْظِيمًا.

2. يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتُمْ بِرُسُلِ اللَّهِ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: 10]، يَرَى أَبُو السُّعُودِ⁽²⁾ أَنَّ تَنْكِيرَ رُسُلِ اللَّهِ فِي الْآيَةِ لِدَالَتَيْنِ: التَّفْخِيمِ وَالتَّنْكِيرِ، أَي رُسُلِ كَثِيرِينَ عِظَمَاءَ بَأَنْفُسِهِمْ وَأَيَاتِهِمْ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ مُسْتَفَادَةٌ بِمَعُونَةِ السِّيَاقِ، فَالْمَقَامُ مَقَامُ تَسْلِيَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَتَثْبِيْتٍ لَهُ حِينَ لَاقَى مَا لَاقَى مِنْ كُفْرٍ وَعِنَادٍ وَعَبَثٍ وَاسْتَهْزَاءٍ، فَذَكَرَهُ اللهُ بَأَنَّ رُسُلًا كَثِيرِينَ عِظَمَاءَ مِنْ قَبْلِهِ لَاقُوا مَا لَاقَى، فَصَبَرُوا وَتَبَتُّوا، فَعَلَيْكَ أَنْ تَصْبِرَ كَمَا صَبَرُوا وَتَثْبِتَ عَلَى الْحَقِّ فَسَوْفَ يَحِلُّ بِالْمُسْتَهْزِئِينَ بِكَ مَا حَلَّ بِسَابِقِيهِمْ.

وَلَا يَصِحُّ التَّعْرِيفُ هُنَا لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ مُرَادٍ، فَلَوْ قَالَ (بِالرُّسُلِ) أَوْ (بِرُسُلِنَا) لَاقْتَضَى التَّعْرِيفُ بِالْأَدَاةِ وَالإِضَافَةِ الِاسْتِغْرَاقَ وَأَنَّ جَمِيعَ رُسُلِ اللهِ اسْتَهْزِئَ بِهِمْ، وَلَيْسَ هَذَا الْمُرَادُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ بَعْضَ الرُّسُلِ اسْتَهْزِئَ بِهِ وَهُمْ كَثِيرُونَ وَعَظِيمُونَ.

3. يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ مَّن يُصْرَفَ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ [الأنعام: 16]، الإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى مَعْنَى

(1) _ أبو حيان، البحر: ج4، ص75؛ والسمين، الدر المصون: ج4، ص527

(2) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج2، ص359

الصَّرْفِ عَنِ الْعَذَابِ، وَاللرَّحْمَةِ، وَاسْتِعْمَالُ الْبَعِيدِ إِذْ بَعُلُوَّ الْمَنْزِلَةِ وَالذَّرْجَةِ وَهَذَا مُسْتَفَادٌ بِمَعُونَةِ السِّيَاقِ لِأَنَّهُ سِيَاقُ تَعْظِيمٍ لِمَصِيرِ هَؤُلَاءِ الْفَائِزِينَ، وَأَدَاةُ التَّعْرِيفِ فِي الْفَوْزِ الْمَبِينِ لِلْقَصْرِ، أَيْ أَنَّ الرَّحْمَةَ وَالصَّرْفَ عَنِ الْعَذَابِ هُوَ الْفَوْزُ الْمَبِينُ الْحَقِيقِيُّ وَلَا فَوْزَ غَيْرَهُ مَهْمَا كَانَ⁽¹⁾.

4. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ

إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: 83]، فِي إِضَافَةِ الْحُجَّةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَعْظَمِ نَفْسِهِ مُرَادًا بِهِ اللَّهُ تَعَالَى تَعْظِيمٌ لِهَذِهِ الْحُجَّةِ وَتَشْرِيفٌ⁽²⁾، وَتَتَكْرُرُ الدَّرَجَاتُ دَلَالَةً عَلَى التَّكْثِيرِ، أَيْ دَرَجَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَقَدْ قُرِئَ: (دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ) بِالْإِضَافَةِ لِلْمَوْصُولِ، وَيُرَى الرَّازِي⁽³⁾ أَنَّ التَّكْثِيرَ أَدُلُّ عَلَى تَفْضِيلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ فَقَطُّ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالْإِضَافَةِ فَيَدُلُّ عَلَى الْوَحْدَةِ وَالْكَثْرَةِ.

5. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ

فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام: 104]، فِي إِضَافَةِ اسْمِ الرَّبِّ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ دَلَالَةً عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ وَتَمَامِ اللَّطْفِ بِهِمْ⁽⁴⁾، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ صِيغَةِ الرُّبُوبِيَّةِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْعِنَايَةِ وَالرِّعَايَةِ.

6. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا

تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: 114]، فِي إِضَافَةِ اسْمِ الرَّبِّ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ تَشْرِيفٌ لَهُ وَتَكْرِيمٌ⁽⁵⁾.

7. يَقُولُ تَعَالَى فِي جَزَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَتَذَكَّرُونَ: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ

وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 127]، الدَّارُ هِيَ الْجَنَّةُ، وَالسَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ

تَعَالَى، وَفِي إِضَافَةِ الْجَنَّةِ إِلَيْهِ تَشْرِيفٌ لَهَا وَتَكْرِيمٌ، وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ

(1) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج2، ص425

(2) _ أبوحيان، البحر: ج4، ص176؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج2، ص409

(3) _ الرازي، التفسير الكبير: ج14، ص66

(4) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج2، ص425

(5) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج2، ص434

السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ الْآفَاتِ⁽¹⁾.

3.3 من سورة الأعراف:

1. يقول تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا

يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: 34]، في إضافةِ الأجلِ لضميرهم إفادةٌ لأكملِ التمييزِ، أي أجَلهم الخاص بهم⁽²⁾.

2. ويقول تعالى في معرض الحديث عن مصير المستكبرين عن آياته: ﴿لَهُمْ مِنْ

جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ^ج وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: 41]، يرى

أبو السعود⁽³⁾ أن تكبيرَ مهَادٍ للتفخيمِ والتَّهويلِ، وما ذكره صحيح بمعونة السياق لأنَّ المقامَ مقامٌ وعيدٌ وتهديدٌ، وفي التَّكبيرِ إيهامٌ بفسحِ المجالِ للفكرِ ليتخيلَ ما يتخيلُ ويتوهمَ ما يتوهمُ من هولٍ وعظمةٍ، ولو عرَّفَ فَقَالَ (المهاد) أو (مهادهم) لكانَ في التَّعريفِ دلالةٌ على التَّعظيمِ ولكن من جهةٍ أُخرى، فالتَّعريفُ بالأداةِ يُفيدُ أنَّ لَهُم المهادَ الحقيقيَّ أو جنسَ المهادِ كُلَّهُ وذلك مُبالغةٌ في العذابِ، وبالإضافةِ يكونُ المعنى: لهم مهَادُهُم الذي يستحقُّونه منها فتنفيذُ الاستحقاقِ وهذا يقتضي التَّهويلَ.

3. يقول تعالى على لسانِ صالحٍ عليه السلام مُخاطبًا قومه: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا^ط

قَالَ يَنْقُومِ رَبُّكُمُ اللَّهُ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ^ط قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَذِهِ

نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ [الأعراف: 73]، في إضافةِ النَّاقَةِ إلى الله تعالى تشريفٌ لها

وتكريمٌ، وقيلَ لأنها جاءت من عنده تعالى بلا وساطةِ ذكرٍ وأنثى، وقيلَ لأنه لا مالكَ لها غيرُهُ تعالى⁽⁴⁾، وكلُّ ما سَبَقَ مُحْتَمَلٌ بلا ترجيحٍ، والغايةُ المُتَرَبِّتَةُ على هذه الإضافةِ زيادةُ التَّقريبِ في التَّحذيرِ، فإضافتها له تعالى أدعى إلى الخوفِ وعدمِ الاقترابِ منها، والقولُ نفسُهُ في قولهِ تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ

وَسُقَيْنَهَا﴾ [الشمس: 13].

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص60؛ والرازي، التفسير الكبير: ج13، ص198

(2) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج2، ص490

(3) _ أبو السعود: ج2، ص490

(4) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص113، وابن عطية، المحرر الوجيز: ج2، ص421

4. ويقول تعالى في معرض الحديث عن هلاك قوم لوط: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: 84]، يرى السمين⁽¹⁾ أن تتكبير مطر للتعظيم والتّهويل، وذلك تعظيم للعقوبة التي حلت بهم، وما ذهب إليه صحيح بمعونة السياق لأنه سياق تهديد ووعيد وعذاب أليم، ولو عرّف فقال: (المطر) أو (مطرنا) لأفاد التعريف التعظيم والتّهويل أيضاً ولكن من جهة مختلفة، فبالتعريف بالأداة يكون التعظيم إذا حُملت على استغراق الجنس وكأنّ مطر العذاب كلّهُ نزل عليهم، وهذ مُبالغة في التّهويل وليس على الحقيقة، وأمّا التعريف بالإضافة فيفيد التّهويل والتعظيم لأنه أضيف إلى ضمير الله تعالى، وعذابه تعالى عذاب أليم، وأمّا التتكير فيدل على التعظيم والتّهويل من حيث الإبهام الذي فيه، فهو عظيم لا يحاط به ولا تُدرَك حقيقته...

5. يقول تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا﴾ [الأعراف: 101]، الإشارة في الآية إلى الأقوام التي قصّ الله خبرها على النبي ﷺ في آيات سابقة، وهم قوم نوح و هود وصالح ولوط وشعيب، وفي الإشارة إليها بالبعيد مع تعريف القرى بالأداة تفخيم لها ولمهلكها⁽²⁾.

6. ويقول تعالى في وصف بني إسرائيل: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ ۗ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ۗ﴾ [الأعراف: 101]، يرى الزمخشري ومن تبعه⁽³⁾ أن تعريف الحسنة بالأداة مسبوقاً بأداة التحقيق، وتتكبير السيئة مسبوقاً بأداة التشكيك لدلالة لطيفة، وهي إفادة كثرة وقوع الحسنة وتعلق الإرادة بها بالذات وهي أمر محبوب يتمناه كلُّ امرئ، وقلة وقوع السيئة وعدم تعلق الإرادة بها بالذات، وهذا كلّهُ دلالة على سعة رحمة الله تعالى.

7. ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيِّئًا هُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ

(1) السمين، الدر المصون: ج5، 375

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج2، ص434؛ والسمين، الدر المصون: ج5، ص397

(3) الزمخشري، الكشاف: ج2، ص136، وأبوحيان، البحر: ج4، ص370؛ والسمين، الدر المصون:

ج5، ص428

الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴿الأعراف: 101﴾، يرى أبو السعود⁽¹⁾ أن تنكير غضبٍ للتخيم، أي غضبٌ لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ مُسْتَتَبِعٌ لِفَنونِ العقوباتِ، وما ذهب إليه صحيح فالسياق يقتضي هذه الدلالة لأنَّ المقامَ مقامٌ وعيدٌ وتهديدٌ، ولو عرّفَ لاقتضى التعريفُ الدلالةَ نفسها ولكن باختلافِ الجهة، فلو قال: سينالُهُمُ الغَضَبُ، لكانَ المعنى سينالُهُمُ الغَضَبُ كُلُّهُ حملاً للأداة على الاستغراقِ وهذا فيه تهويلٌ وتعظيمٌ، ولو قال: سينالُهُمُ غضبنا لأفادتِ الإضافةُ التهويلَ والتعظيمَ أيضاً من خلالِ إضافةِ الغَضَبِ إلى ضميرِ الله تعالى، وغضبهُ تعالى ليسَ كأيِّ غضبٍ فهو شديدٌ يفوقُ كُلَّ وصفٍ، وأمَّا التنكيرُ فيفيدُ ذلكَ من خلالِ الإبهامِ الذي يفسحُ المجالَ أمامَ الفكرِ ليتخيّلَ مايتخيّلُ من عَظَمَةِ وهولٍ لهذا الغَضَبِ.

8. يقولُ تعالى في معرضِ الحديثِ عن بني إسرائيلَ: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ

وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ ﴿الأعراف: 169﴾، الحديثُ في الآيةِ عن بني إسرائيلَ بعدَ انقضاءِ جيلٍ فيه الصَّالِحُ والطَّالِحُ ومجيءِ جيلٍ لا خيرَ فيه، ورثوا دراسةَ التَّوراةِ ولم يَعْمَلُوا بِحَقِّهَا، واعتاضوا الحقَّ بعَرَضٍ من الدُّنْيَا زائلٍ، وقد أُشيرَ إلي هذا العرضِ باسمِ الإشارةِ المُستعملِ للقريبِ تحقيراً لِشأنِهِ وتخسيساً⁽²⁾.

4.3 من سورة يونس:

1. يقولُ تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿يونس: 25﴾، الدَّارُ هي الجَنَّةُ كما سَبَقَ، وفي إضافتها للسَّلَامِ - وهو اسم من

أسماء الله تعالى - تشریفٌ لها وتكریمٌ، وقيلَ دلالةً على السَّلَامَةِ من كُلِّ الآفَاتِ⁽³⁾.

2. يقولُ تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِغُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلَّ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌُّ وَمَا أَنْتُمْ

بِمُعْجِزِينَ﴾ ﴿يونس: 53﴾، تَتَحَدَّثُ الآيةُ عن استخبارِ المشركينَ النَّبِيَّ ﷺ عن المَعَادِ

بعدَ الموتِ، أَحَقُّ هُوَ أَمْ بَاطِلٌ؟ واستفهامهم للإنكارِ والاستهزاءِ، وقد وردتُ كلمةُ

(1) - أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج3، ص33 - 34

(2) - الرازي، التفسير الكبير: ج15، ص46

(3) - الزمخشري، الكشاف: ج2، ص326؛ وأبوحيان، البحر: ج5، ص146

الحق نكرة كما هو ظاهر، وجاءت معرفة في قراءة الأعمش⁽¹⁾ (ويستنبؤونك الحق هو) ويرى الزمخشري⁽²⁾ أن التعريف أدخل في الاستهزاء لتضمنه معنى التعريض بأنه باطل، لأن الأداة لتعريف الجنس فكانهم قالوا: أهو الحق لا الباطل ولا حق غيره؟

3. ويقول تعالى في قصة موسى عليه السلام مع السحرة: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: 81]، وفي قراءة ابن مسعود والأعمش وأبي بن كعب⁽³⁾ (مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ) بتكثير سحر، وذهب ابن عطية⁽⁴⁾ إلى أن القراءة بالتعريف أرتب ذلك لتقدم السحر نكرة في قوله تعالى تعالى حكاية عن فرعون والسحرة: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: 76]، والنكرة إذا أعيدت أعيدت معرفة، فتكون الأداة لتعريف العهد الذكري، وخالف أبوحيان⁽⁵⁾ محتجاً بتغاير السحرين، فالذي تقدم نكرة هو من قول فرعون والسحرة عن الحق الذي جاء به موسى، والذي جاء معرفة هو من قول موسى عما جاء به السحرة، فهما مختلفان ولا يمكن أن يكون من تقدم النكرة، وأرى أن أباحيان أصاب بقوله وإن لم يبين نوع الأداة، والأفضل القول بأنها لتعريف الحقيقة والماهية، فمراد موسى عليه السلام أن يقول لهم: ليس الذي جئت به شيء من السحر ولا مدخل له في حقيقة السحر، وإنما السحر الحقيقي هو الذي جئت به ففيه تتم حقيقة السحر.

5.3 من سورة يوسف:

1. يقول تعالى في معرض الحديث عن تخطيط إخوة يوسف عليهم السلام للتخلص منه:

(1) _ الأعمش هو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، تابعي مشهور وعالم بالقراءات والحديث والفرائض، نشأ بالكوفة وتوفي فيها 148هـ.

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص335

(3) _ ابن مسعود هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي صحابي جليل ومن السابقين للإسلام وأول من جهر بالقرآن بمكة بعد النبي صلى الله عليه وسلم توفي بالمدينة 32هـ. وأبي هو أبو المنذر أبي بن كعب ابن قيس الخزرجي صحابي جليل كان من أبحار اليهود، أسلم وصار من كتاب الوحي توفي بالمدينة 21هـ.

(4) _ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج3، ص135؛ والرازي، التفسير الكبير: ج17، ص149

(5) _ أبوحيان، البحر: ج5، ص181 - 182

﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا

صَالِحِينَ﴾ [يوسف: 9]، يرى الزمخشري ومن تبعه⁽¹⁾ أن تنكير أرض للإبهام وعدم

التعيين وإفادتها أنها أرض منكورة مجهولة بعيدة عن العمران، ولأجل هذا الإبهام انتصبت على الظرفية، وخالف ابن عطية⁽²⁾ في ذلك فذهب إلى أنها ليست مبهمة

وإنما هي مفيدة بكونها بعيدة قاصية عن أرض أبيه التي كان فيها، ومعلوم أنه لم

يخل من الكون في أرض، لذا فإن انتصابها ليس على الظرفية، وإنما على إسقاط

الخافض، وأرى أن الصواب مع الزمخشري، وإن كنت لا أوافقهُ تمامًا؛ لأنه قيد

الأرض بكونها بعيدة قاصية عن العمران، وهذا مفهوم من السياق وليس من التنكير،

وإنما وجه الإبهام الذي أفاده التنكير أن إخوة يوسف كانوا في مرحلة الاقتراح فلم

يحددوا أي أرض سيطر حونه بها، لذا فلم تكن معينة عندهم ولم ينفقوا عليها بعد

فيكون التنكير قد جاء على الأصل في عدم التعيين.

2. يقول تعالى في إخوة يوسف - بعد أن رجعوا يحملون قميصه والدم عليه -:

﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۗ

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: 18]، ذهب الزمخشري⁽³⁾ إلى أن تنكير أمر

للتفخيم، وذهب أبو السعود⁽⁴⁾ إلى أن التنكير دلالة على كونه منكراً لا يُعرف ولا

يُوصف، والذي أراه أنه يحتمل الداليتين، أما الثانية فعلى الأصل من التنكير وهو

الإبهام وعدم التعيين، فإن يعقوب عليه السلام أحس بأنهم فعلوا شيئاً وأخفوه، ولكنه لم يكن

يعرف هذا الشيء الذي أسروه، وأما الدلالة على التعظيم فمستفادة بمعونة السياق،

فإن إصرار الإخوة على أخذ يوسف معهم على الرغم من ممانعة يعقوب أول الأمر،

ثم مجيئهم بقميصه ملطخاً بالدم يؤكد أن هذا الأمر المبهم الذي أخفوه أمر عظيم.

3. يقول تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص421؛ والتفتازاني، المطول: ص237

(2) _ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج3، ص222؛ وأبوحيان، البحر: ج5، ص284

(3) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص426

(4) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج3، ص373

فَأَسْتَعَصِمَ ﴿يوسف: 32﴾، هذا من قول امرأة العزيز بعد أن أعدت المتكأ للنسوة وطلبت من يوسف أن يخرج عليهن، فبعد أن أنبهرن به وقطعن أيديهن أشارت إليه باسم الإشارة المستعمل للبعيد مع أنه كان قريباً منها في المجلس نفسه، وقد اختلف في وجه ذلك فقيل: تعظيم له وإشارة لبعد منزلته عندها⁽¹⁾، وذهب الطبري⁽²⁾ إلى أن ذلك بمعنى هذا، ورأيه مبني على القول بتناوب أسماء الإشارة دون دلالة بلاغية، وللمخشري⁽³⁾ رأي آخر استحسنته الرازي⁽⁴⁾، وهو أن تكون الإشارة إلى قول النسوة: عشقت عبداً كنعاني، فقالت هو ذلك العبد الذي تصورته في أنفسكن ثم لمئنني فيه، وجوز ابن عطية⁽⁵⁾ أن تكون الإشارة إلى حب يوسف والضمير في (فيه) راجع للحب فتكون الإشارة للبعيد على بابها، وجوز أبوحيان⁽⁶⁾ أن تكون الإشارة إليه بعد انصرافه من المجلس لما رأى فنتتهن به فتكون الإشارة لبعيد على بابها، وكل هذه الأقوال تذهب الدلالة البلاغية اللطيفة في القول الأول مع أن السياق يرجح القول الأول، فالظاهر أن الإشارة إلى يوسف ~~الكلمة~~ لا إلى الحب ولا إلى قول النسوة، ولا يوجد ما يدل على أن الإشارة كانت بعد خروجه من المجلس، فالأولى حمل الآية على ظاهرها بعداً عن التكلف، فتكون الإشارة بالبعيد تعظيم له لما عرف من منزلته عند امرأة العزيز وحبها له.

6.3 من سورة إبراهيم:

1. يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: 23]، الإشارة في هذه الآية إلى البلد وهو مكة المكرمة، وقد جاء البلد معرّفًا بالأداة، في حين ورد نكرة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص440؛ وأبو حيان، البحر: ج5، ص35؛ والسمين، الدر المصون: ج6، ص490

(2) _ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد 310هـ. جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1992، ج7، ص207

(3) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص440

(4) _ الرازي، التفسير الكبير: ج18، ص133

(5) _ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج3، ص241

(6) _ أبوحيان، البحر: ج5، ص305

أَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴿البقرة: 126﴾، وللمفسرين في سرِّ ذلك آراء:

أ- يرى الزمخشري⁽¹⁾ أن التَّنْكِيرَ في سورة البقرة للتَّبْعِيضِ فيكونُ قدُ سألَ اللهُ أنْ يَجْعَلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْبِلَادِ الَّتِي يَأْمَنُ أَهْلُهَا وَلَا يَخَافُونَ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ التَّعْرِيفِ فَيَكُونُ قدُ سألَ اللهُ أنْ يُخْرِجَهُ مِنْ صِفَةِ كَانِ عَلَيْهَا وَهِيَ الْخَوْفُ إِلَى ضِدِّهَا وَهِيَ الْأَمْنُ، كَأَنَّهُ قَالَ هُوَ بَلَدٌ مَخَوْفٌ فَاجْعَلْهُ آمِنًا.

ب - ذكر الرازي⁽²⁾ وجهين في ذلك:

الأوَّلُ - أن تكون الدَّعَوَاتانِ وَقَعْتَا مُنْفَصِلَتَيْنِ، فَيَكُونُ التَّنْكِيرُ إِشَارَةً إِلَى الْبَلَدِ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ بَلَدًا مَعْرُوفًا بِبِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا كَانَ وادياً غيرَ ذي زرعٍ، فَلَمَّا بُنِيَتْ الْكَعْبَةُ وَصَارَ بَلَدًا مَعْرُوفًا أَشَارَ إِلَيْهِ بِالتَّعْرِيفِ.

الثَّانِي - أن يكون المعنى واحداً وتكون الدَّعَوَاتانِ وَقَعْتَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ الدُّعَاءُ بِالتَّعْرِيفِ عَلَى تَقْدِيرٍ مَحذُوفٍ، أَي اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ بَلَدًا آمِنًا، كَمَا نَقُولُ: كَانَ الْيَوْمَ يَوْمًا حَارًّا، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مُبَالَغَةً أَي مِنْ الْبِلَادِ الْكَامِلَةِ فِي الْأَمْنِ.

ج - ذَكَرَ أَبُو حِيَّانَ⁽³⁾ وَجْهًا آخَرَ وَهُوَ أَلَّا تَكُونَ الدَّعَوَاتانِ مُنْفَصِلَتَيْنِ وَإِنَّمَا وَقَعْتَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ بَلَدًا مَعْرُوفًا، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، وَإِنَّمَا قَالَ بِالتَّعْرِيفِ عَلَى اعْتِبَارِ مَا سَيُؤُولُ إِلَيْهِ لِذَا سَمَّاهُ بَلَدًا.

2. يقول تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ

رَبَّنَا لِيقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْعَدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: 37]، تَتَضَمَّنُ الْآيَةُ بَعْضَ دُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَيُلَاحِظُ أَنَّهُ قَالَ أَفْعَدَةً بِالتَّنْكِيرِ، وَيَرَى الزَّمَخْشَرِيُّ⁽⁴⁾ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى التَّبْعِيضِ أَي بَعْضَ الْأَفْعَدَةِ، وَلَوْ قَالَ: بِالتَّعْرِيفِ بِالإِضَافَةِ: أَفْعَدَةُ النَّاسِ، لَازْدَحَمَ عَلَيْهِ النَّاسُ، حَتَّى الْهِنْدُ وَالرُّومُ وَالتُّرْكُ.

7.3 من سورة الحجر:

1. يقول تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: 1]، يرى الزمخشري

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص523؛ وأبو حيان، البحر: ج5، ص419؛ والسمين، الدر المصون:

ج7، ص111

(2) _ الرازي، التفسير الكبير: ج3، ص60؛ والفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز: ج1، ص147-148

(3) _ أبو حيان، البحر: ج1، ص554

(4) _ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص524؛ وأبو حيان، البحر: ج5، ص421؛ والسمين، الدر المصون: ج7، ص14

وَمَنْ تَبِعَهُ⁽¹⁾ أَنْ تَتَكَبَّرَ الْقُرْآنَ لِلتَّفْخِيمِ، أَي تَلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْكَامِلِ فِي كَوْنِهِ كِتَابًا، وَأَيُّ قُرْآنٍ مُبِينٍ هُوَ؟ وَأَرَى أَنْ الزَّمْخَشَرِي أَصَابَ فِي ذَلِكَ، فَالْتَعْظِيمُ مُسْتَفَادٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: مِنَ السِّيَاقِ لِأَنَّهُ سِيَاقُ ثَنَاءٍ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمِنْ الْإِشَارَةِ بِالْبَعِيدِ بِمَعُونَةِ السِّيَاقِ رَفْعًا لِمَنْزِلَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمِنْ التَّكْبِيرِ لِمَا يَحْمِلُهُ مِنْ إِبْهَامٍ يَفْسَحُ الْمَجَالَ لِلْفِكْرِ أَنْ يَتَخَيَّلَ مَا يَتَخَيَّلُ مِنْ عَظَمَةٍ، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ فِي اسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنْ يَكُونَ مُعْرِفًا بِالْأَدَاةِ فَخَوْلَفَ الْمُعْتَادُ جَلْبًا لِلانْتِبَاهِ وَتَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ.

2. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا يَتَّيِّبُهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: 6]، يَرَى

الزَّمْخَشَرِي⁽²⁾ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ الْمَجِيءَ بِالْمَوْصُولِ فِي خِطَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِلتَّمَكُّنِ مِنْ وَصْفِهِ بِمَا فِي حَيْزِ الصَّلَاةِ وَهُوَ نَزُولُ الذِّكْرِ عَلَيْهِ، وَالْغَايَةُ مِنْ ذَلِكَ الْاسْتِهْزَاءُ بِهِ، فَهُمْ لَا يُقَرُّونَ بِنَزُولِ الذِّكْرِ عَلَيْهِ أَصْلًا فَكَيْفَ وَهُمْ يَتَّهَمُونَهُ بِالْجُنُونِ؟... أَي أَنْ الْإِتْيَانَ بِالْمَوْصُولِ حِكَايَةً لِقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ لِيُذِلَّ عَلَى قَصْدِهِمْ وَمُرَادِهِمْ وَهُوَ الْاسْتِهْزَاءُ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِمَّا فِي حَيْزِ الصَّلَاةِ.

8.3 من سورة النحل:

1. يَقُولُ تَعَالَى فِي الْعَسَلِ: ﴿تَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ

لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 69]، فِي دَلَالَةِ تَتَكَبَّرَ شِفَاءً قَوْلَانِ:

أ- التَّبَعِيضُ لِأَنَّ الْمُرَادَ شِفَاءً لِبَعْضِ الْأَمْرَاضِ لَا لِكُلِّ الْأَمْرَاضِ وَلَا أَسْلُ الشِّفَاءِ⁽³⁾.
 ب- التَّفْخِيمُ⁽⁴⁾، أَي شِفَاءٌ عَظِيمٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: 82]، وَيَبْدُو لِي أَنْ كِلَاهُمَا مُحْتَمَلٌ وَيَكُونُ الْمَعْنَى: فِيهِ بَعْضُ الشِّفَاءِ، وَهَذَا الْبَعْضُ كَثِيرٌ عَظِيمٌ، وَإِنَّمَا كَانَ عَظِيمًا لِوَجْهَيْنِ: لِأَنَّهُ شِفَاءٌ لِأَمْرَاضٍ كَثِيرَةٍ، وَلِأَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ مَا هُوَ مُسْتَعَصٍ يَصْعَبُ شِفَاؤُهُ فَيَشْفَى

(1) _ الزَّمْخَشَرِي، الْكَشَافُ: ج 2، ص 533؛ وَالرَّازِي، التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج 19، ص 155

(2) _ الزَّمْخَشَرِي، الْكَشَافُ: ج 2، ص 535؛ وَأَبُو حِيَّانٍ، الْبَحْرُ: ج 5، ص 435؛ وَالتَّقْتَازَانِي، الْمَوْطُولُ: ص 222

(3) _ الْجُرْجَانِي، دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ: ص 255؛ وَالزَّمْخَشَرِي، الْكَشَافُ: ج 2، ص 577؛ وَابْنُ النَّقِيبِ، مَقْدَمَةُ تَفْسِيرِهِ:

ص 144؛ وَالزَّمْلَكَانِي، التَّبْيَانُ: ص 52؛ وَالْبِرْهَانُ الْكَاشِفُ: ص 173

(4) _ الزَّمْخَشَرِي، الْكَشَافُ: ج 2، ص 577؛ وَالزَّمْلَكَانِي، الْبِرْهَانُ الْكَاشِفُ: ص 137؛ وَالْعَلْوِي؛ كِتَابُ الطَّرَازِ:

ج 2، ص 14

بالعسل بإذن الله تعالى.

وهذا الموطن لا يصلح فيه التعريف، فلو قال: (فيه الشفاء)، لأفاد أن فيه أصل الشفاء أو كل الشفاء ومن كل الأمراض، وليس بصحيح فإن من الأمراض ما يشفى بغير العسل ومنها ما لا ينفع فيها العسل.

9.3 من سورة الإسراء:

1. يقول تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ

ثُبُوتِهَا﴾ [الإسراء: 82]، يرى الزمخشري ومن تبعه⁽¹⁾ أن تكرير القدم وتوحيدها دلالة على استعظام أن تزل قدم واحدة عن الحق بعد أن ثبتت عليه فكيف بأقدام كثيرة، وخالف أبوحيان⁽²⁾ وذهب إلى أن القدم هنا يلاحظ فيها معنى الجمع، والتقدير عنده: ولا يتخذ كل واحد منكم... فتزل أقدامكم عن الحق بعد أن ثبتت عليه، وبناءً على هذا الرأي يفوت المعنى البليغ الذي ذكره الزمخشري.

2. يقول تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى

الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: 82]، في هذه الآية مسألتان:

أ- إضافة العبد إلى الله تعالى مرادًا به النبي ﷺ فيها تشريف له وتكريم، وقال العلماء: لو كان له اسم أشرف من هذا لسماه به في هذه الحال⁽³⁾.
ب- يرى الزمخشري ومن تبعه من البلاغيين⁽⁴⁾ أن تكرير الليل للتبعيض أي أسري به في جزء من الليل لا في الليل كله، ويشهد لذلك قراءة عبدالله وحذيفة: (من الليل)، ويرى الرازي أن المجيء بالليل أصلاً من أجل التكرير للفائدة السابقة، وإلا فمن المعروف أن الإسراء لا يكون إلا ليلاً.

10.3 من سورة الكهف:

1. يقول تعالى في بيان مصير الذين آمنوا وعملوا الصالحات: ﴿أُولَئِكَ هُم جَنَّاتُ

(1) الزمخشري، الكشاف: ج2، ص590؛ والسمين، الدر المصون: ج7، ص282

(2) أبوحيان، البحر: ج5، ص515-516

(3) أبوحيان، البحر: ج6، ص6

(4) الزمخشري، الكشاف: ج2، ص604؛ والرازي، التفسير الكبير: ج20، ص147؛ وأبو حيان، البحر:

ج6، ص6؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص219؛ والسيوطي، الإتيان: ص295

عَدَنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴿الكهف: 31﴾، ذهبَ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽¹⁾ إلى أَنَّ تَتَكِيرَ أَسَاوِرَ لِإِبْهَامِ أَمْرِهَا فِي الْحُسْنِ تَفْخِيمًا لَهَا وَتَعْظِيمًا.

2. يَقُولُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ صَاحِبِ الْجَنَّةَيْنِ: ﴿قَالَ لَهُرُ صَاحِبُهُرُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾﴾ ﴿الكهف: 37، 38﴾، هَذَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ مُذَكَّرًا صَاحِبِ الْجَنَّةَيْنِ بِاللَّهِ وَنَاصِحًا لَهُ، وَيُلَاحِظُ الْمَجِيءُ بِالْمَوْصُولِ مُرَادًا بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ لِلإِشْعَارِ بِعِلِّيَّةِ مَا فِي حَيِّزِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ كَوْنُ اللَّهِ خَلَقَهُ وَسَوَّاهُ رَجُلًا، فَهَذَا أَدْعَى إِلَى الإِيمَانِ، كَمَا أَنَّ فِيهِ إِنكَارًا لِلْكَفْرِ وَدَلِيلًا عَلَى الْبَعْثِ⁽²⁾.

3. يَقُولُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَادِمِهِ عِنْدَمَا وَجَدَا الْخِضْرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِمَّا لَدُنَّا عِلْمًا﴾ ﴿الكهف: 65﴾، وَفِيهَا مَسْأَلَتَانِ:

أ- ذَهَبَ أَبُو السُّعُودِ⁽³⁾ إِلَى أَنَّ تَتَكِيرَ عَبْدٍ وَرَحْمَةً وَعِلْمٍ يَدُلُّ عَلَى التَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ، ثُمَّ فَسَّرَ الرَّحْمَةَ بِالنُّبُوَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّتَكِيرَ يُشْعِرُ بِذَلِكَ، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ تَتَكِيرَ الْعَبْدِ لِلْإِفْرَادِ وَالْوَحْدَةِ كَمَا أَنَّهُ يُفِيدُ التَّفْخِيمَ، وَالسِّيَاقُ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ سِيَاقُ امْتِنَانٍ عَلَيْهِ وَبَيَانٍ لِعِلْمِهِ، وَيَزِيدُ هَذَا التَّفْخِيمَ إِضَافَتُهُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُعْظَمِ جَلَّ وَعَلَا بِوَسِطَةِ الْجَارِ وَنِسْبَةِ تَعْلِيمِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا تَفْخِيمُ الرَّحْمَةِ وَالْعِلْمِ بِالتَّتَكِيرِ فَالسِّيَاقُ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ سِيَاقُ امْتِنَانٍ عَلَيْهِ وَبَيَانٍ لِمَنْزِلَتِهِ وَحِكْمَتِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤْتَنُّ بِهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، كَمَا أَنَّ إِضَافَتَهُمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِوَسِطَةِ الْجَارِ زَادَ مِنْ هَذَا التَّفْخِيمِ، وَلَوْ عَرَّفَ فَقَالَ: آتَيْنَاهُ الرَّحْمَةَ مِنْ... وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا الْعِلْمَ، أَوْ آتَيْنَاهُ مِنْ رَحْمَتِنَا وَمِنْ عِلْمِنَا، لَكَانَتْ الدَّلَالَةُ هِيَ التَّفْخِيمَ أَيْضًا وَلَكِنْ بِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، فَالتَّعْرِيفُ بِالإِضَافَةِ لِضَمِيرِ الْمُعْظَمِ نَفْسِهِ يُفِيدُ التَّفْخِيمَ مِنْ خِلَالِ نِسْبَةِ الْعِلْمِ وَالرَّحْمَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالإِدَاةِ فَمِنْ خِلَالِ اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ مُبَالِغَةً إِذَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ، وَأَمَّا التَّتَكِيرُ

(1) الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكِتَافُ: 2، ص 673؛ وَأَبُو السُّعُودِ، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: ج 4، ص 188

(2) أَبُو السُّعُودِ، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: ج 4، ص 190

(3) أَبُو السُّعُودِ، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: ج 4، ص 203

فَيَذُلُّ عَلَى التَّفْخِيمِ مِنْ خِلَالِ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَفْسَحُ الْمَجَالَ لِيَتَصَوَّرَ الْمَرْءُ مَا يَتَصَوَّرُ مِنْ عَظَمَةِ وَمَكَانَةٍ، وَأَمَّا دَلَالَةُ تَكَثِيرِ الرَّحْمَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ فَبَعِيدٌ كُلُّ الْبَعْدِ وَلَا وَجْهَ لَهُ. ب - الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي (مِنْ عِبَادِنَا) لِلتَّشْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ⁽¹⁾.

4. وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ أَنْ رَافَقَ الْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَأَى مَا لَمْ يَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا، وَحَانَ الْفِرَاقُ بَيْنَهُمَا: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: 78]، هَذَا مِنْ قَوْلِ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُرَى الزَّمْخَشَرِيُّ⁽²⁾ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

أ - السُّؤَالِ الثَّلَاثِ عَنْ عَدَمِ اخْتِذِ الْخَضِرِ الْأَجْرَ مُقَابِلَ إِقَامَةِ الْجِدَارِ الْوَارِدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 78].

ب - قَدْ يُرْمَزُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى تَصْوِيرِ الْمَعَانِي كَأَنَّهَا مَرْنِيَّةٌ، وَتَكُونُ الْإِشَارَةُ هُنَا إِلَى تَصَوُّرِ فِرَاقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ حُلُولِ مِيعَادِهِ، وَكَأَنَّهُ تَصَوَّرَهُ عِنْدَمَا قَالَ لَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتِكُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّحْنِي ۗ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: 76].

11.3 من سورة مريم:

1. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: 15]، تَتَّضَمَّنُ هَذِهِ الْآيَةُ سَلَامًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ جَاءَ السَّلَامُ نَكْرَةً فِي حِينِ جَاءَ مَعْرِفَةً فِي سَلَامِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسَلِّمُ عَلَيْكَ يَوْمَ وُلِدْتَ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: 33]، وَقَدْ تَوَقَّفَ الْبَلَاغِيُونَ وَالْمُفَسِّرُونَ عِنْدَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مُحَاوِلِينَ التَّفْرِيقَ بَيْنَ السَّلَامِينَ فَذَهَبَ الْجُرْجَانِيُّ⁽³⁾ إِلَى أَنَّ تَعْرِيفَ السَّلَامِ فِي جِهَةِ عِيسَى إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهِ أُخْصُ مِنْ يَحْيَى، وَأَنَّ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ يَحْيَى، وَذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ⁽⁴⁾ إِلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَدَاةِ لِلْجِنْسِ،

(1) - أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص203

(2) - الزمخشري، الكشاف: ج2، ص691

(3) - الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص237

(4) - الزمخشري، الكشاف: ج3، ص17-18

والمعنى جنسُ السَّلامِ عليَّ وُضِدَهُ عليكم، ويبدو أَنَّهُ لا فرقَ عندَ الزَّمَخْشَرِيِّ بينَ السَّلامينَ بناءً على أَنَّ معرفةَ الجنسِ ونكرتهُ سواءٌ، وهو أحدُ الوجوه التي ذكرها الفيروز أبادي⁽¹⁾، وقد ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ والفيروزُ أبادي وجهًا آخرَ وهو أَنَّ تكونَ الأداةَ لتعريفِ العهدِ، والمعنى: سلامٌ يحيى في المواطنِ الثلاثةِ عليَّ.

وقيل⁽²⁾ إِنَّ السَّلامَ لم يأتِ من جهةِ الله تعالى إلا نكرةً كما في الآياتِ التالية: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: 58]، و﴿سَلَّمَ عَلَيَّ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: 109]، و﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصفات: 109]، و﴿سَلَّمَ عَلَيَّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الصفات: 120]، و﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِلَ يَاسِينَ﴾ [الصفات: 130]، و﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَيَّ

عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى ۗ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: 59]، في حين وردَ معرفةً من غيرِ الله تعالى كما في سلامِ عيسى على نفسه، وكما في خطابِ موسى عليه السلام لفرعون: ﴿وَأَسَلَّمْ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ أَهْدَى﴾ [طه: 47]، والسرُّ في التَّكْرِيرِ هو إرادةُ عمومِ التَّحِيَّةِ لأنَّ سلامَ الله تعالى مُغْنٍ عن كُلِّ سلامٍ، فلا حاجةَ للتَّعْرِيفِ؛ ولا يُقْصَدُ به طلبُ ذِكْرٍ أو تَبَرُّكٍ، وأمَّا التَّعْرِيفُ في قصةِ عيسى فَلأنَّهُ ليسَ وارداً على جهةِ التَّحِيَّةِ من الله تعالى، وإنما حاصلٌ من جهةِ نفسه فجيءَ بالتَّعْرِيفِ إشعاراً بِذِكْرِ الله تعالى لأنَّ السَّلامَ اسمٌ من أسمائه تعالى، وفيه أيضاً تَعَرُّضٌ بِطَلْبِ السَّلَامَةِ.

2. قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ

وَلِيًّا﴾ [مريم: 45]، هذا من خطابِ إبراهيم عليه السلام لأبيه ناصحاً ومُذَكِّراً، وقد توقَّفَ البلاغيونَ ملياً عندَ تَكْرِيرِ العذابِ ودلالتهِ، فذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽³⁾ أَنَّ خِطَابَ إبراهيم عليه السلام لم يَخُلُ من حُسْنِ أدبٍ، واستدلَّ على ذلكَ بأمرٍ: عدمُ التَّصْرِيحِ بأنَّ العذابَ لاحقٌ به، وذِكْرُ الخوفِ والمسِّ، وتكثيرِ العذابِ، ويبدو أَنَّ تَكْرِيرَ العذابِ عندَ

(1) _ الفيروز أبادي، بصائر ذوي التمييز: ج1، ص308

(2) _ الرازي، التفسير الكبير: ج21، ص195؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص415-416؛ والزملكاني، التبيان: ص

53؛ والبرهان الكاشف: ص138؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2، ص745

(3) _ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص22

الزَّمْخَشَرِيُّ لِلتَّحْقِيرِ وَالتَّهْوِيلِ، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ الْقَزْوِينِيُّ (1) مُخَالَفًا السَّكَّاكِيَّ (2) الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّتَكِيرَ مُحْتَمَلًا لِلتَّحْقِيرِ وَالتَّهْوِيلِ أَي شَيْءٌ مِنَ الْعَذَابِ أَوْ عَذَابٌ هَائِلٌ، وَتَبَعَ بَعْضُ الْبَلَاغِيِّينَ (3) السَّكَّاكِيَّ فِي رَأْيِهِ، وَيَبْدُو لِي أَنَّ التَّتَكِيرَ يَفِيدُ التَّحْقِيرَ بِدَلِيلِ ذِكْرِ الْمَسِّ وَالْمَسُّ يَكُونُ لِلْأُمُورِ الْقَلِيلَةِ الْخَفِيفَةِ، وَحَمْلُهُ عَلَى هَذِهِ الدَّلَالَةِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى التَّعْظِيمِ؛ لِأَنَّ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ تَهْوِيلَ الْعَذَابِ وَتَعْظِيمَهُ، فَقَلِيلُ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَظِيمٌ لَا يُطَاقُ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ يَخْشَى عَلَى وَالِدِهِ مِنْ أَنْ يَمَسَّهُ قَلِيلٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُطَاقَ فَكَيْفَ بَعْظِيمِهِ وَأَشَدَّهُ؟ وَهَذَا فِيهِ زِيَادَةٌ إِنْذَارٌ وَتَحْذِيرٌ.

12.3 من سورة طه:

1. يقول تعالى حكايةً لدُعاءِ موسى عليه السلام بعد تَكْلِيفِهِ بِالرِّسَالَةِ: ﴿وَأَحْلَلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [طه: 27، 28]، قَالَ عُقْدَةً بِالْإِفْرَادِ وَالتَّتَكِيرِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّبَعِيضِ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ (4)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ طَلَّبَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَحُلَّ بَعْضَهَا بَحِيثٌ يُفْهَمُ عَنْهُ فَهَمًّا جَيِّدًا، وَلَمْ يَطْلُبْ حَلَّهَا كَامِلَةً.
2. يقول تعالى في سياقِ الْإِمْتِنَانِ عَلَى مُوسَى عليه السلام: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى﴾ [طه: 38]؛ تَتَضَمَّنُ هَذِهِ الْآيَةُ الْاسْمَ الْمَوْصُولَ (مَا) مُرَادًا بِهِ مَا أَوْحِيَ لِأُمِّ مُوسَى، وَهُوَ اسْمٌ مُّبْهَمٌ يَحْمِلُ دَلَالَةَ التَّفْخِيمِ (5) حَيْثُ يَفْسَحُ الْمَجَالَ بِإِبْهَامِهِ أَمَامَ الْخِيَالِ وَالْفِكْرِ لِيَنْطَلِقًا فِي تَصَوُّرِ عَظْمَةِ الشَّيْءِ الْمَوْحَى بِهِ.
3. ويقولُ تعالى في سياقِ الْإِمْتِنَانِ عَلَى مُوسَى عليه السلام أَيْضًا: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: 39]، ذَهَبَ أَبُو السُّعُودِ (6) إِلَى أَنَّ تَتَكِيرَ مَحَبَّةٍ لِلتَّفْخِيمِ أَي

(1) _ القزويني، الإيضاح: ج1، ص129

(2) _ السكاكي، مفتاح العلوم: ص194

(3) _ ابن الناطم، المصباح: ص112؛ والإيجي: ص122؛ والسبكي: ج1، ص312

(4) _ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص63؛ والرازي، التفسير الكبير: ج22، ص48؛ وأبوحيان، البحر: ج6، ص224

(5) _ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج10، ص29؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص279

(6) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص280

مَحَبَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَيَزِيدُ هَذَا التَّفْخِيمَ إِضَافَتُهَا لِهَيْبَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِوَسْطَةِ الْجَارِ، وَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ
وَلَوْ عَرَّفَ لِحْتِمَالِ التَّعْرِيفِ الدَّلِيلَةَ نَفْسَهَا فَلَوْ قَالَ: (الْمَحَبَّةُ) مُعَرِّفًا بِالْأَدَاةِ، أَوْ
(مَحَبَّتِي) مُعَرِّفًا بِالْإِضَافَةِ، لَكَانَتْ دَلَالَةُ التَّعْرِيفِ هِيَ التَّفْخِيمُ، وَلَكِنْ بِاخْتِلَافِ جِهَةِ
التَّفْخِيمِ، فَالتَّعْرِيفُ بِالْأَدَاةِ يَفِدُ التَّفْخِيمَ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ مُبَالَغَةً
وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَلْقَى عَلَى مُوسَى حُبَّهُ كُلَّهُ أَوْ كُلَّ حُبِّ نِعْمَةٍ مِنْهُ، وَأَمَّا
التَّفْخِيمُ بِالْإِضَافَةِ فَظَاهِرٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْعَظِيمِ الْمُتَعَالِي، وَأَمَّا التَّنْكِيرُ فَمِنْ خِلَالِ
الإِبْهَامِ الَّذِي فِيهِ.

4. يَقُولُ تَعَالَى أَمْرًا مُوسَى بِإِلْقَاءِ الْعَصَى بَعْدَ أَنْ اجْتَمَعَ السَّحَرَةُ: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي
يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: 47]

[39]، فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَسْأَلَتَانِ:

أ- أَنَّهُ أَتَى بِالْمَوْصُولِ (مَا فِي يَمِينِكَ) وَلَمْ يَقُلْ عَصَاكَ، وَيَرَى الزَّمْخَشَرِيُّ⁽¹⁾ أَنَّ ذَلِكَ
لِأَحَدِ الدَّلَالَتَيْنِ الْآتِيَتَيْنِ:

1. تَحْقِيرِ الْعَصَى وَتَصْغِيرِهَا، أَيْ لَا تُبَالُ بِكَثْرَةِ عَصِيهِمْ وَحِبَالِهِمْ، وَأَلْقِ الْعُوَيْدَ الْفَرْدَ
الصَّغِيرَ الَّذِي مَعَكَ، فَإِنَّهُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَلْتَهُمَهَا عَلَى فَرْدِيَّتِهِ وَكَثْرَتِهَا وَصِغَرِهِ
وَعَظَمَتِهَا.

2. تَعْظِيمِ الْعَصَى، أَيْ لَا تَحْفَلُ بِعِصِيهِمْ وَحِبَالِهِمْ فَمَا مَعَكَ أَعْظَمُ مِنْهُ.

وَيَرْتَضِي ابْنُ الْمُنِيرِ⁽²⁾ وَجْهًا آخَرَ تَفَرَّدَ بِهِ وَهُوَ أَنَّ الْيَوْمَ الْمَوْصُولَ لِلْعَهْدِ، وَذَلِكَ
لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوَّلَ مَا خَاطَبَ مُوسَى قَالَ لَهُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: 17]،

ثُمَّ لَمَّا ظَهَرَ لَهُ أَنَّهَا آيَةٌ وَصَارَتْ الْحَاجَّةُ إِلَيْهَا أَتَى بِالْمَوْصُولِ (مَا فِي يَمِينِكَ) تَذْكَيرًا
لَهُ بِمَا عَاهَدَ مِنَ الْخِطَابِ، وَذَلِكَ لِتَيَقُّظِ بِهِذِهِ الصِّفَةِ لِلْوَقْتِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ذَلِكَ.

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الْمَوْصُولَ يَحْتَمِلُ كُلَّ مَا سَبَقَ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ، وَلِي فِيهَا
وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ الْيَوْمَ الْمَوْصُولَ بِالْمَوْصُولِ مِنْ أَجْلِ صِلَتِهِ، وَهِيَ كَوْنُ الْعَصَا
بِيَمِينِهِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ مُوسَى بِسَبَبِ الْمَوْصُولِ الْمَهِيْبِ وَتَضَارُبِ الْأَفْكَارِ تَمَلُّكُهُ الْخَوْفَ

(1) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص76

(2) ابن المنير، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري 683هـ. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من

الاعتزال، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2 - 2001، ج3، ص76

كما قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: 67]، قَدْ نَسِيَ الْعَصَا وَمَوْضِعَهَا، وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ يَحُسُّهَا، إِلَّا أَنَّ الْمَوْقِفَ كَانَ أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يَشْعُرَ بِهَا، فَقَالَ بِيَمِينِكَ لِيَلْتَفِتَ إِلَى مَوْضِعِهَا وَيَصْرِفَ بَصَرَهُ عَمَّا أَذْهَلَهُ مِنْ سِحْرِهِمْ.

ب - أَنَّهُ نَكَرَ (ساحر) ثُمَّ عَرَفَهُ، وَعَلَّلَ الزَّمْخَشَرِيُّ⁽¹⁾ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّنْكِيرَ مِنْ أَجْلِ تَكْثِيرِ الْمُضَافِ، وَهُوَ كَيْدٌ لَا مِنْ أَجْلِ تَكْثِيرِهِ بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْعَجَّاجِ⁽²⁾:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا مُدَّتْ

كَأَنَّهُ قَالَ: كَيْدٌ سِحْرِيٌّ وَسَعْيٌ دُنْيَوِيٌّ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَلِلْجِنْسِ أَيْ لَا يُفْلِحُ هَذَا الْجِنْسُ حَيْثُ أَتَى، وَخَالَفَ أَبُو حَيَّانَ⁽³⁾ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ لِلْعَهْدِ، فَعَرَّفَ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ نَكْرَةً.

13.3 من سورة الأنبياء:

1. يقول تعالى: ﴿وَلَيْنَ مَسْتَهْمُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لِيَقُولَ ۖ يَوَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا

ظَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: 46]، ذَكَرَ السَّكَّاكِيُّ⁽⁴⁾ أَنَّ تَكْثِيرَ نَفْحَةٍ لِلتَّحْقِيرِ، أَيْ شَيْءٌ قَلِيلٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ، وَخَالَفَ الْقَزْوِينِيُّ⁽⁵⁾ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّحْقِيرَ مُسْتَقَادٌ مِنْ بِنَاءِ الْكَلِمَةِ لِلْمَرَّةِ، وَمِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ لِأَنَّهَا إِمَّا مِنْ نَفْحَتِ الرِّيحِ إِذَا هَبَّتْ أَيْ هَبَّةً أَوْ مِنْ نَفْحِ الطَّيِّبِ إِذَا فَاحَ أَيْ فَوْحَةً، وَرَدَّ رَأْيُ الْقَزْوِينِيِّ مِنْ وَجْهِهِ:

أ - لَا مَانِعَ مِنْ تَعَدُّدِ الدَّوَالِّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، فَيَكُونُ التَّحْقِيرُ مُسْتَقَادًا مِنَ الْبِنَاءِ لِلْمَرَّةِ وَمِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَمِنْ التَّنْكِيرِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ نَفْحَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَنَفْحَةِ الْعَذَابِ⁽⁶⁾.

ب - الصَّحِيحُ أَنَّ بِنَاءَ الْمَرَّةِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْقِيرِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِفْرَادِ فَقَطُّ، فَالشَّيْءُ

(1) - الزمخشري، الكشاف: ج3، ص76

(2) - الرجز للعجاج، أبو الشعثاء عبدالله بن روبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي من مخضرمي الجاهلية

والإسلام، راجز مجيد مشهور أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك حيث فُلج وأُعد إلى أن

مات 90هـ. ديوانه برواية وشرح الأصمعي، تحقيق سعدي ضاوي، دار صادر - بيروت، ط1-

1997، ص219 برواية من سعي دنيا؛ والرواية المذكورة في الزمخشري، الكشاف: ج3، ص76

(3) - أبو حيان، البحر: ج6، ص242

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص193

(5) - القزويني، الإيضاح: ج1، ص128

(6) - التفتازاني، المطول: ص235

العظيم الواقع مرة واحدة لا يعدُّ حقيراً أو قليلاً⁽¹⁾، كما أن بناء المرة للكمية، والتحقير للكيفية وقد يوصف الشيء المبني للمرة بالعظمة أو الحقارة فيقال: ضربت عظمة، ولو كان في البناء دلالة على التحقير لحدث تناقض⁽²⁾.

ج - لا ينحصر معنى نفة في المعنيين اللذين ذكرهما، وإنما من معانيها القطعة⁽³⁾.
والذي أراه أن التحقير مستفاد من التكرير بمعونة السياق، فلو قال نفة العذاب فعرف بالإنضافة لكان فيها تهويل وتعظيم بشكل مباشر من خلال الإضافة للعذاب، وينبني على دلالة التكرير على التحقير دلالة أخرى يقتضيها السياق وهي التعظيم والتهويل، لأن المعنى لو مس هؤلاء الكفرة المكذبين قليل من عذاب الله لتولوا واعترفوا بالذنب وما استطاعوا له تحملاً، لأن هذا القليل هائل عظيم في حقيقته، فكيف سيُطيقون العذاب الشديد؟ ...

2. يقول تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ * وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ

رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴿[الأنبياء: 50، 51]، الإشارة بهذا إلى القرآن الكريم للإيدان بأنه في غاية الوضوح من أمره⁽⁴⁾، وفي إضافة الرشد إلى ضمير إبراهيم عليه السلام تعظيم لهذا الرشد وأنه ذو شأن عظيم مثل صاحبه⁽⁵⁾.

3. يقول تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ

خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: 104]، يرى الزمخشري⁽⁶⁾ أن تكرر خلق لإرادة التفصيل أي أول الخلائق، كما تقول: هو أول رجل جاءني أي أول الرجال.

4. يقول تعالى في معرض الحديث عن قدرته جلَّ وعلا: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

(1) - السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص312

(2) - الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص43

(3) - البابر تي، شرح التلخيص: ص221

(4) - أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص343

(5) - الزمخشري، الكشاف: ج3، ص122؛ والرازي، التفسير الكبير: ج22، ص180

(6) - الزمخشري، الكشاف: ج3، ص138؛ والرازي، التفسير الكبير: ج22، ص228؛ والسمين، الدر المصون:

ج8، ص213

بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴿[الأنبياء: 104]، ذكر الزمخشري⁽¹⁾ أن تكبير ذهاب هنا من أوقع النكرات وأحزها للمفصل، والمعنى على وجه من وجوه الذهاب به وطريق من طرقه، وفيه إيدان باقتدار المذهب وأنه لا يتعابى عليه شيء، وهذا التكرير أبلغ في الإيعاد من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: 30]، وذهب أبو السعود⁽²⁾ إلى أن في التكرير دلالة على كثرة طرق الذهاب به ومبالغة في الإيعاد.

14.3 من سورة الفرقان:

1. يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 7]، تتضمن هذه الآية حكاية قول الكفرة المكذبين بالحق وهم يستهزئون بالرسول ﷺ وقد أشاروا إليه بهذا استهانة به وتصغيراً لشأنه وسخرية منه⁽³⁾.

2. يقول تعالى: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ؕ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا﴾ [الفرقان: 7]، الإشارة بذلك إلى السعير وما فيها من أهوال وعذاب أليم أعد لمن كذب بالساعة، وذلك في آيات سابقة، وفي الإشارة بالبعيد إشعار بكون السعير في الغاية القصوى من الهول، وأضيفت الجنة إلى الخلد مدحاً لها وتعظيماً، أو للتمييز عن جنات الدنيا⁽⁴⁾.

3. يقول تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ؕ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَأُنَاسِيًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: 49]، تتحدث الآية عن رحمة الله تعالى بإنزال المطر لإحياء الأرض

(1) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص183؛ والرازي، التفسير الكبير: ج9، ص23؛ وأبوحيان، البحر: ج6، ص370

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص407

(3) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص270؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص495-496

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص498

وَمَنْ عَلَيْهَا، وَقَدْ جَاءَتْ (بلدة وأنعاماً وأناسي) نَكَرَاتٍ وَيَرَى الزَّمَخْشَرِيَّ وَغَيْرُهُ⁽¹⁾ أَنْ تَتَكَرَّرَ بِهَا يُفِيدُ التَّبَعِيضَ وَالتَّكْثِيرَ مَعًا، أَيْ لِنَحْيِي بِهِ بَعْضَ الْبِلَادِ وَنَسْقِيَهُ بَعْضَ الْأَنْعَامِ وَالْأَنْسَاءِ، وَهَذَا الْبَعْضُ كَثِيرٌ، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَسْكُنُونَ قُرْبَ الْأَوْدِيَةِ وَالْأَنْهَارِ فَهُمْ مُسْتَغْنُونَ عَنِ سَقْيِ السَّمَاءِ، وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ مُتَبَاعِدُونَ فِي الْبِلَادِ عَنْ هَذِهِ الْمَنَابِعِ وَالْأَوْدِيَةِ، وَلَا يَعِيشُونَ إِلَّا بِمَا يُنْزِلُهُ اللَّهُ رَحْمَةً مِنَ السَّمَاءِ.

4. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ

الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: 63]، يُثْنِي اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى عِبَادِهِ

الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَمْشُونَ بِتَوَاضِعٍ وَوَقَارٍ وَيَعْفُونَ عَمَّنْ أَسَاءَ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ أَضَافَهُمُ اللَّهُ إِلَى اسْمِهِ الرَّحْمَنِ، وَفِي هَذِهِ الْإِضَافَةِ تَشْرِيفٌ لَهُمْ وَتَكْرِيمٌ⁽²⁾، وَأَرَى أَنَّ فِيهَا دَلَالَةٌ أُخْرَى أَيْضًا، وَهِيَ أَنَّهُمْ أَهْلُ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِذَا أَضَافَهُمُ لِلرَّحْمَنِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْكَرِيمَةِ، وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا تَنَاسُبٌ مَعَ صِفَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ، فَهُمْ رُحَمَاءٌ مُتَوَاضِعُونَ يَعْفُونَ عَنِ الْمُسِيءِ...

5. يَقُولُ تَعَالَى فِي صِفَاتِ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ

أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: 74]، يَرَى

الزَّمَخْشَرِيَّ⁽³⁾ أَنْ تَتَكَرَّرَ أَعْيُنٌ لِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

أ - مِنْ أَجْلِ تَتَكَرَّرِ الْمُضَافِ (قُرَّةً)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ لَا سَبِيلَ إِلَى تَتَكَرَّرِهِ إِلَّا بِتَتَكَرَّرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَزَادَ أَبُو السُّعُودِ⁽⁴⁾ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَعْظِيمِ الْقُرَّةِ.

ب - لِأَنَّهُ أَرَادَ أَعْيُنًا مَخْصُوصَةً وَهِيَ أَعْيُنُ الْمُتَّقِينَ.

15.3 من سورة الشعراء:

1. قَالَ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ فِرْعَوْنَ مُخَاطَبًا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ

وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: 19]، فِي الْمَجِيءِ بِالْمَوْصُولِ (الَّتِي) دُونَ تَفْسِيرِ

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص291؛ والرازي، التفسير الكبير: ج24، ص91

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص296؛ وأبوحيان، البحر: ج6، ص486

(3) _ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص302

(4) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج5، ص27

إِبْهَامٌ وَتَفْخِيمٌ لِلْفِعْلَةِ الَّتِي فَعَلَهَا⁽¹⁾، وهذا الإِبْهَامُ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهَا لِلْعَهْدِ لِأَنَّ مُرَادَ فِرْعَوْنَ بِهَا قَتْلُ مُوسَى الرَّجُلِ الْقِبْطِيِّ، وَمُوسَى عليه السلام كَانَ يَعْلَمُ مُرَادَهُ لَذَا قَالَ: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: 20]، غَيْرَ أَنَّ الْمَجِيءَ بِالْمَوْصُولِ فِيهِ تَفْخِيمٌ وَتَعْظِيمٌ وَإِبْهَامٌ عَلَى الْحَاضِرِينَ؛ لِيَتَّصِرُوا مَا يَتَّصِرُونَ مِنْ عَظْمَةِ تِلْكَ الْفِعْلَةِ الْمُبْهَمَةِ بِالنِّسْبَةِ لَهُمْ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّ مَسْأَلَةَ التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ نِسْبِيَّةٌ، وَالْمَرْجِعُ فِيهَا عِلْمُ الْمُخَاطَبِ.

16.3 من سورة النمل:

2. يقول تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: 6]، يَرَى الزَّمْخَشَرِي⁽²⁾ وَغَيْرُهُ أَنَّ تَكْثِيرَ حَكِيمٍ وَعَلِيمٍ لِلتَّفْخِيمِ، أَي مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ أَيِّ حَكِيمٍ وَأَيِّ عَلِيمٍ؟ أَقُولُ: وَمَا ذَكَرَ صَحِيحٌ بِمَعُونَةِ السِّيَاقِ وَدُونِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَكِيمَ الْعَلِيمَ هُنَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ لَدَى الْمُخَاطَبِ، فَمُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُعْرَفَ فِيقُولُ: (مِنْ لَدُنِّ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ) غَيْرَ أَنَّ فِي التَّكْثِيرِ مُخَالَفَةً لِلظَّاهِرِ، وَهَذَا أَدْعَى لِجَلْبِ الْإِنْتِبَاهِ وَإِثَارَةِ التَّشْوِيقِ؛ لِيَتَفَكَّرَ الْمَرْءُ وَيَتَّصِرَ مَا يَتَّصِرُ مِنْ عَظْمَةِ لَا تُقَادَرُ بِقَدْرِ لِهَذَا الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ.

3. يقول تعالى في قصة سليمان عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: 15]، ذَكَرَ الزَّمْخَشَرِي⁽³⁾ أَنَّ تَكْثِيرَ عِلْمٍ إِمَّا لِلتَّبْعِيضِ وَالتَّقْلِيلِ، وَإِمَّا لِلتَّفْخِيمِ، أَي عِلْمًا غَزِيرًا سَنِيًّا، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ الدَّلَالَتَيْنِ مَعًا، أَمَّا الْأُولَى فَالتَّقْلِيلُ عِلْمُهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِحَقِيقَةِ الْعِلْمِ، فَمَهُمَا عِلْمُ الْمَرْءِ وَتَعَلَّمَ وَحَصَلَ مَا حَصَلَ فَإِنَّ عِلْمَهُ يَبْقَى قَاصِرًا قَلِيلًا إِلَى حَقِيقَةِ الْعِلْمِ، وَأَمَّا دَلَالَةُ التَّفْخِيمِ فَلِأَنَّ السِّيَاقَ سِيَاقَ امْتِنَانٍ عَلَيْهِمَا فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ النِّعْمَةُ الْمُؤْتَنُّ بِهَا عَظِيمَةً وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِلَامْتِنَانِ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَضَادِّينِ: التَّقْلِيلُ وَالتَّفْخِيمُ، أَنَّ قَلِيلَ الْعِلْمِ الَّذِي أُوتِيَاهُ يَفُوقُ عِلْمَ سِوَاهُمَا، وَعَظِيمُ النَّسْبَةِ لِعِلْمِ

(1) ابن الأثير، المثل السائر: ج2، ص29؛ وأبوحيان، البحر: ج7، ص10

(2) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص353؛ والرازي، التفسير الكبير: ج24، ص180

(3) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص357؛ والسمين، الدر المصون: ج7، ص581

غيرهما من العباد لذا قالوا: (وَفَضَّلْنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ...).

17.3 من سورة القصص:

1. يقول تعالى مُخَاطَبًا النَّبِيَّ ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [القصص: 85]، المقصود بالمعاد إما الجنة وإما مكة، وعلى كلا التفسيرين فالتكثير عند الزمخشري ومن تبعه⁽¹⁾ للتفخيم، أي: معاد وأي معاد ليس لغيرك من البشر، ووجه التعظيم في الجنة واضح، وأما إذا عددناه مكة فذلك لأنها كانت آنذاك معادًا له شأن ومرجعًا له اعتدادًا لغلبة رسول الله ﷺ عليه وظهور عز الإسلام فيه ودل أهل الشرك، وكان الله وعده وهو في مكة في أذى من قومه وغلبة أنه راجع إليها في عز ونصر، ورجح الرازي⁽²⁾ أن المقصود بالمعاد مكة لأن؛ لفظ المعاد يدل على أنه كان فيه ثم خرج منه وعاد إليه ثانية.

18.3 من سورة العنكبوت:

1. يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ^ط إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: 17]، يرى الزمخشري⁽³⁾ أنه نكر الرزق أولاً لدلالة التبويض، أي: لا يملكون شيئاً من الرزق، ثم عرف ثانياً لاستغراق الجنس، أي أن الرزق كله عند الله تعالى فاطلبوه منه، وذكر الرازي⁽⁴⁾ في علة ذلك وجهاً آخر حسناً وهو أن تعريف الرزق للعهد لأن الرزق من الله تعالى معروف بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6]، وأما تكثيره أولاً فلأنه من جهة الأوثان المعبودة من دون الله تعالى وهو رزق غير معلوم غير معروف.

وأرى وجهاً آخر في التكثير محتملاً قوياً وهو أن التكثير لعدم التعيين والتحديد

(1) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص440؛ والسمين، الدر المصون: ج7، ص123

(2) الرازي، التفسير الكبير: ج26، ص22

(3) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص451

(4) الرازي، التفسير الكبير: ج25، ص45-46

أي أن هذه الأوثان المعبودة من دون الله تعالى لا تملك أي شيء من الرزق قليلا أو كثيرا عظيما أو حقيرا، ومهما كان نوعه وبأي شكل، فهذه النكرة في سياق النفي تتضمن نفي جنس الرزق كله عن الأوثان.

19.3 من سورة الروم:

1. يقول تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا تُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: 7، 6]، اختلف في الظاهر الذي يعلمونه، قيل العلم الزائل، وقيل علوم الدنيا، وقيل الذي فيه الظهور في الأرض والعلو، وقيل ما يُعلم بأوائل العقول دون تفكير، وعلى كل فقد وردت هذه الكلمة نكرة، فذهب الزمخشري⁽¹⁾ إلى أن التكرير للإفراد، أي يعلمون ظاهرا واحداً من جملة الظواهر، وذهب ابن المنير⁽²⁾ إلى أن التكرير للتقليل الذي يقرب من العدم فكأنهم لا يعلمون شيئا؛ لذا صح إبدال (يعلمون) من (لا يعلمون).

20.3 من سورة فاطر:

1. يقول تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ وهو العزيز الحكيم [فاطر: 2]، تكرر رحمة للإشاعة والإبهام، كأنه قال: أي رحمة كانت سماوية أو أرضية فلا أحد يقدر على حبسها⁽³⁾.

2. ويقول تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [فاطر: 4]، ذهب البلاغيون⁽⁴⁾ إلى أن تكرر رسل للتفخيم والتكثير، أي رسل كثيرون ذوو آيات عظام وأعمار طوال، وما ذكره البلاغيون صواب في إفادة التكرير للتكثير، والتفخيم بمعونة السياق، لأنه سياق تسلية للنبي ﷺ وتثبيت له بعد أن واجهه قومه بالكذب والعناد، فأخبره الله عز وجل بأن رسلا كثيرين قبله قد جاؤوا

(1) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص473 - 474

(2) ابن المنير، الانتصاف: ج3، ص473

(3) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص606؛ وأبو حيان، البحر: ج7، ص286؛ والسمين، الدر المصون: ج9، ص211

(4) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص608؛ والسكاكي: ص194؛ والقرويني، الإيضاح: ج1، ص128؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبهات: ص42؛ والتفتازاني، المطول: ص239

بالآياتِ العِظامِ، فَقُوبِلُوا مِنْ أَقْوَامِهِمْ بِمَثَلِ مَا قُوبِلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَصَبَرُوا وَتَبَتُوا عَلَى الْحَقِّ، كَمَا أَنَّ صِيغَةَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِي رُسُلٍ تَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ أَيْضًا.

3. يقول تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ

الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:15] عرّف الفقراء بأداة التعريف لاستغراق الجنس مبالغةً، والمراد

بيان شدة فقر الناس لله تعالى وكأنهم وحدهم هم جنس الفقراء لله تعالى دون غيرهم،

وإن كانت الخلائق كلها مُفْتَقِرَةٌ إليه، غير أن الفقرَ يتبع الضعف وقد شهد الله على

الإنسان بالضعف في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، ولو نكّر

الفقراء لكان المعنى بعض الفقراء وليس في التّكثير ما في التعريف من مبالغة⁽¹⁾.

21.3 من سورة يس:

1. يقول تعالى: ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝ عَلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾ [يس: 1، 2، 3]، ذكر الزمخشري⁽²⁾ وأبو السعود⁽³⁾ أن تكرر صراطٍ تفخيمٌ له

وتعظيمٌ، أي صراطٌ عظيمٌ لا يُكْتَنَتُهُ وصفُهُ ولا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، ويبدو لي أنه لو عرّف

وقال: (على الصراط المستقيم) لدلّ التعريف على التعظيم والتفخيم، ولكن باختلاف

الجهة، فالتّكثيرُ يدلُّ عليها بما فيه من إبهامٍ، والتّعريفُ من حيث استغراق الجنس

مبالغةً، وكأنه يقول إن هذا الصراط الذي أنت عليه هو كلُّ الصرطِ..

2. يقول تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهِونَ﴾ [يس: 55]، ذكر

الزمخشري⁽⁴⁾ ومن تبعه⁽⁴⁾ أن تكرر شغلٍ للتفخيم والتعظيم والمعنى: هم في شغلٍ أي

شغلٍ لا يُكْتَنَتُهُ وصفُهُ ولا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، والذي أراه أن السياق يؤيد هذه الدلالة، لأن

المقام مقام مدح وتعظيم لأهل الجنة وما هم فيه من نعيمٍ، ولو عرّف وقال في الشغل

لدلّ التعريف على التفخيم أيضًا ولكن باختلاف الجهة، فلو قال: (في الشغل) لأفاد

التفخيم من الدلالة على الاستغراق مبالغةً، وكأنه قال: هم في كلِّ شغلٍ أو في شغلٍ

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص615؛ والرازي، التفسير الكبير: ج26، ص13

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص6

(3) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج5، ص290

(4) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص24؛ والرازي، التفسير الكبير: ج26، ص92؛ وأبوحيان، البحر: ج7، ص326

حقيقي، والسياق يدلُّ على أنه الاشتغال بالنعيم.

3. يقول تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنْ أَعْبُدُونِي ۚ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [يس: 60، 61]، يرى الزمخشري⁽¹⁾ أن تكبير صراط مستقيم يحتمل دلالة التعظيم، أي صراط بليغ في استقامته، ويحتمل أيضاً دلالة التبعية، أي هذا بعض الصراط المستقيمة، وفي ذلك توبيخ لهم لعدولهم عنه وتفاديهم عن سلوكه.

22.3 من سورة ص:

1. يقول تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: 2]، ذكر الزمخشري⁽²⁾ أن تكبير عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ دلالة على شدتهما وتفاقمهما وأن الذين كفروا بلغوا من الشقاق مبلغاً عظيماً.

2. يقول تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: 49]، تكبير الذكر للنوعية، أي نوع من الذكر وهو القرآن الكريم وباب من أبواب التنزيل⁽³⁾.

23.3 من سورة الزمر:

1. يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الزمر: 15]، في هذه الآية مبالغة في التنبيه على الخسران، وذلك بالإشارة إليها بالبعيد إشارة لبعد منزلة هذا الخسران، وبالتأكيد بالضمير، وبتعريف الخسران الذي يفيد حصر المبتدأ في الخبر مبالغة وإشارة إلى أن ذلك هو الخسران الحقيقي⁽⁴⁾.

2. يقول تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 15]، تكبير رجل في

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص26

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص73؛ والسمين، الدر المصون: ج9، ص346

(3) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص101؛ والسيوطي، الإتقان: ص294

(4) _ أبوحيان، البحر: ج7، ص403

الموضعين يفيدُ الإفرادَ والوحدة⁽¹⁾.

3. يقول تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ

الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ * أن تقولَ نَفْسٌ يَحَسْرَتِي عَلَيَّ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ

اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ﴾ [الزمر: 15]، تَوَقَّفَ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽²⁾ عِنْدَ دَلَالَةِ تَنْكِيرِ النَّفْسِ

وَتَوْحِيدِهَا مَعَ أَنْ نَفُوسًا كَثِيرَةً نَقُولُ ذَلِكَ، وَذَكَرَ ثَلَاثَ دَلَالَاتٍ يَحْتَمِلُهَا التَّنْكِيرُ:

أ - التَّقْلِيلِ وَالتَّبْعِيضِ، وَالمُرَادُ بَعْضُ الْأَنْفُسِ وَهِيَ نَفْسُ الْكَافِرِ، وَرَجَّحَ أَبُو حَيَّانَ⁽³⁾ هَذَا
الْوَجْهَ دُونَ ذِكْرِ وَجْهِ التَّرْجِيحِ.

ب - التَّعْظِيمِ أَيْ نَفْسٌ مُمَيِّزَةٌ مِنَ الْأَنْفُسِ إِمَّا بِلِجَاجٍ فِي الْكُفْرِ شَدِيدٍ وَإِمَّا بِعَذَابٍ عَظِيمٍ.

ج - التَّكْثِيرِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَبُو السَّعُودِ⁽⁴⁾؛ وَالتَّكْثِيرُ هُنَا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁵⁾:

وَرُبَّ بَقِيْعٍ لَوْ هَتَفَتْ بِجَوْهٍ
أَتَانِي كَرِيْمٌ يَنْفُضُ الرَّأْسَ مُغْضَبًا

وَهُوَ يُرِيدُ أَفْوَاجًا مِنَ الْكِرَامِ لَا كَرِيْمًا وَاحِدًا.

24.3 من سورة غافر:

1. يقول تعالى في الكافرين: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا

بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [غافر: 11]، تَنْكِيرُ خُرُوجِ اللَّوْعِيَّةِ، أَيْ أَيْ نَوْعٍ مِنَ

الخروجِ سَرِيعٍ أَوْ بَطِيءٍ⁽⁶⁾، وَتَنْكِيرُ سَبِيلٍ لِلإِبْهَامِ، أَيْ أَيْ سَبِيلٍ كَيْفَمَا كَانَ⁽⁷⁾.

25.3 من سورة الشورى:

1. يقول تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ تَخَلَّقُ مَا يَشَاءُ وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْشَاءً

وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً وَتَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ

(1) _ القزويني، الإيضاح: ج1، ص126؛ والسبكي: ج1، ص309؛ والسيوطي، الإتقان: ص294

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص139؛ والسمين، الدر المصون: ج9، ص434

(3) _ أبوحيان، البحر: ج7، ص417

(4) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج5، ص400

(5) _ البيت للأعشى في ديوانه: 115، وسبقت ترجمة الشاعر ص4

(6) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص159؛ والرازي، التفسير الكبير: ج27، ص42

(7) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج5، ص411

عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿الشورى: 49،50﴾، ذهب الزمخشريُّ وَمَنْ تَبِعَهُ⁽¹⁾ إلى أنَّ تعريفَ الذُّكُورِ للنَّشْرِيفِ والتَّنْوِيهِ خِلافاً لتتْكِيرِ الإناثِ، وخاصَّةً بعدَ أنْ أخْرَهُم عن الإناثِ لمُقْتَضَى، وفي ذلك تنبِيهٌ على أنَّ الذُّكُورَ أَفْضَلُ من الإناثِ.

26.3 من سورة الزُّخْرُفِ:

1. يقول تعالى مُنْكَرًا على المُشْرِكِينَ الذين نَسَبُوا لله اتِّخَاذَ البَنَاتِ: ﴿أَمْ آتَّخَذَ مِمَّا تَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُم بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف: 16]، ذهب أبو السُّعُودِ⁽²⁾ إلى أنَّ تَتْكِيرَ بَنَاتٍ لِمَا اعتُبرَ فِيهِنَّ من الحَقَارَةِ، وتَعْرِيفَ الذُّكُورِ لِمَا اعتُبرَ فِيهَم من الفَخَامَةِ، ولي فِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ حَسَنٌ وهو أنَّ تَتْكِيرَ بَنَاتٍ لِلتَّبْعِيضِ أَي بَعْضَ البَنَاتِ، وَأَمَّا تَعْرِيفَ البَنِينَ فَلَا تَسْتَغْرَاقِ الجِنْسِ مُبَالِغَةً فِي النِّكَيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَمْ آتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَعْضَ البَنَاتِ شَرِيكًا لَهُ، وَخَصَّكُمْ أَنْتُمْ بِكُلِّ هَذَا الجِنْسِ الَّذِي تَفْضَلُونَهُ وهو الذُّكُورُ، وفي هَذَا زِيَادَةٌ إِنْكَارٍ عَلَيْهِم.

2. يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 36،37]، إِضَافَةٌ الذِّكْرِ لِلرَّحْمَنِ دَلَالَةٌ على نَزُولِهِ رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ⁽³⁾، وتَتْكِيرُ شَيْطَانٍ لِإِرَادَةِ عُمُومِ الشَّيَاطِينِ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ تَعْمٌ، لِذَا عَادَ الضَّمِيرُ مَجْمُوعًا عَلَيْهِ فِي (لَيَصُدُّوهُمْ).

27.3 من سورة الجاثية:

1. يقول تعالى: ﴿هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ﴾ [الجاثية: 11]، ذَكَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ⁽⁵⁾ أَنَّ تَتْكِيرَ هُدًى لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّفْخِيمِ، أَي الكَامِلِ فِي

(1) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص237؛ والرازي، التفسير الكبير: ج28، ص186؛ وأبوحيان، البحر: ج7، ص502

(2) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص28

(3) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص34

(4) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص256

(5) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص291؛ والرازي، التفسير الكبير: ج27، ص263؛ وأبو السعود، إرشاد العقل

السليم: ج6، ص58

الهداية، كما تقول زيدٌ رجلٌ، أي كاملٌ في الرجولة، أقول: وهذا التّفخيمُ مُستفادٌ من الإشارةِ بالقريبِ إلى القرآنِ الكريمِ ومن تتكبيرِ هُدَى بمعونةِ السياقِ، فلو عرّفَ الهدى لكانتِ الدلالةُ على التّفخيمِ أيضًا، لذا يرى النّحويونَ والبلاغيونَ أنّ التعرّفَ في قولك زيدٌ الرَّجُلُ لاستغراقِ خصائصِ الجنسِ مُبالغةً، أي هو الكاملُ في صفةِ الرجولةِ، والمعنى نفسه مُستفادٌ أيضًا من التّكبيرِ في الآيةِ وفي مثالِ الزّمخشريِّ، غيرَ أنّ جهةَ التّفخيمِ مُختلفةٌ، فهي في التّكبيرِ من الإبهامِ الذي يفسحُ المجالَ أمامَ الفكرِ ليتصوّرَ ما يتصوّرَ من عظمةِ المنكرِ، وفي التعرّفِ بالأداةِ من حيثِ الاستغراقِ والإحاطةِ مُبالغةً.

2. يقول تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ

قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجنّية: 14]، ذكر الزّمخشريُّ ومن تبعه⁽¹⁾ أنّ تتكبيرِ القومِ مع أنّهم معروفون وهم المؤمنون تفخيمٌ لهم ورفعٌ لشأنهم كأنه قال: ليجزي قوماً وأي قومٍ هم، من شأنهم العفو عن المسيء والصبر على الأذى، وقيل⁽²⁾ المرادُ بهم الذين لا يرجون أيامَ الله، والذي أراه أنّها تحتملُ الأمرينِ وأنّ التّكبيرَ جيءَ به للإبهامِ لتعمُّ كلا القسمين: الذين آمنوا، فيكونَ فيه تفخيمٌ لهم، والذين لا يرجون أيامَ الله، فيكونَ فيه تفخيمٌ لأمرهم وعتوهم، فالنّكرةُ هنا وإن كانت في سياقٍ موجبٍ إلا أنّها أفادتِ العمومَ.

28.3 من سورة ق:

1. يقول تعالى: ﴿أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: 15]،

جاءت هذه الآيةُ في معرضِ إثباتِ البعثِ بعدَ الموتِ وردّ الله على منكري البعثِ أنّه لم يعي عن الخلقِ الأوّلِ، وهو خلقُ الإنسانِ من طينٍ، فمن بابِ الأوّلِ أن يكونَ قادرًا على إعادةِ بعدَ الموتِ وهو الخلقُ الجديدُ، وقد جاءَ الخلقُ الأوّلُ مُعرّفًا والثاني مُنكرًا، وتعرّضَ الزّمخشريُّ⁽³⁾ لتكبيرِ الثاني فقط وذكر أنّ دلالةَ التّكبيرِ فيه

(1) _ الزّمخشري، الكشاف: ج4، ص292؛ والرازي، التفسير الكبير: ج28، ص264؛ وأبوحيان، البحر:

ج8، ص46

(2) _ الرازي، التفسير الكبير: ج27، ص264؛ وأبوحيان، البحر: ج8، ص46

(3) _ الزّمخشري، الكشاف: ج4، ص386؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص125

هي التّفخيمُ والتّعظيمُ، أي هو خلقٌ عظيمٌ خارجٌ عن حدودِ العاداتِ حقيقٌ بأنْ يُبْحَثَ عنه، وتعرّضَ الرّازي⁽¹⁾ لتعريفِ الأوّلِ وتكثيرِ الثّاني، وذكرَ أنّ ذلكَ يحتملُ دالّتين: أ - عرّفَ الأوّلَ لأنّه خلقٌ عرّفَهُ كلُّ إنسانٍ وعلمَهُ لنفسِهِ، ونكّرَ الثّاني لأنّه خلقٌ لم يَعْرِفَهُ كلُّ أحدٍ ولم يَعْلَمَهُ لنفسِهِ، وهم لم يكونوا يَعْلَمُونَهُ بل كانوا مُنكِرِينَ لَهُ. ب - نكّرَ الثّاني لبيانِ إنكارِهِم للخلقِ الثّاني مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وكأنّهم قالوا: أيكونُ لنا خلقٌ؟ على وجهِ الإنكارِ بالكلّيّةِ.

وذكرَ ابنُ المنيرِ⁽²⁾ أنّ تعريفَ الأوّلِ للتّعظيمِ ليجعلَهُ دليلاً على الخلقِ الجديدِ، وتكثيرِ الثّاني للتهوينِ، أو للتّعظيمِ كأنّه أمرٌ أعظمٌ من أن يرضى الإنسانُ بكونِهِ مُلتبساً عليه.

29.3 من سورة الطور:

1. يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينًا﴾ [الطور: 21]، ذكرَ الزمخشري⁽³⁾ أنّ تكثيرَ إيمانِ يحتملُ أمرين حسبَ المعنى، فإمّا أن يكونَ المرادُ به إيمانَ الآباءِ، فيكونُ التّكثيرُ للتّخصيصِ والتّفخيمِ أي إيمانٌ خاصٌّ عظيمٌ المنزلةِ، وإمّا أن يُرادَ به إيمانُ الذرّيّةِ فيكونُ التّكثيرُ للتّقليلِ والتّبعيضِ أي بشيءٍ من الإيمانِ لا يُلحقُهُم بمنزلةِ آبائِهِم، ولكنّ ألحقوا بمنزلةِ آبائِهِم إكراماً للآباءِ.

وذكرَ الرّازي⁽⁴⁾ وجهاً آخرَ استحسنَهُ وهو أن يكونَ تتوينُ إيمانٍ عوضاً من المُضَافِ إليه، أي أتبعناهُم بسببِ إيمانِهِم، والإضافةُ تقيّدُ التّقييدَ وأنّه إيمانٌ ليسَ مُطلقاً، وإنّما هو إيمانُ الآباءِ فقطعَ الإضافةَ معَ إرادتها ليعلمَ أنّه إيمانٌ صحيحٌ.

30.3 من سورة القمر:

1. قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ [القمر: 9]، إضافةُ نوحٍ ﷺ بلفظِ عبدٍ إلى ضميرِ المُعظّمِ نفسهِ جَلَّ جلالُهُ تعظيمٌ لنوحٍ

(1) - الرّازي، التفسير الكبير: ج28، ص162

(2) - ابن المنير، الانتصاف: ج4، ص386

(3) - الزمخشري، الكشاف: ج4، ص414

(4) - الرّازي، التفسير الكبير: ج28، ص252

وتشريف⁽¹⁾.

2. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِندَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: 54،55]، تتكبرُ نَهْرٌ وَمَلِكٌ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّفْخِيمِ عِندَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ⁽²⁾.

31.3 من سورة الحاقة:

1. قال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ * لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكَرَةً وَتَعْيِبًا أُنْذِرُكُمْ وَعِيَةً﴾ [الحاقة: 54،55]، يرى الزَّمْخَشَرِيُّ⁽³⁾ أَنَّ تَتَكَبَّرُ أُنْذِرُ وَتَوْحِيدَهَا لِلتَّقْلِيلِ إِشَارَةٌ لِقَلَّةِ الْوَعَاةِ فِي الْمُخَاطَبِينَ وَتَوْبِيخًا لِلنَّاسِ عَلَى ذَلِكَ، وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأُنْذَانَ الْوَاحِدَةَ إِذَا وَعَتْ وَعَقَلَتْ فَهِيَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَسِوَاهَا لَا يُبَالَى بِهِ.

32.3 من سورة نوح:

1. يقول تعالى في قوم نوح عليه السلام: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: 25]، يرى الزَّمْخَشَرِيُّ⁽⁴⁾ أَنَّ تَتَكَبَّرُ نَارٌ إِمَّا لِلتَّعْظِيمِ أَوْ لِأَدْخُلُوا نَارًا عَظِيمَةً، وَإِمَّا لِلتَّنْوِيحِ أَوْ لِأَدْخُلُوا نَوْعًا مِنَ النَّارِ حَسَبَ خَطَايَاهُمْ.

33.3 من سورة المرسلات:

1. يقول تعالى: ﴿الَّذِينَ نَجَّجْنَا الْوَاءُ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءٌ وَأَمْوَاتًا * وَجَعَلْنَا فِيهَا رِوَايَ شَمِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: 25-27]، يرى الزَّمْخَشَرِيُّ⁽⁵⁾ أَنَّ تَتَكَبَّرُ أَحْيَاءٌ وَأَمْوَاتٌ مَعَ أَنَّ الْأَرْضَ كِفَاتٌ لِلْجَمِيعِ لِدَلَالَةِ التَّفْخِيمِ، كَأَنَّهُ قَالَ أَحْيَاءٌ لَا يُحْصُونَ وَأَمْوَاتًا لَا يُعَدُّونَ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَتَكَبَّرُ رِوَايَ وَشَامَخَاتٍ وَمَاءٍ لِأَحَدٍ دِلَالَتَيْنِ: التَّفْخِيمِ وَالتَّبْعِيضِ لِأَنَّ فِي السَّمَاءِ جِبَالًا وَفِيهَا مَاءٌ فُرَاتٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

(1) _ الرازي، التفسير الكبير: ج29، ص36؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص162

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص441 و ج3، ص351؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30، ص80؛ وأبو السعود،

إرشاد العقل السليم: ج6، ص172

(3) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص604؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30، ص106

(4) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص642؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص311

(5) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص680؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30، ص274

﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور:43]، في حين ذهب السمين وأبو السعود⁽¹⁾ إلى أن تنكير أحياء وأموات للتبعيض؛ لأن أحياء الإنس وأمواتهم ليسوا بجميع الأحياء والأموات، أقول: والوجه الذي ذكره ضعيف لأن الآية تحتمل التعميم وإرادة جميع الأحياء والأموات من الإنس وغيرهم، ولا يوجد دليل على اختصاصها بالإنس فقط، وبناءً على ذلك فحملها على التبعيض ضعيف جداً، والأفضل أن يحمل التنكير فيهما وفي ما بعدهما على الترخيم والتكثير، ويكون ذلك مستقداً بمعونة السياق؛ لأنه سياق امتنان على العباد وبيان لقدرة الله تعالى.

34.3 من سورة التكوير:

1. يقول تعالى في أهوال القيامة يوم تكشف الصحف: ﴿عَامَتِ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾

[التكوير: 14]، يرى الزمخشري⁽²⁾ أن تنكير نفس وتوحيدها مع أنه كل نفس تعلم ما أحضرت في ذلك اليوم، من باب عكس الكلام الذي يقصد به الإفراط في ما يعكس عنه، كقولك لبعض قادة الجند: كم جندياً عندك؟ فيجيب: رب فارس عندي، يريد التكثير، ولكنه يتبرأ من الزيادة، وكقول الشاعر:

قَدْ أَتْرَكَ الْقَرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَبَّتْ بِفِرْصَادِ⁽³⁾

وهو يقصد الكثرة أي كثيراً ما يفعل ذلك، وخالف أبو السعود⁽⁴⁾ فذهب إلى أن تنكير نفس مفيد لثبوت العلم المذكور لفرد من النفوس أو لبعض منها إيداناً بأن ثبوته لجميع أفرادها قاطبة من الوضوح والظهور بحيث لا يخفى على أحد، وللرمز إلى أن تلك النفوس العالمة مع كثرتها إلا أنها مما يُسْتَقَلُّ بالنسبة إلى جناب كبريائه جل وعلا، أقول: وتحقيق ما ذهب إليه أبو السعود أن التنكير للتكثير، وهو مضمون كلام الزمخشري فلا وجه لإعلان إبي السعود مخالفته للزمخشري مع اتحاد المراد.

(1) _ السمين، الدر المصون: ج10، ص637؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص349

(2) _ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص680؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30، ص274

(3) _ البيت لعبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، أبي زياد شاعر مضر من دهاة العرب وحكائها في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، عمر طويلاً إلى أن قتله النعمان بن المنذر حين وفد عليه في يوم بؤسه 25 ق هـ. ديوانه، شرح وتحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر،

ط1 - 1957، ص49

(4) _ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص386

وخلص القول ما ذكره القوجوي⁽¹⁾ من أن التكرير هنا للعموم، وفيه دليل على أن النكرة في الإثبات قد تعم وتأتي للاستغراق وليس للإفراد والنوعية فقط، وذلك يُعرف بمعونة المقام.

35.3 من سورة قريش:

1. يقول تعالى في قريش: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ

جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش 4،3]، يرى الزمخشري⁽²⁾ ومن تبعه⁽²⁾ أن تكرر جوع وخوف للتعظيم دلالة على تفاقمهما وشديتهما، أي جوع شديد وخوف شديد، ويبدو لي أن التعريف يُفيد الدلالة نفسها ولكن باختلاف الجهة، فلو عرف فقال: (أطعمهم من الجوع وأمنهم من الخوف) لدل التعريف على التعظيم إذا حمل على استغراق الجنس مبالغة، أي كل جنس الجوع وكل جنس الخوف، ولا أظن أن هذا هو المقصود لأنهم لم يأمنوا من كل خوف حتى لم يبق للخوف في قلوبهم مكان، ولم يُطعموا من كل جوع حتى لم يعد فيهم فقير.

36.3 الخاتمة:

بحمد الله تعالى وتوفيقه تمت هذه الدراسة، وقد خلصت إلى عدد من النتائج التي يمكن إجمالها بالآتي:

1. الدلالة الأساسية للمعارف هي تعيين المقصود بها وفصله من سائر جنسه، وأمّا النكرات فتدل على بعض مجهول في جملة قد يكون واحداً أو اثنين أو ثلاثة...، وقد يكون قليلاً أو كثيراً، وهذا يعني أن التقليل والتكثير من المعاني الأصلية للتكرير.

2. للمعارف وظائف نحوية عامة تشترك فيها جميع المعارف، كالابتداء بها، ومجيئها صاحب حال...، وللنكرات كذلك وظائف عامة كمجيئها حالاً وتمييزاً...

3. لكل قسم من أقسام المعارف وظائف خاصة يقوم بها في الجملة العربية، وأغلبها

(1) القوجوي، حاشيته: ج8، ص523

(2) الزمخشري، الكشف: ج4، ص807؛ وأبوحيان، البحر: ج8، ص516؛ والسمين، الدر المصون: ج

لا علاقة له بالجانب الدلالي للتعريف.

4. اضطرب النحويون في مسألة التعريف والتكثير من حيث تصنيف بعض الكلمات؛ وذلك لاعتمادهم على معايير دلالية وأخرى شكلية ضمن لغة واسعة لا يمكن أن تحد أو أن تخضع كاملة لمعايير وقواعد، ومما اضطربوا فيه علم الجنس، والاسم المتصل بأداة الجنس، والاسم الموصول في حالة دلالاته على الجنس وعلى التّفخيم، فهذه الأسماء لا تدل على معين؛ لذا يرجح الباحث أن تُصنّف ضمن النكرات نظراً إلى الجانب الدلالي لهذه الأسماء وإن كانت تقوم ببعض وظائف المعارف، ولا بأس من تسميتها بالمعارف اللفظية، تبعاً لابن مالك والرضي.

وكذلك لا بد من أن تُصنّف شمس وقمر وهلال ضمن المعارف تبعاً لعبد القاهر الجرجاني نظراً للجانب الدلالي لأنها تدل على معين، وإن كانت من حيث الشكل تتبع النكرات، ولا بأس من تسميتها بالنكرات اللفظية.

5. للسياق ومقام الحال أثر كبير في مسألة التعريف والتكثير وتفاوت رتب المعارف، فقد يصبح المفق فائقاً في رتبة التعريف بمعونة السياق.

6. تعدُّ مسألة التعريف والتكثير مسألة نسبية تختلف من شخص لآخر، فقد تكون الكلمة معرفة لدى شخص، نكرة لدى آخر، ومعيار الحكم فيها سبق علم المخاطب.

7. يؤخذ على البلاغيين في مسألة التعريف والتكثير:

أ. أنهم تناولوا وظائف ودلالات لغوية لا علاقة لها بالبلاغة، مما جعل البحث

البلاغي عندهم مصبوغاً بصيغة نحوية إلى حد كبير.

ب. كثير مما ذكروه وظائف ودلالات جزئية لا يمكن تعميمها، أو أن تكون

قاعدة مقيسة وخاصة ما ذكر في الاسم الموصول.

8. ما ذكره البلاغيون في دلالات المعرف بالإضافة لا علاقة له بالتعريف؛ لأنها

دلالات قائمة في المضاف إلى المعارف وكذلك المضاف إلى النكرات، ولا وجه

لنسبة هذه الدلالات إلى التعريف.

9. أصابَ البلاغيونَ إلى حدٍّ كبيرٍ في عرضِ دلالاتِ التَّكْثِيرِ، وهي دلالاتٌ بلاغيَّةٌ لطيفةٌ ذاتُ صلةٍ بدلالةِ التَّكْثِيرِ اللُّغويَّةِ الأصليَّةِ، إلا أنَّها تتحدَّدُ من خلالِ السِّياقِ، فهي كامنَةٌ في التَّكْثِيرِ، والسِّياقُ يكشفُ عنها، لذا فإنَّه لا وجهَ لإنكارِ بعضِ الباحثينَ المحدثينَ على البلاغيينَ في هذا الجانبِ.
10. للتَّعْريفِ مواضعٌ لا يصلحُ لها التَّكْثِيرُ، وللتَّكْثِيرِ مواضعٌ لا يصلحُ لها التَّعْريفُ، والبليغُ هو الذي يستخدمُ كلا في موضعهِ الصَّحيحِ.
11. قد يُنكِّرُ البليغُ المعرفةَ ويعرِّفُ النِّكرةَ لدلالاتِ بلاغيَّةٍ لطيفةٍ.
12. التفتَ كثيرٌ من المفسِّرينَ إلى الدلالاتِ البلاغيَّةِ اللطيفةِ للتَّعْريفِ والتَّكْثِيرِ من خلالِ تعرُّضهم لتفسيرِ آياتٍ من القرآنِ الكريمِ تحوي معارفَ ونكراتٍ استعملتُ استعمالاً بليغاً لدلالاتٍ مختلفةٍ.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأبرص، أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي 25 ق.هـ. (1957). ديوانه، شرح وتحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.

ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الموصللي 637هـ. (1939). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.

ابن الأحنف، العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي 192هـ. (1993). ديوانه، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي - بيروت.

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الشافعي 905 هـ. (2000). شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى 900هـ. (1998). شرحه على ألفية ابن مالك، وضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد 356 هـ. (1994). الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث، طبعة محققة على تسع نسخ مخطوطة ومصححة، دار إحياء التراث - بيروت.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُريْب بن عبد الملك 216هـ. (1993). الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - مصر.

الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الوائلي 7هـ. (1950). ديوانه، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب - القاهرة.

- الأفوه الأودي، أبو ربيعة صلاة بن عمرو بن مالك اليماني 54 ق.هـ. (1998).
ديوانه، شرح وتحقيق محمد التونجي، دار صادر - بيروت.
- أمين، بكري شيخ. (1984). البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني،
دار العلم للملايين - بيروت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577 هـ. (1993).
أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577 هـ. (1998).
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب
الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية -
بيروت.
- الإيجي، القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار 756 هـ. (1991).
الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، دراسة وتحقيق عاشق حسين، دار الكتاب
المصري - القاهرة.
- البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد 786 هـ. (1983).
شرح التلخيص، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية،
المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا.
- البحثري، الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي 284 هـ. (1994). ديوانه، شرح وتعليق
محمد التونجي، دار الكتاب العربي - بيروت.
- البدري، علي. (1984). بحوث المطابقة لمقتضى الحال، مطبعة السعادة -
القاهرة.
- بدوي، أحمد أحمد. (1950). من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر -
القاهرة.
- ابن بُرد، أبو معاذ بشار العقيلي 167 هـ. (1991). ديوانه، شرح وترتيب
مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية - بيروت.
- بركات، إبراهيم إبراهيم. (1987). الإبهام والمبهمات في النحو العربي، دار الوفاء
- المنصورة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر 1093هـ. (1998). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، قدم له ووضع فهرسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي 502هـ. (د.ت). **شرح ديوان الحماسة**، عالم الكتب – بيروت.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف الأتابكي الرومي 874هـ. (1992). **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ. (د.ت). **مختصر المعاني**، مطبعة عطايا – مصر.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ. (2001). **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن ثابت، حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري 54هـ. (د.ت). **ديوانه**، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس – بيروت.

جبر، محمد عبد الله. (1983). **الضمائر في اللغة العربية**، دار المعارف – بيروت.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ. (1988). **أسرار البلاغة**، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية – بيروت.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ. (1988). **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية – بيروت.

الجرجاني، محمد بن علي بن محمد 729هـ. (1982). **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر – القاهرة.

الجندي، درويش. (د.ت). **علم المعاني**، دار نهضة مصر – القاهرة.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ.(2003). الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ.(1990). اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل – الأردن.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ.(1966). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة.

ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني 852هـ.(2000). فتح الباري بشرح صحيح البخاري، طبعة جديدة عن الطبعة التي حقق أصلها عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، ورقم أحاديثها وأبوابها محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى – القاهرة.

الخطيب، أبو مليكة جروال بن أوس العبسي45هـ.(1987). ديوانه برواية ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي – القاهرة.

الحموز، عبد الفتاح أحمد عبد الفتاح.(1984). التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد – الرياض.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي745هـ.(2001). البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، قرظه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ.(1984). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، دم.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي 745هـ.(1988). النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.

الحيدرة اليمني، علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم 599هـ. (2002). كشف
المشكل في النحو، تحقيق ودراسة هادي مطر عطية الهلالي، دار عمار -
الأردن.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد 370هـ. (1985). إعراب ثلاثين سورة
من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال - بيروت.

الخصري، الشيخ الأزهري محمد الشافعي. (1995). حاشيته على شرح ابن
عقيل، ضبط وتصحيح الشيخ محمد البقاعي، بإشراف مكتب البحوث
والدراسات في دار الفكر - بيروت.

الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السلمية 24هـ. (1985).
ديوانها، شرح وتحقيق عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية - بيروت.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة 1230هـ. (2002). حاشيته على مختصر
السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية - بيروت.

الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر 827هـ. (1983). تعليق الفرائد على
تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بساط -
بيروت.

الدمنهوري، أبو المعارف شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم بن خيام
المصري 1192هـ. (1931) شرح الجواهر المكنون، مطبعة محمد علي
صبيح - مصر.

ابن الدمينية، عبد الله بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي 130هـ. (1960). ديوانه،
تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة - القاهرة.

ابن ذريح، قيس بن ذريح بن سنة الكناني مجنون لبني 68هـ. (2003). ديوانه،
اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المسطاوي، دار المعرفة - بيروت.

رؤبة، أبو محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي 145هـ. (1979).
مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار
الآفاق الجديدة - بيروت.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن 606 هـ. (1990).
التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر – بيروت.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن 606 هـ. (1985).
نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم
للملايين – بيروت.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل 502 هـ. (د.ت).
محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، مكتبة الحياة –
بيروت.

ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي
688 هـ. (1986). البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة عياد
بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي
688 هـ. (1985). الملخص في ضبط قوائين العربية، تحقيق ودراسة علي
بن سلطان الحكمي، دم.

ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة القرشي
93 هـ. (1992). ديوانه، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فايز محمد،
دار الكتاب العربي – بيروت.

أبو الرضا، سعد. (1988). في البنية والدلالة، منشأة المعارف –
الإسكندرية.

الرضي، أبو الحسن رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي 686 هـ. (د.ت).
شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية –
القاهرة.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي 384 هـ. (1982). رسالة الحدود،
تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج 283 هـ. (1991). ديوانه، شرح وتحقيق
عبد الأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال – بيروت.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـ. (1984). طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـ. (د.ت). الواضح في النحو، تحقيق عبد الكريم خليفة، الجامعة الأردنية – الأردن.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 311هـ. (1986). إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية – بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 311هـ. (1988). معاني القرآن، شرح وتحقيق عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. (1979). الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس – بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. (1985). اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر – دمشق.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. (1984). مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت – الكويت.

الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المصري 794هـ. (1972). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ. (1982). ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق سليم النعيمي، مطبعة العاني – بغداد.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ. (2001). الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي
538هـ.(2001). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق محمد عبد
المقصود و حسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي،
دار الكتاب المصري – القاهرة.

الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف
الأنصاري651هـ.(1964). **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز
القرآن**، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني –
بغداد.

الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف
الأنصاري651هـ.(1974). **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**،
تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني –
بغداد.

السبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي773هـ.(2001).
عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل،
دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي 316 هـ.(1988).
الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
السعران، محمود.(1963). **اللغة والمجتمع رأي ومنهج**، دار المعارف –
الإسكندرية.

أبو السعود، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي 982 هـ.(1999). **إرشاد
العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد
الرحمن، دار الكتب العلمية – بيروت.

السكاكي، الإمام أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي 626هـ.(1987). **مفتاح
العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب
العلمية – بيروت.

أبو السمط، مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة 182هـ. (1982). ديوانه، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف - مصر.

السمين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي 756هـ. (1986). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد 581هـ. (1984). نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام - القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي 180هـ. (1991). الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت.

السيد الشريف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني 816هـ. (د.ت). التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد 911هـ. (2004). الإتقان في علوم القرآن، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية - بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد 911هـ. (1985). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد 911هـ. (2000). البهجة المرضية، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد 911هـ. (1939). شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد 911هـ. (1988). معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد 911هـ. (1975). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي 204هـ. (1991). **ديوانه**، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت.

الشربيني، زين الدين عبد الرحمن بن محمد المصري 1014هـ. (1906). **فيض الفتح على حواشي شرح تلخيص المفتاح**، مطبعة مدرسة والده عباس الأول - القاهرة.

الشريف الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد 539هـ. (2002). **البيان في شرح اللمع**، تحقيق ودراسة علاء الدين حموية، دار عمار - الأردن. الشنقيطي، أحمد بن الأمين 1331هـ. (1981). **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي 1206هـ. (1997). **حاشيته على شرح الأشموني**، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت.

الصعيدي، عبد المتعال. (د.ت). **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميزت - القاهرة.

صفي الدين الحلي، عبد العزيز بن سرايا بن علي الطائي 750هـ. (2000). **ديوانه**، تحقيق محمد حور، دار الفارس للنشر والتوزيع - الأردن. الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى 168هـ. (1998). **المفضليات**، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت.

الطائي، أبو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني، 46 ق.هـ. (1990). **ديوانه**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي برواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق ودراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة.

طاشكُبري زادَه، أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل 968هـ. مفتاح السعادة
ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1
- 1985.

ابن أبي طالب، الإمام علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب 40هـ. (د.ت).
ديوانه، جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، المكتبة الثقافية - بيروت.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد 310هـ. (1992) جامع البيان في
تأويل القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت.

طبل، حسن. (1999). علم المعاني تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان - المنصورة.
الطبيبي، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله 743هـ. (1987). التبيان
في علم المعاني والبدیع والبيان، تحقيق هادي عطية مطر
الهاللي، عالم الكتب - بيروت.

العباسي، الشيخ عبدالرحيم بن أحمد 963هـ. (1974). معاهد التنصيص على
شواهد التلخيص، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب -
بيروت.

عبد الرحيم، عبد الجليل. (1981). لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة -
الأردن.

عبد الرزاق، حسن إسماعيل. (1983). النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار
الطباعة المحمدية - الأزهر.

عبد الله، محمود فؤاد محمود. (1999). أثر ظاهرة التعريف والتكثير في السياق
اللغوي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت - الأردن.

العجاج، أبو الشعثاء عبد الله بن روبة بن لبيد السعدي التميمي 90 هـ. (1997).
ديوانه برواية وشرح الأصمعي، تحقيق سعدي ضاوي، دار صادر -
بيروت.

العذري، جميل بن عبد الله بن معمر 82هـ. (1992). ديوانه، تحقيق إميل بدیع
يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت.

العصام، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي 943هـ. (2001). **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حقه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.**

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي 669هـ. (2003). **شرح جمل الزجاجي، تحقيق وضبط أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.**

ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي 546هـ. (1993). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية – بيروت.**

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني 769هـ. (2004). **شرحه على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مراجعة محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية – بيروت.**

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ. (2001). **التبيان في إعراب القرآن، نسخة محققة بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر – بيروت.**

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ. (1995). **اللباب في علل البناء والإعراب، حقق الجزء الأول غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر – بيروت.**

العلوي، الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليميني 745هـ. (1982). **كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت.**

عوني، حامد. (1977). **المنهاج الواضح للبلاغة، مكتبة الجامعة الأزهرية – القاهرة.**

عيد، رجاء.(1988). **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف – الإسكندرية.**

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار 377 هـ.(1985). **المسائل الحلييات، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم – دمشق.**

الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي المكي الشافعي 972 هـ.(د.ت). **حدود النحو، ضمن كتابان في حدود النحو دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل – الأردن.**

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 207 هـ.(1980). **معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.**

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد 175 هـ.(1986). **العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية – بغداد.**

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي 110 هـ.(1960). **ديوانه، دار صادر – بيروت.**

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي 817 هـ.(2000). **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق عبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة.**

فيود، عبد الفتاح بسيوني.(2004). **علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار – القاهرة، ط2 – 2004.**

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري 276 هـ.(1989). **تلقين المتعلم من النحو، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، مطبعة أبناء وهبه حسان – القاهرة.**

ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد المقدسي 630 هـ.(1986). **ذم الموسوسين، تحقيق أبي الأشبال حسن بن أمين آل مندوه، الفاروق الحديثة – القاهرة.**

القرشي، الشيخ عباس بن محمد بن عبد علي بن علي النجفي 1299 هـ.(1995). **حماسته، تحقيق خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة – دمشق.**

القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر 793هـ - (1989).
الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح، محمد عبد المنعم خفاجي،
الشركة العالمية للكتاب - بيروت.

القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر 793هـ - (1932).
التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب
العلمية - بيروت.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 624هـ - (1986). **إنباه الرواة
على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر
العربي - القاهرة.

قلقلبة، عبده عبد العزيز. (1992). **البلاغة الاصطلاحية**، دار الفكر العربي -
القاهرة.

القوجوي، محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصطفى الحنفي 951هـ - (1999).
حاشيته على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار
الكتب العلمية - بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر القرشي 774هـ - (1998). **تفسير
القرآن العظيم**، قدم له عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار
الفيحاء - دمشق.

الكرماني، تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر 505هـ - (2005). **العنوان في
النحو**، تحقيق حازم سعيد البياتي ومنال صلاح الدين عزيز، دار البحوث
للدراستات الإسلامية - دبي.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني 1094هـ - (1992). **الكليات**، قابله
على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد
المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

لاشين، عبد الفتاح. (1983). **المعاني في ضوء أساليب القرآن**، المكتبة
الأموية - القاهرة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي 672هـ - (1990).
شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر
للطباعة والنشر - مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي 285هـ - (1966) -
1979). المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية - القاهرة.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن مرة الكندي الكوفي 354هـ - (1995).
ديوانه بشرح العلامة اللغوي عبد الرحمن البرقوقي، حقق النصوص وهذبها
وعلق حواشيتها وقدم لها عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي
الأرقم - بيروت.

المراغي، أحمد مصطفى 1371هـ - (2002). علوم البلاغة البيان والمعاني
والبدیع، دار الكتب العلمية - بيروت.

امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي 80 ق.هـ - (2000). ديوانه
وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري 275هـ، دراسة وتحقيق أنور أبو
سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ - الإمارات.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن 421هـ - (1991). شرح ديوان
الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل -
بيروت.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
261هـ - (2001). صحيحه، دار ابن الهيثم - القاهرة.

مصطفى، إبراهيم. (1959). إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر - القاهرة.

مطلوب، أحمد. (1980). أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات -
الكويت.

المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي 449هـ - (1990). سقط
الزند، شرح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت.

المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب 1128هـ - (2003).
مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار
الكتب العلمية - بيروت.

المفتي، الحسن بن عثمان بن الحسين 1059هـ - (1989). **خلاصة المعاني**، تحقيق
عبد القادر حسين، دار الاعتصام - القاهرة.

ابن مفرغ، يزيد بن زياد بن مفرغ بن ربيعة الحميري 69هـ - (1982). **ديوانه**،
جمع وتحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت.

ابن الملوح، قيس بن الملوح بن مزاحم العامري 68هـ - (1994). **ديوانه**، شرح
وتحقيق رحاب عكاوي، دار الفكر العربي - بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري 711هـ - (2003). **لسان العرب**،
تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب
العلمية - بيروت.

ابن المنير، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري 683هـ - (2001). **الانتصاف**
فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال (ضمن حاشية الكشاف)، تحقيق عبد الرزاق
المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أبو موسى، محمد محمد. (1988). **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**
وأثرها في الدراسات البلاغية، دار التضامن - القاهرة.

ابن ميادة، أبو شريحيل الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني المري 149هـ - (1982).
ديوانه، جمع وتحقيق حنا جميل حداد، مراجعة وإشراف قدري الحكيم،
مجمع اللغة العربية - دمشق.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم 518هـ - (1955). **مجمع الأمثال**،
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النصر - بيروت.

ابن ميمون، محمد بن المبارك بن محمد البغدادي 589هـ - (1999). **منتهى الطلب**
من أشعار العرب، تحقيق سيدة حامد وزينب القوسي ومخير المدني بإشراف
ومراجعة حسين نصار، مطبعة دار الكتب - القاهرة.

ناجي، مجيد عبد الحميد.(1984). الأسس النفسية للأساليب البلاغية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي 686هـ.(2000). شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي 686هـ.(2001). المصباح في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي 338هـ.(1988). إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت.

نحلة، محمود أحمد.(1999). التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة.

ابن ندبة، أبو خراشة خفاف بن عمير بن الحارث السلمي 20هـ.(1967). ديوانه، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف – بغداد.

ابن النقيب، أبو عبد الله محمد بن سليمان البلخي 698هـ.(1995). مقدمة تفسيره في علم البيان والمعاني والبدیع وإعجاز القرآن، كشف عنها وعلق حواشيها زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي – القاهرة.

الهاشمي، السيد أحمد بن إبراهيم بن مصطفى 1362هـ.(2004). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق وشرح محمد التونجي، مؤسسة المعارف – بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ.(1998). شرح شذور الذهب، ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف يوسف هبود ومراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ. (د.ت). شرح
قطر الندى وبل الصدى، تحقيق ح.فاخوري بمؤازرة وفاء الباني، دار الجيل
— بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ. (1985).
مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ
الْمُحْسِنِينَ﴾، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار — الأردن.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ. (1998). مغني
اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،
مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر — بيروت.

ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب كان حياً 335هـ.
(1967). البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي،
جامعة بغداد — بغداد.

اليشكري، سويد بن أبي كاهل بن حارثة 60هـ. (1972). ديوانه، جمع وتحقيق
شاكراً عاشور، مراجعة محمد جبار المعبيد، دار الطباعة الحديثة —
العراق.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي 643هـ. (2001). شرح
المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب
العلمية — بيروت.

الاسم: نوح عطاالله فارس الصرايرة.

الكلية: الآداب.

التخصص: لغة عربية، (لغة).

السنة الدراسية: 2007.

العنوان: (المملكة الأردنية الهاشمية – محافظة الكرك – لواء المزار

الجنوبي – بلدة مؤتة – شمال محطة المياه).

الهاتف الأرضي: 2370396 _ 03.

الهاتف النقال: 0788859286.

البريد الإلكتروني: nooh_sarairah@islamway.net

nooh_sarairah@yahoo.com